





مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية

بقلم

امين الرافعي

مدير جريدة الاخبار

ذو الحجة سنة ١٣٣٩ — اغسطس سنة ١٩٢١

الثمن ٢٥ قرشاً

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر



مفاوضات الانجليز

بشأن المسألة المصرية

بقلم



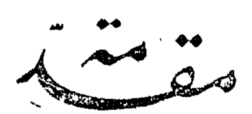
مدير جريدة الاخبار

ذو الحجة سنة ١٣٣٩ — اغسطس سنة ١٩٢١

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم



لو دققنا النظر فى أعمال السياسة الانجليزية منذ ان صرفت جهودها لاحتلال مصر وما فعلته عند الاحتلال وبعد الاحتلال لوجدنا انها قائمة على استخدام أساليب الحيل والدهاء وانها ما فتئت تحاول صبغ مركزها الكاذب بصبغة شرعية مستعينة على ذلك بمهارة رجال سياستها لعلمها ان القوة لاتجدى فى هذا السبيل شيئاً

ولقد كانت تخطو خطواتها فى شئوون مصر وتتخلص من الدول التى تنافسها واحدة بعد أخرى بفضل مناوراتها السياسية لا بفضل أساطيلها وجيوشها

على انها اذا تخلصت من العقبات التى كانت أوروبا تضعها فى سبيلها. فانها لم تستطع أن تتخلص من المقاومة الوطنية التى تأصلت روحها فى

نفس الأمة المصرية بل ذهبت كل مناورات الانجليز سدى سواء فى ذلك أساليب الشدة أو وسائل اللين

فلما أعيتها الحيل ظنت أخيراً ان سلاح المفاوضة قد يمكنها مما استعصى عليها تحقيقه فقامت ضجة فى البلاد حول هذا الموضوع وذهب الناس فيه مذاهب شتى

وقد رجعنا ببصرنا الى ماضى السياسة الانجليزية معنا فأملت علينا هذه النظرات ما أملت من الدعوة الى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول فى مفاوضة مع الانجليز الا اذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القومية وهى الاستقلال التام لمصر والسودان

ولكن هذه الدعوة صادفت من المقاومة ماصادفت فلما سكنت الضجة أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متتابعة نشرح فيها تاريخ المفاوضات الانجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٢ فان فيها من جهة تذكيراً بحوادث التاريخ التى يجب على كل مصرى ان يحيط بها علماً كما انها من الجهة الأخرى مملوءة بكثير من العبر التى يجب أن تكون لنا مرشداً فى طريقنا السياسى وفى مجهوداتنا الوطنية وفى وسائل العمل مع السياسيين الانجليز

نعم ان مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية منذ وقع الاحتلال تدلنا دلالة صريحة على ان خير سياسة نتبعها ونسير عليها فى حاضرنا ومستقبلنا انما هى سياسة الحيطة والحذر حتى لاتزل قدم بعد ثبوتها وحتى لايأخذ الانجليز منا بالدهاء والحيلة مالم يأخذوه بالقوة والشدة

ولقد تفضل الكثيرون فأدلوا الينا برغبتهم فى جمع هذه المقالات فى كتاب خاص فبادرنا الى اجابة رغبتهم شاكرين لهم حسن ظنهم وليس لنا من غاية الا خدمة هذا الوطن العزيز وتقديم كل ما فى استطاعتنا لنصرة القضية المقدسة قضية الاستقلال التام

نسأل الله أن يتولانا بتوفيقه وأن يحقق أمانى البلاد القومية فتدق ساعة الحرية ويخفق علمها فوق جميع الربوع

انه لما نقول سميع مجيب

أمين الرافعى

القاهرة فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٩

١٨ أغسطس سنة ١٩٢١

بعد تسعة وثلاثين عاما

ذكرى ضرب الاسكندرية

منذ أيام قلائل احتفلت الامة الامريكية بعيد حريتها واستقلالها وبعد أيام قلائل تحتفل الامة الفرنسية بذكرى ثورتها الكبرى وعيد تخلصها من نير الاستعباد والاستبداد وهكذا لا يأتى شهر يوليه من كل عام الا وتذكر فيه كثير من الشعوب أيام مجدها وعزها أما مصر المحزونة مصر المتألمة مصر المحرومة من حقوقها مصر التى تألبت عليها الظروف السيئة مصر التى أرهقها الأجنبى بحكمه فقد مضى عليها الآن تسعة وثلاثون عاماً وهى تستقبل شهر يوليه بغير الاستقبال الذى اعتادته الامم السعيدة المتمتعة باستقلالها ففى مثل هذا الشهر أطلق الانجليز قنابلهم على مدينة الاسكندرية الهادئة فكانت كل قنبلة بمثابة معول يهدم معاقل استقلالنا ويقوض أركان حريتنا

فى مثل هذا الشهر مثلت السياسة الاستعمارية تلك المأساة المحزنة التى تداس فيها الحقوق الشرعية باسم القوة الغشومة وتهان فيها كرامة الحرية المقدسة باسم السيف والمدفع

لم تكن مصر خصما لاحد ولم تشهر حربا على أحد ولم تحاول اضرارا بأحد ولكن السياسة الانجليزية التى تستهين بحقوق الشعوب الضعيفة أبت الا أن تتخذ من مصر ذلك الخصم المحارب بل ذلك المعتدى الذى

يهدد اسطولها ! ! فصوبت مدافع ذلك الاسطول لتدمر عاصمة البلاد الثانية وهى ما أرادت أن تنال من القلاع والمنازل وانما أرادت أن تخنق حرية شعب بأسره خدمة لمطامعها الاستعمارية

فعلت ذلك على ملأ من العالم جميعه وقد كان عملا ظالما فلم يحرك أحد ساكنا للاحتجاج على هذا العمل ولم تقل الدول كلمة بل ترك الجميع مصر فريسة فى يد القوة الاستعمارية ولم تحاول فرنسا أن تتدخل فى الأمر بل أسرعت بسحب أسطولها من ميناء الاسكندرية قبل أن تقع هذه المأساة التى لم تقف نتائجها عند ازهاق الأرواح البريئة المسالمة بل ازهق فى سبيلها ما هو أعز من الارواح والنفوس . أزهق فى سبيلها استقلال أمة كانت تريد أن تعيش فى صفاء مع جميع الشعوب فحال ظلم الاستعمار بينها وبين ذلك الحق الطبعى لكل أمم العالم

السياسة الانجليزية ومذبحة الاسكندرية

كانت انجلترا من أشد الدول معارضة فى حفر قناة السويس وقد حاولت بجميع الطرق أن تعرقل هذا المشروع فلم تفلح فلما أصبح المرور من القناة أمرا واقعا واتصل البحر الابيض بالبحر الاحمر انصرفت جهود انجلترا الى وضع يدها على مصر وأخذت تتحين الفرص لتنفيذ هذه السياسة وكانت مذبحة الاسكندرية التى وقعت فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ أول حجر أساسى فى بناء الخطة التى رسمها الانجليز لأنفسهم وقد كتب كثير من المؤرخين بما يفيد أن للسياسة الانجليزية ضلعا فى هذه المذبحة على أن ما وقع من الانجليز بعد هذه المذبحة لم يدع مجالا للشك فى نياتهم نحو مصر

فقد أخذ قناصلهم ورعاياهم يغادرون ثغر الاسكندرية ومن ذلك ان السير مالت قنصلهم الجنرال انتقل فى اليوم الثانى والعشرين من شهر يونيه الى البحر وأقام فى الباخرة (مونغليا) الى اليوم السابع والعشرين ثم سافر الى برنديزى بدعوى المرض ! !

وفى ٢٥ يونيه غادر المستر كوكس قنصل انجلترا فى الاسكندرية أعمال القنصلية بنفس حجة زميله ثم تبعه المستر كالفر بدعوى المرض أيضا ولم يلبث المستر بورج قنصل انجلترا فى القاهرة حتى مثل دور من سبقه

مؤتمر الاستانة

وفى خلال ذلك كان مؤتمر الاستانة منعقدا وكان اللورد دوفرين يعمل فيه بنشاط لخدمة الخطة المنوى القيام بها ففى ٢٧ يونيه قرر هذا المؤتمر بناء على اقتراح قنصل ايطاليا « انه فى مدة انعقاد المؤتمر لايجوز لأى دولة ان تتدخل فى مصر بمفردها » وكان هذا القرار مما يعرقل سياسة انجلترا التى كان اللورد دوفرين عالماً بتفاصيلها فما زال المندوب الانجليزى يقنع بقية أعضاء المؤتمر بتعديل هذا القرار حتى ظفر منهم بأضافة جملة اليه وهى « الا فى الاحوال القهرية » وما كاد المؤتمر يقر هذا التعديل حتى سرى عن اللورد دوفرين لانه فتح الطريق لسياسة دولته وأزال ما كان يعترضها من العقبات عند ما تدق ساعة الهجوم الخطير

على ان المؤتمر عاد فى جلسته السابعة وقرر تدخل تركيا فى مصر لقمع الفتنة بجنودها وكان ذلك فى اليوم السادس من شهر يوليه وهذا نص القرار الذى أرسل الى وزارات خارجية الدول يومئذ «تقرر ان يلجأ الى

الباب العالى ويطالب منه التدخل فى مصر اما مدة بقاء الجيش العثمانى فى مصر فتكون ثلاثة أشهر الا اذا طلب الخديوى مدها الى أجل تتفق على تحديده الدولة العلية مع الدول الاوروبية وحكومة مصر ويعين قادة هذا الجيش بالاتحاد من الآن مع الخديوى أما مصاريف التجريدة فعلى مصر الخ الخ »

ولكن هذا القرار لم ينفذ وقد احيط عدم تنفيذه بكثير من الاسرار التى لا يزال المؤرخون مختلفين عليها وسواء أكان للسياسة الانجليزية يد فى ذلك أم لم يكن لها تأثير فقد لوحظ منذ ذلك الوقت ان الانجليز تركوا سياسة التباطؤ والعمل فى الخفاء وأخذوا يعملون جهاراً وبسرعة وبغير تردد خوفا من حدوث ظروف جديدة قد تعرقل مساعيهم

بلاغ الاميرال سيمور

ولذلك بادر الاميرال سيمور قائد الاسطول الانجليزى فى الاسكندرية فأرسل بلاغا الى الحكومة المصرية يزعم فيه ان العرابيين يحصنون قلاع الثغر وحيث ان هذا التحصين يهدد بوارجه ! ! فلا مندوحة عن الكف عنه والا فأن الاساطيل الانجليزية لا تتردد فى اطلاق النار على هذه القلاع وتنسفها نسفا

وقد كان هذا العذر واهياً لان أساطيل الدول الاخرى كانت قائمة فى الميناء ولم تزعم ان هناك أى خطر عليها بل ان اللورد جرنفيل نفسه صرح فى يوم ٦ يوليه للمسيو تيسو قنصل فرنسا فى لندره وقتئذ « بان استعدادات المصريين لا تؤثر شيئا فى الاسطول الانجليزى »

رد الحكومة المصرية

على أن الحكومة المصرية ردت على هذا البلاغ ردا حكيما قالت فيه :
« ان مصر لم تفعل شيئاً يبرر ارسال الاساطيل الى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الاميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاساطيل ولم يصنع بها شىء سوى ترميمات ضرورية تقيها الهدم وزيادة على ذلك فاننا الآن فى بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى فى تكدير علائق السلام ولا يمكن مصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافظة على شرفها أن تسلم حصنا واحداً من حصونها ولا مدفعاً من مدافعها الا اذا ارغمت عليه بالقوة وهى تحتج على تصريحاتك التى أعلنتها اليوم وتلقى مسئولية كل النتائج التى تحدث من اطلاق القنابل أو مهاجمة الاساطيل على الامة التى تطلق أول قذيفة فى أوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية »

كان هذا صوت مصر الذى ارتفع يومئذ لرد عادية المعتدين وهو صوت يؤيده الحق والعدل ، يؤيده السلام والوئام ، يؤيده الاشفاق على الارواح البريئة ، يؤيده القانون والمعاهدات ولكنه مع ذلك لم يحرك قلب السياسة . لان السياسة لاقلب لها وذهب صرخة فى الفضاء وأبت القوة الغشومة الا ان تنفذ مآربها التى لايؤيدها سوى رغبة ظلم الشعوب وارادة انتهاك الحقوق

ولذلك ما كادت شمس يوم ١١ يوليه تشرق حتى أفل بشروقها نجم

حريتنا فقد استباحت القوة فى ذلك اليوم المشؤوم كل وسائل الاعتداء والتخريب والتدمير والقتل والفتك لتتغلب على حقنا فكانت ارواح المصريين تصعد الى بارئها وهى تسأله ان ينتقم من كل معتد على استقلال البلاد لا يتردد فى سفك الدماء لتحقيق غاية واحدة هى اذلال الشعوب واستعبادها .

نعم لقد كان هذا اليوم الأسود مملوءاً بالحوادث التى ادمت قلب كل مصرى وباتت ذكراه منقوشة فى النفوس تنادى كل ابناء النيل بأن الحكم الاجنبى لا يورث البلاد الا الذل والعار وانه لا حياة لأمة الا فى ظل حريتها واستقلالها

حوادث ضرب الاسكندرية

دقت الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليه فدق قلب مصر دقات سريعة لم يسمعها احد فى وسط ذلك الدوى الهائل الذى أحدثه اطلاق القنابل من البوارج الانجليزية التى اصطفت خارج الميناء لتدمر كل شىء أمامها لا دفاعا عن شرف انجلترا ولا ذودا عن مصالحها ولا فى سبيل استرداد حق من حقوقها وانما لغاية أخرى هى خدمة المطامع الاستعمارية التى لا تتردد فى اكتساح الشعوب الضعيفة والتحكم فيها مادام هذا الامر غير عسير عليها

ولو كانت قلاع الاسكندرية محصنة تحصيناً قوياً وبها مدافع تخشى مقذوفاتها او لو كان لمصر بحرية قوية لما أجترأ الاسطول الانجليزى أن يقدم على خرق القوانين الدولية ومهاجمة الشعب الهادىء فى داره ولكن

السياسة الانجليزية كانت عالمة بضعف الحصون وبعدم تعرض الاساطيل للخطر من جراء المدافع المصرية فخلقت الاسباب الواهية لتنشب أظفارها فى عنق المصريين ولم يكن يختلجها أى شك فى أن مهمة اسكات قلاع الاسكندرية ليست من الصعوبة فى شيء كما أنها لاتكسب القائم بها فخارا ولا شرفا ولا يصح ان يوصف صاحبها بالشجاعة والاقدام ولا بأنه أتى عملا جديراً بأن يخلد فى صفحات التاريخ فهى من المهمات التى تقام لنصرة الظلم ولازهاق الحق بطريق القوة فضلا عن ان التكافؤ مفقود بين قلاع الاسكندرية والاساطيل الانجليزية فالاميرال سيمور كان يحارب بلدا يكاد يكون أعزل من السلاح. ولا يصح ان يوصف عمله بالحرب الشرعية ولا بالقتال المباح وانما هى مأساة كانت تمثلها السياسة الاستعمارية لتصرع الحق بغير مبالاة بعد ما تأكدت ان هذا الحق لاينصره أحد ولا تؤيده قوة

ولقد كانت السياسة الانجليزية على بينة من فظاعة عملها حين قررت الاقدام عليه ولم يكن يخفى عليها مايحدثه من الاثار السيئة ولذلك حاولت قبل ارتكابه ان تخدر اعصاب العالم فأرسل اللورد جرنفيل وزير خارجية انجلترا الى سفراء حكومته فى الخارج رسالة برقية فى اليوم العاشر من شهر يوليه أى قبيل وقوع المأساة بساعات معدودة جاء فيها ما يلى :

«بناء على رسالتى التلغرافية المرسلة اليكم مساء أمس أخبروا الحكومة التى أنتم نائبون لديها عن حكومتنا ان ما سيجريه اميرالنا سيمور بالاسكندرية لا يكون الا من قبيل الدفاع والمحاماة عن الاسطول ولسوء الحظ لانرى بداً من ذلك غير اننا مع ذلك نصرح انه ليس لنا أرب

خفى أو نية غير بينة وقد اتضح لنا من تقرير أميرالنا ان حكام الاسكندرية قد استمروا على تحصين القلاع والاستحكامات مظهرين لنا العدوان والبغضاء بالرغم من نواهى الحضرة الشاهانية وأوامرها الصادرة لهم بالكف عن التظاهر بالامور العدوانية وخلافا لارادة الخديو ولما أبدوه لنا مرارا من انهم مسالمون مصافحون»

ولاجل ان يخدع حكومة الاستانة أضاف اللورد جرنفيل الى الرسالة التى بعث بها الى اللورد دوفرين العبارة الآتية التى لم ترد فى الرسائل الاخرى وهى

«وهذا حرصا منا على مصلحة الجناب الشاهانى الذى خالف الثائرون أوامره ونبذوا مشوراته ووصاياه»

بذلك أرادت السياسة الانجليزية أن تبرر عملها الفظيع بحجة الدفاع عن الخديو والسلطان !! وعن اسطولها الذى تهدده حصون الاسكندرية ! ! وهى من جهة اخرى لاتخجل من القول بانه لم يكن لها مأرب خفى ولا نية غير بينة ! !

وتلك أكذوبة كبرى من اكاذيب السياسة الاستعمارية التى لاتأنف من استخدام مختلف الوسائل تحقيقا لغرضها النهائى

فقد كانت الدوائر السياسية فى فرنسا وغيرها من بلدان أوروبا تعلم حقيقة نيات انجلترا نحو مصر . كانت تعلم أنها تريد وضع يدها على البلاد واذا كان اللورد جرنفيل لم يشأ الافصاح عن ذلك وقتئذ فقد أبت جريدة التيمس الا ان تقول الحقيقة اذ كتبت فى ذلك العهد مقالا ضافيا ذهبت فيه الى ان انجلترا التى عملت بمفردها وتحت مسؤليتها أصبح لها الحق فى

ان تراقب شئون البلد الذى أنقذته!!! وتفصل في مستقبله ثم أخذت تة
ان تحكم مصر بالطريقة التى تحكم بها الهند !! ومع ذلك يقول اللا
جرنفيل ان السياسة الانجليزية لا ترمى لغرض خفى وأنما ترمى لحم
الاسطول وللدفاع عن الخديوى والسلطان!! وهى معاذير يلجأ الاستعمار
الى مثلها ليصرفوا الانظار عن حقيقة ما يرمون اليه

والا فاذا كان اللورد جرنفيل صادقا فى دعواه فلماذا بقى الانجليز
الآن فى مصر وهل لا تزال قلاع الاسكندرية تهدد الاسطول الانجل
للآن ؟ اللهم انها اكاذيب السياسة التى لا تحترم الا القوة اما الحق المه
فليس له لديها نفوذ ولا تأثير وهى لا تتردد فى ان تطأه بأقدامها مادام صو
الاستعمار ينادى بذلك

*
* *

بدأ ضرب الاسكندرية فى الساعة السابعة صباحا واستمر
منتصف الساعة السادسة مساء فسكتت قلاع الاسكندرية سكوتا ا
لانها لم تقو على قنابل ذلك الاسطول الذى كان مؤلفا من ثمانى مدر
كبرى ومن خمس سفن مدفعية وقد ورد فى أحد التقارير الحربية
الحادثة أن المدافع المصرية أضرت ببعض السفن الانجليزية بالرغم من
الاحكام والاجادة فى أطلاقها فأصيبت المدرعة (انفنسيبل) بعدة ق
عطلت الاجزاء غير المدرعة منها وأصيبت المدرعة (ساطان) بثلاث وعش
اصابة اتلفت صواريها ومدخنتها وخرقت قنبلتان الجدران غير المد
منها وتعطلت زوارق المدرعة (انفلكسيبل) وتعطل مدفع فى المد
(بنيلوب) ومدفعان فى المدرعة (الكسندره) وكانت المدرعة (سوبر

أكثر البوارج الانجليزية تعطيلا أما السفن المدفعية الانجليزية فلم تصب بضرر يذكر

هذا من جهة البوارج اما من جهة اصابات البحارة فكانت جملة الخسائر خمسة قتلى وتسعة عشر جريحا

ضحت السياسة الانجليزية بهذه الخسارة التافهة فى مقابل تلك القلاع المصرية كلها وقد قتل من المصريين فى خلال هذه الفظائع نحو الفين على مارواه بعض مراسلى الصحف الاجنبية وقتئذ ثم فقدت البلاد ماهو أثمن وأغلى من القلاع ومدافعها ومن الناس وأرواحهم : فقدت استقلالها وحريتها

وقد بقيت جثث الجنود المصرية فى القلاع اياما متوالية حتى تعفنت وكان الهواء يحمل رائحتها فيتأذى منها سكان الجهات المجاورة كما بقيت جثث الكثيرين من غير الجنود مطروحة فى الشوارع تحوم الكلاب حولها دون أن يفكر أحد فى نقلها

وقصارى القول أن هذا اليوم المشئوم كان فاتحة عهد كله شقاء لمصر والمصريين واذا كان ثمة مايدعو للتعزية فذلك أن السياسة الانجليزية لم تستطع لا بأساطيلها ولا بمدافعها ولا بقوة بطشها ولا بمناوراتها ولا بحيلها أن تنال سوءا من الوطنية المصرية. نعم انها دكت الحصون ونسفت القلاع وازهقت الارواح ولكنها لم تتمكن ولن تتمكن من اخماد الشعور القومى ولا من اطفاء جذوة الوطنية الملتهبة فى صدر كل مصرى وستظل هذه الجذوة مشتعلة تنير للمصريين طريق العمل لاستقلالهم حتى يبلغوا غاياتهم الشريفة

واذا كان الباطل قد انتصر بتأييد القوة فليس هذا الانتصار الا مؤقتا ولا بد للحق من يوم تعلو فيه كلمته وتخفق رايته على رأس مصر وأبنائها

كيف تخلصت السياسة الانجليزية من خصومها

بعد ضرب الاسكندرية

ضربت انجلترا ضربتها الاولى فى ١١ يوليه تحت تأثير الاطماع الاستعمارية وهى عالمة بخطورة هذه الضربة وقسوة حكم التاريخ عليها لفظاعتها ولما فيها من خرق قوانين العدالة وتقاليد الحروب واحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية . وقد كانت هذه الضربة فاتحة لسياسة جديدة يراد تنفيذها الى النهاية وهى سياسة الانفراد بالعمل فى مصر ولكن يظهر أن صدى هذه المأساة فى أوروبا أحدث تأثيراً سيئاً عاما فانزعجت انجلترا نفسها وأرادت أن لا تخطو خطوة أخرى الى الامام بمفردها خوفا من اغضاب بعض الدول الاوربية فاختطت لنفسها خطة جديدة هى خطة الملاينة والمحاسنة حيال دول أوروبا وأظهرت من جهة أخرى أنها تريد الاعتماد على مؤتمر الاستانة لحل مشكلة مصر كما أظهرت أنها لا تبغى الانفصال عن فرنسا بل على العكس تريد أن تعمل معها الى جانبها

نعم ان السياسة الانجليزية كانت تعلم حق العلم ان اشتراك الغير معها فى مسألة مصر يعرقل مساعيها الاستعمارية ويحول دون تحقيق الغاية التى تطمح اليها ولكنها لم تجد محيصاً من أن تظهر فى هذا المظهر مظهر الكاره للاستئثار والانفراد المحب للاشتراك والاتفاق مع المجموع الاوروبى الذى كان يملك وحده التدخل فى شئون مصر

ظهرت انجلترا فى هذا المظهر الخداع دون أن تدع الفرصة تضيع فقد كان ساستها يعملون فى الخفاء ليحملوا الدول على أن يكون التنحى

من جانبها هى لا من جانب انجلترا وتكون النتيجة ان انجلترا تعود الى العمل بسياسة الانفراد لا من تلقاء نفسها ولكن بسبب انسحاب الغير من ميدان العمل

على ان الظروف نفسها كانت فى مصلحة انجلترا من بعض الوجوه وقد عرف ساستها كيف يستفيدون من هذه الظروف لتحقيق اطماعهم

واذا نظرنا الى العوامل التى كان لها أثر فى المسألة المصرية وقتئذ وجدنا ان أهم العقبات التى كان من شأنها عرقلة السياسة الانجليزية كانت تأتى من قبل فرنسا أولا وتركيا ثانيا

ولنبحث الآن كيف تخلصت السياسة الانجليزية من هذه العقبات

سياسة فرنسا

فى المسألة المصرية

لم تكن سياسة فرنسا فى المسألة المصرية خلال الحوادث العرابية على شىء من الحكمة والحزم وذلك راجع الى عدة أسباب

اولا — ضعف القابضين على زمام السياسة الخارجية الفرنسية

ثانيا — كثرة تقلب الوزارات وتغير وزراء الخارجية

ثالثا — عدم اهتمام فرنسا بشؤون الشرق وقتئذ لان فكرها كان منصرفا الى ألمانيا لقرب عهدها بالحرب السبعينية التى حاقت فيها الهزيمة بجنودها فكانت تخشى اذا هى وجهت عنايتها الى الشرق واشتبكت فى

أى حرب تقع فيه أن تعمد المانيا الى انتهاز الفرصة والى معاودة الهجوم عليها

ولقد فقدت مصر نصيراً لها فى شخص جمبتا الذى يذهب كثير من المؤرخين الى أنه لو بقى قابضا على زمام السياسة الفرنسية فى ذلك العصر لتطورت المسألة المصرية تطوراً آخر يعرقل مساعى انجلترا

ولذلك ما كاد هذا الوزير يقبض على زمام حكومته فى أواخر عام ١٨٨١ حتى بادر الى فتح باب المسألة المصرية مع انجلترا وقد كانت الحكومة الانجليزية تخشى الدخول معه فى هذا الميدان واحس اللورد جرنفيل وقتئذ بانه اذا قبل مناضلته خرجت السياسة الانجليزية من هذه المناضلة مهزومة وضاعت مصر من يدها فأخذ الوزير الانجليزى يماطل ويسوف وقد ساعده على هذه المماطلة أنه كان عالما تمام العلم بموقف الاحزاب فى فرنسا وان جمبتا لا يلبث ان يسقط فيستريح منه ومن معاندته وقد سقط الوزير فعلا فى أواخر يناير سنة ١٨٨٢ فخلا الجو للسياسة الانجليزيه ولا سيما ان المسيو فرسينيه هو الذى تولى شئون الحكم ولبث في رياسة الوزارة الفرنسية الى ٢٩ يوليه من العام نفسه

ولاشك ان انجلترا صفقت طربا لهذا التعيين فقد كانت مدة وزارة فرسينيه هذه هى اشد الازمنة سوءاً على فرنسا وعلى مصر بينما كانت خيراً وبركة على انجلترا وسياستها حتى ذهب بعض المغالين الى اتهام فرسينيه بأنه كان رجل انجلترا وخادم مصالحها ولكن الكثيرين يذهبون الى ضعف فرسينيه وتردده وتقلبه هو الذى جعل سياسته شؤما على بلاده فقد كان له فى كل يوم رأى يخالف رأيه السابق وتكفى مجرد نظرة بسيطة الى الكتب الزرقاء والصفراء للوقوف على نموذج من هذه التقلبات الغريبة

ففى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ كان فرسينيه يرى عدم القيام بأى تدخل فى مصر

وفى ٦ منه كان من أنصار التدخل الاوربى

وفى ١٢ مايو كان برى ان تتدخل فرنسا وانجلترا وحدهما

وفى ٢٥ مايو كان متردداً فى مطالبة الباب العالى بارسال جنود الى مصر وفاقا لاقتراح اللورد جرنفيل فى ٢٤ مايو

وفى ٢٧ مايو كان ضد هذا الرأى

وفى ٢٩ منه عاد فقبل اشتراك الباب العالى فى العمل مع انجلترا وفرنسا

وفى ٣٠ منه اقترح عقد مؤتمر اوروبى

وفى ٣ يونيه كان رأيه ان ترسل تركيا وحدها جنوداً الى مصر

وفى ٥ و ٧ يونيه عدل عن هذا الرأى

وفى ١٧ يونيه عاد الى القول به

وفى ٢٤ يونيه رفض أن يتدخل لحماية قناة السويس

وفى ٥ يوليه رفض أن يتدخل مع انجلترا فى مصر

وفى ١٥ يوليه رأى أن يعمل مع انجلترا فى قناة السويس

وفى ٢٧ يوليه لم يقبل تدخل تركيا وحدها

وفى ٢٩ يوليه عاد فقبل التدخل مع انجلترا لحماية قناة السويس وطلب من مجلس النواب الفرنسى فتح اعتمادات لتنفيذ هذه الخطة

هذا هو الرجل الذى كان قابضاً على سياسة فرنسا ومصير مصر فى الوقت الذى كانت فيه انجلترا تعمل على أن تنشب أظافرها فى مصر وأبنائها

ولقد حاول جمبتا ان يصحح سياسة فرسينيه فلم يفلح وذلك عند

ماصرح الاخير فى مجلس النواب يوم ١٨ يوليه بأن فرنسا ترفض رفضاً باتا ان تتدخل مع انجلترا حربيا فى مصر وقد ألقى جمبتا يومئذ خطابا عظيم الشأن اتهم فيه الوزارة بالضعف والهرب من المسئولية وقال لرئيسها فى ختام خطابه « لا تتكلم هكذا افليس بمثل هذا الكلام يتحدثون عن فرنسا »

وقد كاد جمبتا ينجح فى حمل الحكومة على اتخاذ سياسة عملية على شىء من النشاط والسداد ولكن كليمنسو عمد الى مناورة تمكن بها من تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى ولسوء حظ مصر لم يستطع جمبتا الحضور فى الجلسة التالية يوم ١٩ يوليه لسبب وفاة والدته فخلا الجو لكليمنسو وسادت سياسة الابتعاد والضعف

التخلص من فرنسا

ولما استقر رأى فرسينيه على التدخل أخيراً لحماية قناة السويس وطلب من المجلس فتح اعتماد صغير لذلك تصدى له كليمنسو بخطابه المشهور الذى قاوم فيه هذا العمل أشد مقاومة واستطاع بمهارته السياسية ان يجتذب اليه المجلس فرفض النواب بأغلبية عظمى (٤١٦ ضد ٧٠) الموافقة على هذه الاعتمادات فكان هذا القرار ضربة قاضية على السياسة الفرنسية فى الشرق وسقطت على أثره وزارة فرسينيه فقالت الطان يوم سقوطها « لسنا الآن حيال أزمة وزارية وانما نحن حيال أزمة تتعلق بتاريخنا الوطنى »

وقالت أيضا « أن فرنسا أتت أمراً هو أشبه الاشياء بالافلاس و مثلها مثل الذى شعر بحاجة الى تسوية حساباته لينفض يده من كل عمل وما هذا الموقف الا موقف ذلة يؤلم الذين يقدرون معنى الشرف الوطنى »

ولكن فرنسا لم تخسر الصفقة وحدها بل خسرت مصر أيضا فى هذا الموقف عاملا كبيرا من عوامل نجاحها وأصبح الطريق مفتوحاً أمام انجلترا لانها تخلصت من أكبر منافس لها ولم يبق أمامها الا ايطاليا وتركيا فتحولت نحوهما بجيوشها السياسية ومناوراتها وألاعيبها وجميع معدات الخداع التى ألفت استخدامها

وسنشرح هذه الحوادث فيما يلى مرددين ما قاله المجاهدون من قبلنا فى سبيل استقلالهم وهو

« ان الكتاب التاريخى لتلك الايام المحزنة سيظل مفتوحاً أمام أعيننا ولقد قرأنا صحفه بكل شغف وقلوبنا تكاد تنفطر حزنا فرأيناه يقول لرجال الغد فى كل سطر من سطوره « لا تنسوا أبداً »

بعد التخلص من فرنسا

كانت السياسة الانجليزية ترمى الى الانفراد بالعمل فى مصر ولذلك تلقت بالارتياح والسرور قرار مجلس النواب الفرنسى الذى قضى برفض الاعتمادات المالية التى طلبها المسيو فرسينيه ومقدارها ٩٫٤١٠٫٠٠٠ فرنك وقد كانت هذه الاعتمادات مخصصة لحماية قناة السويس كما شرحنا ذلك فيما تقدم

ومن غريب المصادفات انه فى الوقت الذى رفض فيه مجلس نواب فرنسا هذه الاعتمادات كان مجلس عموم انجلترا يتناقش فى اعتمادات أكبر شأنا من هذه بقصد تمكين الحكومة الانجليزية من اعداد المعدات الحربية التى تجعلها قادرة على التدخل فى مصر وكان مجموع الاعتمادات المطلوبة ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى اى ٥٧٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك فلم يتردد

النواب الانجليز فى التصديق عليها تاركين لحكومتهم السلطة المطلقة فى تقرير ماتراه واجبا فى تلك الحوادث الخطيرة

حتى انه عند عرض هذه الاعتمادات كان المستر غلادستون غائبا فقام المستر تشيلدرس وزير الحربية وطلب الموافقة على ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه للانفاق على الحملة العسكرية ولكن لم تكد تمر بضع دقائق على هذا الطلب حتى عاد وزير الحربية الى الكلام قائلا انه أخطأ عند تلاوة الرقم المطلوب وانقص منه مليونا من الجنيهات على ان حقيقة المبلغ هو ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ لا ١٫٣٠٠٫٠٠٠ فلم يتغير رأى المجلس بل وافق على الاعتماد كله بنفس الحماسة التى كان أبداها عند ماعرض عليه مبلغ أقل قيمة من المبلغ الاخير

هذه كانت روح النواب الانجليز وقتئذ وهى روح مناقضة تمام المناقضة للروح التى أظهرها نواب فرنسا والتى دلت على ان السياسة الفرنسية تريد ان تنفض يدها من مسألة مصر تاركة الجو خاليا لانجلترا ولم تستطع الصحف الانجليزية وقتئذ أن تخفى سرورها من خطة فرنسا فقالت جريدة ستاندرد ان هذا القرار معناه ان فرنسا لاتريد أن يكون لها وجود فى ميدان السياسة الشرقية وقالت الديلى تلغراف ان هذا القرار ينطوى على ان فرنسا تثق فى انجلترا ثقة غير محدودة وان المصالح الفرنسية فى مصر وفى قناة السويس يمكن ان يعهد بها الى ايدى الانجليز

أما جريدة التيمس فانها أخذت تكتب عن فرنسا بسخرية واستهزاء فقد كانت قبل هذه الحادثة بأيام قلائل تنصح للحكومة الانجليزية ببسط حمايتها على مصر فى الحال فلما أصدر مجلس نواب فرنسا هذا القرار اخذت

تقول للفرنسيين « ان الانجليز متى أتموا مهمة التمدين فى وادى النيل لا يترددون فى دعوة حليفتهم القديمة فرنسا الى الاشتراك معهم فى الغنيمة » !!

وكان هذا شأن الصحف الالمانية أيضا فانها أخذت تسخر من ضعف فرنسا ومن تخوفاتها وكتبت جريدة ناسيونال زيتونج وقتئذ مقالا ذهبت فيه الى تشبيه فرنسا بمن يلقى نفسه فى النهر خوفا من البلل الذى يصيبه من المطر !!

وقد أرادت الحكومة الانجليزية ان تحجب عن العالم حقيقة أغراضها ولا سيما بعد ان خلا جو العمل لها فأخذ جلادستون يصرح بتصريحاته المشهورة التى يقول فى بعضها « انه لا يرمى الا أى غرض خاص بل ينوى فقط اعادة الامن الى نصابه ثم عرض التسوية النهائية لمسألة مصر على المجموع الاوربى »

وقد كتب المشتغلون بمسألة مصر وقتئذ بما يفيد ان هذه التصريحات وأشباهها لم يكن يراد بها الا خدر أعصاب الدول الاخرى وقال بعضهم اننا لو سامنا جدلا بصدق جلادستون وبان هذه كانت نياته فان جلادستون لم يكن الوزارة الانجليزية كلها فقد لاحظ الكونت دونى « ان بعض الوزراء الانجليز وفى مقدمتهم المسترجوشن لم يخفوا غرضهم الذى يعملون على تحقيقه وهو بسط الحماية على مصر بعد استتباب الامن فيها وانه كان يخشى ان جلادستون وجرنفيل لا يتمكنان الى النهاية من اتباع سياسة النزاهة التى كانا يعربان عنها امام بلادهما » (١)

---

(١) المستندات السياسية تلغراف الكونت دونى فى ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

التخلص من ايطاليا

تخلصت انجلترا من فرنسا فولت وجهها شطر ايطاليا وأخذ الساسة الانجليز يعملون فى الخفاء للتخلص من هذه الدولة أيضاً ولكن السياسة العلنية كانت على خلاف ذلك فقد عرضت انجلترا على ايطاليا ان تشترك فى حماية قناة السويس وبعد مباحثات ومناورات ومفاوضات أعلن السنيور منشينى « ان حكومة ايطاليا لاترى محلا لهذا التدخل ولاسيما بعد ماقبل الباب العالى دعوة المؤتمر لارسال تجريدة الى مصر على ان رفض ايطاليا لايعد نهائيا وقد تعدل الحكومة فيما بعد عن هذا الرأى وتغير سياستها اذا كانت خطة تركيا المستقبلة تبرر هذا التغيير »

وقد علق المؤرخ بيوفيس فى كتابه (الفرنسيين والانجليز بمصر) على هذا الحادث بقوله

« ان وزارة جلادستون ماكانت تتمنى بأى حال اشتراك ايطاليا معها ولاشك انها مادعتها لهذا الاشتراك الا من قبيل الشكل والصورة فقط ولاجل ان تظهر فى مظهر المحاسنة لاوروبا »

ولقد كتب اللورد جرنفيل يوم علم بتنحى ايطاليا يقول « تلقيت من السنيور مينابرى نبأ رفض ايطاليا الاشتراك فى التدخل فلأنى ذلك سروراً . ولقد قمنا بما كان واجبا وأظهرنا اننا كنا مستعدين لقبول شركاء »

هذه كانت خطة انجلترا فى حوادث مصر فهى كانت ترمى الى التعمية وذر الرماد فى العيون حتى لايقال انها تتمسك بالانفراد فى العمل ولكن امانيها ومساعيها كانت منصرفة لابعاد غيرها من الدول

ولا يخفى ان الخطأ الاول الذى مكن انجلترا من اتباع هذه السياسة يرجع الى فرنسا وضعف سياستها وقد شرحنا حقيقة هذا الخطأ ومسئولية فرسينيه فيه ولكن الاخير يحاول أن يدافع عن سياسته فى كتابه الذى وضعه على المسألة المصرية وهذا الدفاع يتلخص فيما يلى :

« ان انجلترا لم تكن قد خطت الخطوة الحاسمة يوم أصدر مجلس النواب قراره برفض الاعتمادات وان تردد المجلس هو الذى فتح الطريق للسياسة الانجليزية وترك ميدان العمل حراً أمامها وقد كان فى استطاعة الوزارة التى خلفتنى أن تفتح مسألة الاعتمادات من جديد لتتمكن من الاشتراك فى التدخل وليست هذه أول مرة رفضت فيها اعتمادات مقدمة من وزارة ثم تقرر قبولها عند تقديمها من وزارة أخرى ويكفى فى ذلك تغيير مبلغ الاعتمادات ولو تغييراً طفيفاً ولكن شيئاً من ذلك لم يقع لان الوزراء ظنوا انهم لا يحصلون على أغلبية تقرهم وقد كان مسيو دكارك (رئيس الوزارة الذى جاء بعد فرسينيه) أكثر تردداً وتحفظا منى

على ان سياسة المانيا لها ضلع من المسؤولية فقد كان بسمرك بمثابة الحاكم المطلق فى القارة الاوروبية وكان يكفى أن يقول كلمة لتنوب فرنسا وانجلترا عن أوروبا فى التدخل فى مصر ولكنه لم يفعل والظاهر انه كان يفترض أن تدخل انجلترا وحدها فى مصر من شأنه ايجاد البغضاء بين الانجليز والفرنسيين ولكنه أساء الافتراض فقد كانت النتيجة ان انجلترا وفرنسا اقتربتا من بعضهما وبقيت انجلترا قابضة على مركز ممتاز يهدد مصالح المانيا كما يهدد مصالح الامم الأخرى »

هذه خلاصة دفاع فرسينيه عن سياسته ولكنه عاد فى موضع آخر من كتابه فاعترف بأن انجلترا خدعت العالم بسياستها ولم تبر بوعودها لانها قبل أن توجه حملتها الحربية وقبل ان تنتهك حرمة الاراضى المصرية أعلنت على ملأ من العالم بأسره ان تسوية المسألة المصرية نهائياً من حقوق أوروبا وقد أرادت بهذا الاعلان أن تضمن حياد الدول الأخرى وتنجو من المشاكل الدولية ومع ذلك فانه يعتبر عقداً ذا طرفين ولاشك ان عدم تنفيذه من قبل الانجليز يلحق الضرر بأوروبا عامة وبفرنسا خاصة

ونحن مع عدم تعرضنا لدفاع فرسينيه عن سياسته لا نرى بداً من اثبات هذه الواقعة وهى ان سياسة انجلترا فى مصر كانت منذ البدء قائمة على الخداع والتمويه فهى سياسة باطلة من الوجهة القانونية الدولية فضلا عما فيها من الاعتداء على حقوق شعب بأسره ولا جرم ان سياسة هذا شأنها لا يمكن ان يقام لها وزن من أية وجهة من الوجهات فحق مصر فى الاستقلال التام باق الى الابد ولا يمكن ان تؤثر فيه اعمال السياسة التى تنتهك حرمة الحق ولا تعتمد الا على الخداع والقوة



التخلص من تركيا

تخلصت انجلترا من فرنسا وايطاليا ولكن تركيا كانت باقية فى الميدان وقد كان مؤتمر الاستانة قرر دعوتها لقمع الفتنة بارسال تجريدة الى مصر وأبلغها هذه الدعوة فى منتصف شهر يوليه وبعد تردد وتسويفه

أرسل الباب العالى جوابه على هذه الدعوة فى ٢٨ يوليه معانا قبول ارسال جنود الى مصر

ولقد ذهب كثير من الساسة والمؤرخين الى ان تركيا لو كانت تمكنت من ارسال الجنود فى الوقت المناسب لما استطاعت السياسة الانجليزية ان تثبت اقدامها فى مصر ولكانت المسألة المصرية سارت فى طريق غير الطريق الذى انتهجته ولكن عدم ارسال هذه التجريدة هو الذى أجهز على بقية العقبات التى كانت تسد الطريق فى وجه السياسة الانجليزية وجعل الجو خاليا امام انجلترا وحدها فقد كانت اوروبا تعتقد ان قيام تركيا بهذه المهمة يحول دون انفراد انجلترا بالتدخل فتبقى مسألة مصر مطروحة على بساط البحث ولاسيما ان تدخل تركيا فى قمع الفتنة لم يكن آتيا من تلقاء نفسها وانما كان بتكليف من أوروبا فهو عمل دولى وان كان القائم به دولة واحدة

فعلى من تقع المسئولية المترتبة على عدم تنفيذ قرار المؤتمر ؟ هذا سؤال اختلف الكتاب فى الاجابة عليه لان الحوادث التى وقعت فى ذلك الوقت كانت محوطة بكثير من الابهام والغموض

وقد كتب بعض المؤرخين فقال ان تركيا كانت مصممة تصميما أكيداً على تنفيذ هذا القرار ولكنها لم تجد مالا لذلك وحاولت عبثا ان تحصل على قرض بمئة الف جنيه فلم تعثر على من يقرضها وشلت حركتها (١) على ان بعض المؤرخين الاخرين يتهمون تركيا بأنها كانت مضطربة

---

(١) نقل الاستاذ كوشرى هذه الواقعة عن المستندات الرسمية فى تلغراف أرسله سفير فرنسا فى تركيا الى حكومته فى اول اغسطس سنة ١٨٨٢

السياسة مترددة فى اعمالها فلم تستطع أن تستفيد من هـذه الفرصة للمحافظة على استقلال مصر

ويقول فريق ثالث بأن هذ الاضطراب فى السياسـة ما كان يكفى وحده للحيلولة دون تنفيذ قرار المؤتمر لولا ألاعيب السياسة الانجليزية ومناوراتها وأساليب خداعها فقد خشيت انجلترا عاقبة ارسال التجريدة العثمانية وتيقنت ان هذا الارسال معناه القضاء على المطامع الاستعمارية الانجليزية وضرورة الجلاء عن مصر ورد استقلالها اليها فسعت بجميع مجهوداتها لمنع نزول الجنود العثمانية الى الاراضى المصرية

وقد تولى اللورد دوفرين هـذه المهمة وهو الذى كان يفـاوض حكومة الباب العالى فى شروط ارسال هذه البعثة فأخذ يتشدد فى وضع هذه الشروط ويسوف فى المفاوضات ويماطل حتى فات الوقت

ولقـد كان فى مقدمة الطلبات التى طلبتها انجلترا باسان اللورد دوفرين أن يعلن البالى العالى عصيان عرابى فسرعان ما اذعنت الحكومة التركية لاجابة هـذا الطلب فاصدر الباب العالى منشورا باعتبار عرابى عاصيا وقد استفادت السياسة الانجليزية من هذا المنشور دون ان يجنى الباب العالى منه أية ثمرة لان تجريدته لم ترسل

وبعد صدور هذا المنشور اخذت المفاوضات تجرى بشأن شروط هذه التجريدة فعرضت انجلترا على الباب العالى اتفاقا خاصا هذه مواده

«اولا : ينبغى ان تكون التجريدة العثمانية مؤلفة من ستة آلاف جندى وان لا يضيف الباب العالى اليها عدداً آخر الا بمخابرة انجلترا والاتفاق

معها على الزيادة (ثانيا) يجب أن يكون حلول الجنود العثمانية فى رشيد أو أبى قير أو دمياط وان يكون خروجهم الى المواقع التى تدعى اليها من احد هـذه الثغور (ثالثا) يكون جلاء الجيشين الانجليزى والعثمانى عن وادى النيل فى زمن واحـد (رابعاً) لايقوم الجيشان بالاعمال الحربيـة الا بعد اجمـاع القائدين العامين على ما يجب ان يكون موضع العمل (خامسا) يجب ان ينضم الى الجيش العثمانى ضـباط من أركان حرب الانجليز والى الجيش الانجليزى ضباط من أركان حرب العثمانيين »

وقد عارض الباب العالى فى هذه الشروط ولاسيما البند الثانى الخاص بنزول الجنود العثمانية فى موانىء مخصوصة وتحديد خروجهم الى الواقعة التى يدعون اليها واعتـبر ذلك بمثابة جعـل الجيش العثمانى تحت تصرف الجيش الانجليزى وألح سعيد باشا فى ان يكون نزول الجنود العثمانية بثغر الاسـكندرية وبورسعيد والسويس فأصر الانجليز على تنفيذ شروطهم وفى خلال ذلك كانت الصحف الانجليزية تعارض أشد المعارضة فى اشتراك تركيا وظلت المخابرات بين اللورد دفرين والباب العالى تسير ببطء متعمد وكانت تركيا قد أرسلت جزءا من التجريدة الى جزيرة كريت ولـكن الاوامر لم تصدر اليها بالسفر الى مصر لسبب الخلاف الذى وقع مع انجلترا

وكانت السياسة الانجليزية تعمل بجد ونشاط فى اثناء هـذه الفترة حتى تصل الى أغراضها قبل الاتفاق مع تركيا وقد نجحت هذه السياسة لسوء حظ مصر ووقعت بسرعة تلك الحوادث المحزنة المعروفة التى انتهت بواقعة التل الـكبير

وقد كتب المؤرخ (اشيل بيوفيس) فى هـذه المسألة يقول « ان

الشكوك حامت كثيرا فى أوروبا حول اللورد دفرين وقد اتهم بأنه ماطل فى المفاوضات ليمنع الالايات التركية من النزول فى مصر حيث كان يمكنها عرقلة حركات الجنرال ولسلى ومقاومة اطماع انجلترا بعد ذلك »

ومن المضحك المبكى ان اذاعة انباء هذه الواقعة كانت مصحوبة بنبأ آخر هو ان الاتفاق بين تركيا وانجلترا على ارسال التجريدة الى مصر قد تم وان مندوبى الدولتين وقعا هذا الاتفاق !!!

ولم يخف على أحد وقتئذ سبب قبول انجلترا التوقيع فى مثل ذلك الظرف فقد اعقب هذا ان اللورد جرنفيل ارسل الى اللورد دفرين تلغرافا يقول فيه « انه نظرا للاستيلاء على التل الكبير ولسرعة خضوع العصاة المصريين خضوعا تاما فان حكومة جلالة الملك تفكر فى بدء سحب جنودها من مصر بعد قليل من الزمن وهذه الحكومة مع تقديرها مافعله السلطان من نشر بلاغ ضد عرابى ترى انه لم تعد هناك حاجة لارسال جنود عثمانية الى مصر لان الضرورة التى كانت تقضى بذلك قد انتهت » وكان ذلك فى ١٦ سبتمبر أى بعد دخول القاهرة بيومين وقد رد الباب العالى على هذا التلغراف فى ٢٥ سبتمبر راجيا من اللورد دفرين ان ينبئه بالزمن الذى سيتم فيه جلاء الجنود الانجليزية وفاقا لوعد اللورد جرنفيل ولكن تركيا لم تتلق جوابا على هذا السؤال بل بقيت الجنود الانجليزية محتلة مصر وعرفت تركيا كما عرف العالم ان السياسة الانجليزية كانت تعبث بالجميع لتنفيذ أغراضها الاستعمارية وان هذه الوعود وتلك العهود ماهى الا قصاصات ورق لاتتردد السياسة فى تناسيها وتمزيقها مادامت ليس هناك قوة ترغمها على تنفيذها

التخلص من المؤتمر

وفى خلال هذه الحوادث الخطيرة كانت هناك بارقة من الأمل فى تدخل الدول ففى ٢ اغسطس اجتمع مؤتمر الاستانة ونظر فى اقتراح قدمه المندوب الايطالى بقصد قيام الدول بحماية قناة السويس فقبلته المانيا والنمسا وروسيا وأظهر مندوبا فرنسا وانجلترا كثيراً من التحفظ وبعد أيام قلائل أرسل اللورد جرنفيل تعليمات الى اللورد دفرين بقبوله هذا الاقتراح مع تعليق القبول على شرط واحد وهو انه « فى حالة الضرورة يكون من حق انجلترا انزال جنود على أية نقطة من نقط القناة »

وفى ١٠ أغسطس وافقت الدول ماعدا فرنسا على اقتراح ايطاليا معدلا بهذا الشرط وفى ١٤ منه وصل الى مندوب فرنسا تعليمات من حكومته بالقبول فاجتمع المؤتمر يوم ١٤ أغسطس ليصدر قراراً بتنفيذ هذا الاقتراح وكان لابد من تصديق الدول بعد ذلك على قرار المؤتمر ولكن انجلترا بادرت الى احتلال بورسعيد والاسماعيلية فى ٢٠ أغسطس قبل هذا التصديق فكان هذا العمل منها سببا في عودة الدول الى التردد وأرسل المسيو دكلرك رئيس وزارة فرنسا الى سفيره فى الاستانة يقول بأنه لم تعد ثمة فائدة ولا ملاءمة لمناقشة قرار بطلت الحاجة اليه

وكان هذا آخر العهد بمؤتمر الاستانة الذى عقد ست عشرة جلسة دون أن يصل الى شيء لحل مسألة مصر

وبذلك أسدل الستار على المسألة المصرية مؤقتاً ليعود الى الارتفاع فى ظروف أخرى

وقد كان من سوء حظنا ان انجلترا تخلصت من جميع منافسيها . تخلصت من فرنسا وايطاليا أولا ثم من تركيا ثانيا ثم من الدول جميعها بعد ذلك

صوت مصر

ولكنها لم تتخلص لحسن الحظ من صوت مصر وجهادها فقد ظل هذا الصوت مرتفعاً ينادى فى كل مكان برد حقوقه المغتصبة اليها وظلت الامة تجاهد فى سبيل استقلالها وحريتها وقد حاولت السياسة الانجليزية بمختلف الوسائل اسكات صوت مصر فباءت بالفشل ولم يفدها مااستخدمته من طرق الشدة والارهاق ولا ما اتبعته من سبيل الملاينة والخديعة والتغرير . لم يفد شيء من ذلك فى تحويل البلاد عن غايتها بل استطاعت مصر ان تجتاز جميع الادوار التى مرت بها دون أن يصيب روحها القومية أى سوء وكانت الشدائد تزيد الحركة الوطنية المصرية قوة على قوتها حتى شهد لها العالم بالثبات والقوة وعلم الناس قاطبة ان أمة هذا شأنها لاترضى بالنزول عن حقوقها ولا تقبل حكم الاجنبى الذى يلبس البلاد ثوب الذل والعار ويحول دون رقيها ونهضتها

فاذا كانت الدول قد تخلت عن مسألتنا فاننا جديرون بأن ندافع عنها الى النهاية حتى نحلها وفاق أغراضنا وحقوقنا المشروعة ولابد أن نصل قريبا الى تحقيق ذلك بفضل الله وبقوة اتحادنا ولاشك ان السلام فى الشرق لايستقر مادامت مصر محرومة من التمتع بحقوقها ولن ترتفع راية هذا السلام الا اذا خفقت على مصر راية الحرية والاستقلال

مفاوضات الانجليز

بشأن المسألة المصرية

مفاوضات سنة ١٨٨٤

ليست هذه أول مرة تدعو فيها انجلترا الى اجراء مفاوضات بشأن المسألة المصرية فقد سبق لها ان طرقت هذا الباب فى ظروف غير الظروف الحاضرة وكانت دائما ترمى الى استخدامها لتحقيق أغراضها الاستعمارية فاذا لم تنجح فى مساعيها أو اذا ظهرت نياتها للمفاوضين وللدول قطعت هذه المفاوضات على أن تعود فى فرصة أخرى

وقد كانت أول مفاوضات من هذا القبيل على أثر الاحتلال الانجليزى فى خلال سنة ١٨٨٤

ففى ١٩ أبريل من تلك السنة أرسل اللورد جرنفيل منشورا تلغرافيا الى الدول يصف فيه سوء الحالة المالية المصرية بسبب المصاعب التى تجتازها مصر والتى تثقل كاهلها ومنها أن اللجنة الدولية قررت الزام مصر بدفع تعويضات لضحايا ضرب الاسكندرية وما كانت هى التى أطلقت القنابل المدمرة ولكن الانجليز هم الذين خربوا الاملاك وقتلوا النفوس ومع ذلك فعلى مصر أن تدفع كل تعويض كأنه لم يكفها ما أصابها من

الاعتداء على استقلالها فأبت السياسة الا أن تلزمها بما فوق ذلك وقد قدرت اللجنة هذه التعويضات بأكثر من أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات

ومن هذه المصاعب التى أشار اليها اللورد جرنفيل النفقات التى يحتاج اليها الاحتفاظ بالامن فى السودان وهى تقدر بنحو مليون ونصف فضلا عن سد العجز الناشىء من زيادة المصروفات على الايرادات

وبعد أن سرد وزير الخارجية الانجليزية هذه الامور اقترح عقد مؤتمر فى لندن أو فى الاستانة للبحث فى الحالة المالية المصرية

وكان على رأس الوزارة الفرنسية فى ذلك العهد المسيو جول فيرى فأراد أن يتخذ هذه الدعوة طريقاً لفتح المسألة السياسية وعدم الاقتصار على الشئون المالية وفى ٢٩ ابريل ارسل جوابه على هذا الاقتراح بالموافقة ولكنه اقترح على اللورد جرنفيل ان تجرى المناقشة قبل كل شئ لتحديد مهمة المؤتمر وبيان اعماله الاساسية قبل انعقاده

وبناء على ذلك تبودلت المذكرات بين المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندن وبين اللورد جرنفيل وكان مبدأ هذا التبادل فى ١٥ يونيه ففى ذلك اليوم أرسل السفير الفرنسى مذكرة الى وزير خارجية انجلترا شرح فيها اوجه النظر الفرنسية ومنها مسألة جلاء الانجليز عن مصر ونفى عن حكومته ما كان ينسب اليها من انها تريد أن تبدل الاحتلال الانجليزى باحتلال فرنسى وقال ان فرنسا مستعدة أن تعطى العهود والمواثيق الاكيدة على ذلك عند ماتسحب انكلترا جنودها من مصر

تحديد موعد للجلاء

فبادر اللورد جرنفيل بالرد على هذه المذكرة بمذكرة اخرى فى ١٦ يونيو تناول فيها مسألة الجلاء فقال

« توجد بعض صعوبات فى تعيين تاريخ يحدد بالدقة موعد الجلاء عن مصر لان كل مدة نعينها من الآن يجوز من الوجهة العملية ان تكون طويلة كما يجوز ان تكون قصيرة ولكن منعا لكل شك فى نيات السياسة الانجليزية فى هذا الصدد ومراعاة لتصريحات فرنسا تتعهد حكومة جلالة الملكة بأنها تسحب جنودها فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان الدول ترى وقتئذ ان الجلاء يمكن ان يتم بدون اضرار بالسلام ولا بالامن فى مصر »

اقتراح حيدة مصر

وبعد ان تناول المسائل المالية عاد فى آخر مذكرته فقال

« ان حكومة جلالة الملكة ستقترح — عند نهاية الاحتلال الانجليزى أو قبله — على الدول وعلى الباب العالى مشروعا بحيدة مصر على قاعدة المبادىء السارية على بلجيكا كما تقترح بخصوص قناة السويس قواعد مشابهة للاقتراحات التى تضمنها المنشور التلغرافى المرسل منى فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ (وهذه الاقتراحات ترمى الى ضمان حرية قناة السويس وحيدتها فى كل وقت) »

ولقد تقبلت الحكومة الفرنسية هذه المذكرة بالارتياح التام وفى ١٧ يونيه رد عليها المسيو وادنجتن بمذكرة اخرى اظهر فيها موافقة

فرنسا على ماتضمنته من الاقتراحات واعتبرها اساسا للاتفاق بين الدولتين

*
* *

وفى ٢٣ يونيه طرحت المسألة على بساط البحث فى البرلمانين الانجليزى والفرنسى وكان اللورد جرنفيل هو الذى تكلم بالنيابة عن حكومته فى مجلس اللوردات والمستر جلادستون هو الذى ناب عن الحكومة فى مجلس العموم أما فى فرنسا فقد تولى المسيو جول فرى شرح الاتفاق فألقى خطابه المشهور عن المسألة المصرية وانها ليست مسألة انجليزية ولا مسألة فرنسية وانما هى مسألة أروبية

وقد ظهر من خلال المناقشة يومئذ ان مجلس النواب الفرنسى لا ينظر بعين الارتياح الى هذا الاتفاق لسببين :

اولا — لانه تضمن فى أحكامه المالية شروطا تقضى على حملة اسهم الديون المصرية ببعض التضحيات

ثانياً — لان الجلاء عن مصر معلق بشرط غامض وهو اعتراف الدول بأن هذا الجلاء لا يضر بالسلام والامن فى مصر اذاً لا يخفى انه اذا توقفت دولة واحدة عن الاعتراف بهذا فلا يبعد ان تمتنع انجلترا عن تنفيذ وعدها بحجة ان الشرط الذى اشترطته لم يتحقق

هذه هى الروح التى كانت سائدة فى المجلس وقت عرض المسألة

وقد ذهب المسيو فرسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية الى ان جول فيرى كان يستطيع ازالة هذا الغموض بأن يحصل من اللورد جرنفيل على تعديل للوعد الصادر منه يكون نصه « ان انجلترا تتعهد بالجلاء عن مصر في بدء سنة ١٨٨٨ مالم تر اغلبية الدول ان هذا الجلاء لا يتم الا باضرار

السلام والامن فى مصر » وانه لوكانت انجلترا أعطت مثل هذا الوعد لما تردد نواب فرنسا فى التصديق على سياسة الاتفاق التى نحن بصددها

وقد علق فرسينيه على هذه الحوادث بعد ذلك بقوله ان جول فيرى لم يرد ان يقدم على هذه التجربة خوفا من انفضاض اغلبية النواب من حوله ولذلك فانه آثر أن يطرح المسألة السياسية جانبا ولا يشتغل الا بالمسألة المالية « وبذلك ضاعت الفرصة الوحيدة التى كانت حقيقة فى مصلحة تحرير الاراضى المصرية » (١)

*
* *

عقد مؤتمر لندن

وفى خلال ذلك كانت تركيا تتظاهر بأنها لا تريد الاشتراك فى هذا المؤتمر مالم يتناول البحث فيه جميع مسائل مصر لا المسألة المالية وحدها ثم طلبت ايضا ابدال الجيش الانجليزى المحتل مصر بجيش عثمانى وألحت فى ان يعقد المؤتمر فى الاستانة ولكن الدول لم تعر هذه المطالب جانبا وتقرر اخيراً عقد المؤتمر فى لندن للبحث فى المسألة المالية وحدها

وقد تحدثت بعض الدوائر السياسية عن ضرورة اشتراك مصر فى هذا المؤتمر وأشيع وقتئذ ان رياض باشا سيحضر جلسات المؤتمر نائبا عن مصر وصرح شريف باشا فى خلال هذه الاشاعات انه يقبل أن يكون نائبـاً عن الحكومة المصرية فى المؤتمر اذا عقد فى الاستانة وأما فى عاصمة الانجليز فلا (٢)

---

(١) كتاب فرسينيه عن المسألة المصرية ص ٣٣٩

(٢) كتاب مصر للمصريين الجزء السادس ص ٢٣٢

ولكن مصر فى النهاية لم تشترك فى هذا المؤتمر ولم يرتفع لها صوت فيه واقتصر أعضاؤه على مندوبى المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وانجلترا وايطاليا وروسيا وتركيا

وافتتحت جلساته فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٤ وعين اللورد جرنفيل رئيساً له بناء على اقتراح موزوروس باشا مندوب تركيا

وبعد عقد عدة جلسات نظر فيها المؤتمر فى مشروع مالى قدمته انجلترا ومشروع آخر قدمته فرنسا لم يستطع الوصول الى نتيجة حاسمة وانفض فى أوائل شهر أغسطس وكان أهم نقط الخلاف بين فرنسا وانجلترا أن الاخيرة تريد من حملة أسهم الدين المصرى التنازل عن نصف فى المئة من الارباح أما فرنسا فكانت تعارض فى هذا التنازل

وقد قال فرسينيه فى هذه النقطة انه كان من الواجب قبول هذه التضحية البسيطة بشرط أن انقاص قيمة الارباح لا يسرى الا من يوم جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وهو يظن أن الحكومة الانجليزية التى كانت وقتئذ مهتمة بسد العجز المالى ما كانت تتردد فى قبول هذا الاقتراح



استئناف المفاوضات

ولكن انفضاض المؤتمر لم يمنع استئناف المفاوضات مرة أخرى بين انجلترا والدول بخصوص المسألة المالية وقد اهملت المسألة السياسية فى هذا الدور أيضا وظلت المفاوضات من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ وهو اليوم الذى وقعت فيه اتفاقية لندن التى تبيح للخديوى عقد

قرض بتسعة ملايين من الجنيهات وهو المسمى بالقرض المضمون والذى دفعت منه مصر تعويضات الاسكندرية وسدت به عجز ميزانيتها من ١٨٨٢ الى ١٨٨٤

ولا شك أن السياسة الانجليزية هى التى خرجت من هذه المفاوضات فائزة لسوء حظ مصر لانها انتصرت على المسألة المالية ولم تتناول المسألة السياسة . نعم لم تتناول مسألة الجلاء التى كانت فى نظر مصر وفى نظر الحق والعدل أهم أمر كان يجب البحث فيه

ولو بحثنا عن العوامل التى كانت سببا فى هذه النتيجة المحزنة لوجدناها كثيرة فأولها ـ استمرار سياسة الضعف والتردد فى فرنسا فان جول فيرى بالرغم من قوة عزيمته ومن أنه استطاع فتح المسألة وانتهاز الفرصة لم يسعه أن يستمر الى النهاية بل سرعان ما نكص على عقبيه . وثانيا ـ اضطراب سياسة تركيا وقتئذ وثالثا ـ خفوت صوت مصر فى خلال هذه الحوادث فقد كانت الضربات التى أصابت البلاد من جراء حوادث سنة ١٨٨٢ قد انهكت قوى الحركة الوطنية فظلت هذه الحركة نائمة ردحا من الزمن وانتهزت السياسة الانجليزية فرصة هذا النوم لتحقيق أغراضها

ولكن هذا النوم لم يطل فان الشعوب الحية اذا رقدت فترة من الزمن فانما يكون رقادها مؤقتا ولا تلبث أن تستيقظ وتستعيد قوتها ونشاطها

وهكذا شأن مصر فان نومها كان قصيرا وما لبثت أن رفعت صوتها فى وجه السياسة الاستعمارية تنادى كل يوم برد حقوقها وتطالب بحريتها واستقلالها

مفاوضات درومندولف

كان الانجليز يعلمون ان مركزهم فى مصر غير شرعى فلجأوا الى فتح باب المفاوضات مع الدول تارة ومع الباب العالى حينا لا للوصول الى حل يتفق مع قواعد الحق والعدل ويرد الى مصر حقوقها وانما سعيا وراء غايتين أخريين

الاولى — كسب الوقت فقد كانوا يظنون أن قبولهم المفاوضة فى مسألة الجلاء وغيرها يعد دليلا فى نظر أوروبا ونظر المصريين على أنهم لا ينوون تأييد احتلالهم فتتخدر أعصاب خصومهم وتخف حدة المطالبين بجلائهم حتى اذا بدأت المفاوضات عمدوا الى تطويل مدتها والمماطلة فى اجراءاتها والتسويف فى اظهار نتائجها وبذلك يبتعدون يوما فيوما عن سنى الاحتلال الاولى فينسى العالم تصريحاتهم بالجلاء ووعودهم باحترام استقلال مصر ويصبح الاحتلال فى نظر الدول الاوروبية أمراً شبيها بالمألوف شيئا فشيئا ولا سيما كلما طالت مدته ولم يرتفع صوت بالاحتجاج عليه

هذه هى الغاية الاولى من تلك المفاوضات التى كانوا يعملون على اجرائها .

أما الغاية الثانيه فهى محاولة الحصول من الدول أو من الباب العالى على صبغ مركزهم فى مصر بصبغة شرعيـة وكثيراً ما لعبوا بالالفاظ ليخدعوا مفاوضيهم وليوهموهم انهم يريدون التخلى عن مصر فى حين ان هذه الالفاظ البريئة فى ظاهرها كانت تحتوى سموماً قتالة فى باطنها

وكانت تدور حول محور واحد هو تخويل انجلترا مركزاً شرعياً فى وادى النيل

ولقد ظهرت نيات السياسة الانجليزية بتمام الوضوح فى خلال المفاوضات المسماة مفاوضات درومندوولف كما ظهرت فيها براعة الانجليز فى المماطلة والتسويف واطالة أمد المفاوضات بغير جدوى كسباً للوقت وتحقيقاً للغايات المستورة

من أجل ذلك رأينا أن نشرح أدوار هذه المفاوضات التى استمرت من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٧ وما حدث فيها من مناورات سياسية وأساليب خداعية ليتبين كل مشتغل بالمسألة المصرية مرامى السياسة الانجليزية وطرق تأثيرها وأنواع محاولاتها فلا ينخدع بها ويكون دائماً على حذر من الوقوع فى شراكها

ولقد رجعنا فى اثبات هذه الحوادث السياسية الخطيرة الى أمهات الكتب التاريخية وفى مقدمتها كتاب « المركز الدولى لمصر والسودان » للاستاذ « جول كوشرى » الذى وفى الموضوع حقه وبحثه بحثاً مستفيضاً كشف فيه الغطاء عن كثير من أسرار السياسة الانجليزية

وزارة سالسبورى

فى ٩ يونيه سنة ١٨٨٥ سقطت وزارة جلادستون بسبب اقتراح خاص بالميزانية لم تحز فيه أغلبيه المجلس فخلفه اللورد سالسبورى فى رئاسة الوزارة

وقد ذهب الواقفون على نيات رئيس الوزارة الجديد الى أن وجوده في هذا المنصب ليس من شأنه تقدم المسألة المصرية فى طريق جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وقد نسبوا اليه انه كان يعتنق تلك القاعدة السياسية التي دان بها دزرائيلي وهي أن «مايحسن اخذه يحسن حفظه»

تعيين دورمند وولف

وكان أول عمل قام به اللورد سالسبوري أنه عهد الى السير هنري دورمند وولف فى أن يقوم بمهمة فوق العادة بمدينة الاستانة وفى ٦ يوليه سنة ١٨٨٥ صرح فى مجلس اللوردات بأنه لا مندوحة عن المبادرة بتسوية المصاعب التي تثقل كاهل مصر والسودان فى وقت واحد وهي مصاعب حربية وسياسية ومالية معا

وفى ٥ أغسطس قام المستر لوسون فى مجلس العموم وسأل عن الغرض من مهمة وولف فكان جواب وزير المالية وقتئذ مقصوراً على العبارة التي اعتاد الوزراء ان يقولوها عند ما يريدون السكوت وهي «ان الوقت لم يحن بعد لمناقشة الشئون المصرية»

تدخل فرنسا وتهرب انجلترا

والظاهر ان نية انجلترا فى ذلك الوقت كانت ترمي الى الانفراد بتركيا وعقد اتفاقية معها تؤدي الى تسويغ مركز الانجليز فى مصر وكان تدخل اية دولة اخرى فى الموضوع مما يعرقل هذه المساعي ولكن فرنسا بالرغم من الاخطاء التي ارتكبتها ارادت ان تحاول من جديد فتح باب المسألة المصرية مع انجلترا بمناسبة مهمة وولف

في ٧ اغسطس قصد المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندن الى اللورد سالسبورى وفاتحه فى مهمة السير هنرى درمندوولف واظهر له رغبة الحكومة الفرنسية فى ان يعرج المندوب الانجليزى على باريس قبل سفره الى الاستانة ليتحادث مع وزير الخارجية بقصد ازالة الاثر السيء الذى ترتب على ماشاع وذاع حول هذه المهمة التى لايعلم الناس شيئاً عن حقيقتها

فكان جواب اللورد سالسبورى ان وولف مرتبط بمواعيد خاصة فى فيينا وانه لابد له من ان يكون فيها فى يوم محدود وعلى ذلك فليس فى الوقت متسع لتغيير طريق سفره ثم اضاف الى ذلك ان الحكومة الانجليزية ترمى فقط الى الاستعانة بحكومة الباب العالى لتهدئة بعض الاراضى السودانية المتاخمة لمصر

ثم انتقل الحديث بعد ذلك الى مصاعب المسألة المصرية فحاول المسيو وادنجتن أن يعالج نقطة الجلاء من جديد وقال للورد سالسبورى «ان فرنسا مستعدة لان تتعهد بطريقة جازمة بعدم ارسال جنود فرنسية الى مصر عند ما يجلو الجنود الانجليزية عنها وقد تعرضت الحكومة الفرنسية للوم بعض الاحزاب من جراء اعطائها هذا التعهد ومع ذلك فانها مصممة على الاحتفاظ به » ولكن اللورد سالسبورى الذى أراد من أول الأمر أن يتهرب من مناقشة هذه المسألة لم يحر جواباً على هذه النقطة ولم يشارك سفير فرنسا فى معالجتها

سفر وولف الى الاستانة

وقد سافر وولف الى الاستانة فوصل اليها فى ٢٢ أغسطس وقابله

السلطان عبد الحميد فى ٢٩ أغسطس ودار الحديث فى هذه المقابلة على الشؤون العامة وكان كلاهما متحفظا فى القول

ثم تكررت المقابلات بين السير هنرى درموند وولف وبين الوزيرين كامل باشا وعاصم باشا وفي خلال ذلك انشغلت الدولة بحوادث البلقان عند ماقام أهالى الروملى الشرقى وطلبوا الانضمام الى أمارة بلغاريا وظلت الدولة مرتبكة على اثر الحاح الدول بعقد مؤتمر فى الاستانة لحل هذه المشكلة التى يقول بعض المؤرخين ان يد الدسائس الاجنبية هى التى حركتها فى الوقت المناسب حتى تنصرف تركيا عن تسوية المسألة المصرية تسوية عادلة وقد قبل السلطان فكرة عقد مؤتمر وأسقط سعيد باشا من الصدارة وعين كامل باشا مكانه وقبلت الحكومة الجديدة تحقيق مطالب أهالى الروملى الشرقى باحالتها على امارة البلغار

وكانت المخابرات مع وولف قد وقفت فى اثناء ذلك فلما انتهت هذه الازمة عادت المفاوضات بينه وبين كامل باشا وانتهت بوضع اتفاقية مبدئية تكون قاعدة للتسوية المقبلة وكان ذلك فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥

اتفاقية ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥

وهذا نص الاتفاقية المذكورة :

(أولا) ترسل كل من الدولة العثمانية وانجلترا مندوبا عالياً الى مصر

(ثانياً) يتدبر المندوب العالى العثمانى متفقا مع الجناب الخديوى أو مع من يعينه هو لهذا الغرض المبين فى الوسائط النافعة لتسكين السودان

يتفاوض المندوبان والخديوى فى جميع التدبيرات التى يمكن بها تعديل لاحوال المصرية عامة ويكون اجراؤها برضى الجميع (ثالثا) يباشر اندوبان العاليان ومعهما الخديوى اصلاح وترتيب العساكر المصرية رابعاً) ينظر المندوبان العاليان مع الخديوى فى جميع فروع الحكومة لمصرية ويمكنهم أن يدخلوا التعديلات التى يرونها لازمة فى كل ماهو داخل ى دائرة الفرمانات السلطانية (خامساً) يقع الاعتراف من جانب السلطنة لعثمانية بجميع المعاهدات العمومية الاجنبية التى عقدت مع الحضرة لخديوية وذلك اذا لم تكن مخالفة للامتيازات المضمنة فى الفرمانات لسلطانية (سادساً) عندما يرى المندوبان العاليان ان الأمن على الحدود ستقر وان الحكومة المصرية تسير سيراً حسناً وقد توطد مركزها فعلى كل منهما أن يقدم تقريراً الى دولته لعقد اتفاق باخلاء العساكر الانجليزية للبلاد المصرية فى وقت مرضى (سابعاً) توقع هذه الاتفاقية فى خلال خمسة عشر يوماً ويجرى تبادلها فى الاستانة بعد توقيعها

تعيين الغازى مختار باشا

وقد سافر ووافى الى القاهرة بعد توقيع هذه الاتفاقية ثم صدرت ارادة شاهانية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بتعيين المرحوم احمد مختار باشا مندوبا عاليا عن الدولة الذى صدرت اليه الأوامر بالسفر الى مصر على ظهر اليخت الشاهانى « عز الدين » فوصل اليها بعد زميله بشهر من الزمن

ملاحظات عامة

وقد كان توقيع هذه الاتفاقية المبدئية التى اتينا على نصوصها فوزا

للسياسة الانجليزية التى عرفت كيف تستدرج المفاوضين العثمانيين وتوقعهم فى شراكها فقد كان هؤلاء المفاوضون متمسكين فى مبدأ الامر بقصر المفاوضة على تحديد موعد للجلاء عن مصر ولكنهم اخذوا يتزحزحون عن موقفهم هذا الى مادونه شيئاً فشيئا حتى سلموا فى النهاية بكثير من الحقوق لانجلترا وفى مقدمتها الاشتراك فى وضع النظامات الاصلاحية الداخلية لمصر ولم تأت مسألة الجلاء الا فى آخر ماينظر فيه المندوبان

ولا شك ان انفراد انجلترا دون بقية الدول بهذا العمل يعد خرقا للمعاهدات والاتفاقات السابقة التى قضت بان المسألة المصرية مسألة دولية لايتدخل فيها الا المجموع الاوروبى الذى سبق له تقرير مصير مصر وضمان استقلالها

ولقد كشفت هذه الاتفاقية الغطاء عن سر مهمة وولف وابانت للعالم مرمى السياسة الانجليزية عند ماتهربت من الدول وانفردت بالعمل مع تركيا فهى ماأرادت فتح باب المفاوضة فى المسالة المصرية لمصلحة مصر أو لمصلحة تركيا وانما أرادت تحقيق المطامع الاستعمارية تحت ستار شرعى

ولذلك قال بعض المؤرخين ان السير دروموند وولف عند قدومه للقاهرة كان يخشى ان تعدل تركيا عن تنفيذ الاتفاقية ولاترسل مندوبها وظل مكتئبا حائرا ولم يهدأ له بال الا عند ماوصل مختار باشا من الاستانة فهناك اطمأن على انه سيستطيع ان يستمر على تنفيذ السياسة التى صدرت له الاوامر باتباعها والتى اقسم الايمان على عدم افشاء اسرارها

نعم ان مختار باشا قاوم السياسة الانجليزية كما قاومتها روسيا وفرنسا

ولكن المقاومة لم تكن منظمة ولم تكن متفقة على غاية واحدة كما ان الاساس الذى قبلته تركيا قاعدة للمفاوضة كان اساساً فاسداً وابعاد الدول الاخرى عن المفاوضات كان ضارا وفضلاعن كل ذلك فان الظروف لسوء الحظ لم تكن فى جانب مصر بل كانت تعاكسها فلم يخرج الحق ظافرا من هذا النضال بل خرج مغلوبا على أمره وكيف يكون له غير هذا المصير وقد اتفقت كل العوامل على مناوأته

تدخل فرنسا

وكان المسيو فريسينيه عادالى السياسة بدخوله فى وزارة بريسون فى ٦ ابريل سنة ١٨٨٥ وعلى اثر اعادة انتخاب المسيو جريفى رئيسا للجمهورية عين المسيو فريسينيه رئيسا للوزارة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٦

ويظهر انه أراد أن يحاول اصلاح ماارتكبه من الاخطاء فكتب الى المسيو منتبلو سفير فرنسا فى الاستانة يطلب منه ان يقنع السلطان بضرورة السعى فى اعادة تنظيم الجيش المصرى مع ادخال بعض ضباط اتراك فيه وقد أعرب المسيو منتبلو للباب العالى وقتئذ بان فرنسا لن تحتل مصر مطلقا كما انها تعارض فى بقاء أية دولة أجنبية على ضفاف النيل

مفاوضات القاهرة

بدأ المفاوضة

وقد بدأت المفاوضة يوم السبت ٩ يناير سنة ١٨٨٦ وكان ذلك بحضور الخديوى توفيق باشا والسير هنرى درومند وولف ومختار باشا فتليت الاتفاقية المبدئية التى جعلت قاعدة للمفاوضة وبعد مناقشة فيها صرح

الخديوى بانه نظرا لاهمية المسألة فانه سيتولى المفاوضات بنفسه ثم تناول الكلام مختار باشا فبحث فى مسألة السودان وضرورة استرداده بواسطة الجيش المصرى الذى يجب ان يعاد تنظيمه وقد انتهت هذه الجلسة دون ان يتقرر فيها شىء

مختار باشا والسودان

وعلى اثر هذه الجلسة كان مختار باشا يتكلم فى مجالسه الخاصة عن السودان ويطعن فى فكرة اخلائه ويقول ان هذا الاخلاء لا مبرر له وان مصر لا يمكن ان تخلو من اضطرابات مادامت محتلة بالانجليز وان فى الاستطاعة استرداد السودان باشتراك الجنود التركية والجنود المصرية

الجلسة الثانية

وفى ٢٠ يناير عقدت الجلسة الثانية للمفاوضات وكان البحث فيها دائراً حول تنظيم الجيش المصرى وكلف مختار باشا بكتابة تقرير عن ذلك ثم تكلم وولف عن ضرورة تخريج ضباط مصريين أكفاء واتفق الجميع على ضرورة الاسراع بتأليف ارطتين مصريتين لتحلا محل الحامية الانجليزية فى سواكن

تقارير مختار باشا

وفى ٦ فبراير قدم مختار باشا تقريره عن الجيش والانفاق عليه وهو يتلخص فى ان عدد هذا الجيش يجب ان يكون ١٦ الفا ينفق عليه ٤١٥ الف جنيه وحيث ان الميزانية الحربية كانت تبلغ فى ذلك الوقت ١٣٠ الف جنيه وما ينفق على جيش الاحتلال الانجليزى ٢٠٠ الف فيكون المجموع ٣٣٠ الف

ويكون الباقى من المطلوب ٨٥ الفا يمكن الحصول عليها من الاقتصاد فى بعض الفروع الادارية الاخرى

وقال مختار باشا فى هذا التقرير ان سلطة الخديوى لا تؤيد الا بتأليف جيش وطنى منظم يكون فى استطاعته الدفاع عن مصر بدون حاجة الى تدخل اجنبى كما ان تأليف هذا الجيش يسمح شيئا فشيئا بانقاص القوات الانجليزية حتى يتم الجلاء النهائى

وفى ٢٠ فبراير قدم المندوب العثمانى تقريراً آخر عن السودان قال فيه مايلى « ان السودان تابع لمصر وهو بهذه الصفة جزء لا يتجزأ من تركيا كما ان النيل حياة مصر ومن واجب هذه أن تتولى مراقبته ومراقبة الاراضى التى يجتازها فلا مندوحة عن ايجاد سد تقف الثورة عنده ويكون هذا السد بمثابة نقطة ارتكاز تبدأ منها عملية التغلب على الثائرين وهذه النقطة هى دنقله فيجب السعى فى استرداد هذه المدينة » ثم عاد الى التكلم فى مسألة الجيش بما لا يخرج عما تقدم وانما ألح فى القول بأن استرداد السودان واطفاء نار الثورة لا يتمان الا بجنود مسلمة يقودها ضباط مسلمون

عدم ارتياح الانجليز

فلم تصادف هذه الاقتراحات ارتياحا فى الدوائر الانجليزية لانها تنافى مصلحة السياسة الانجليزية فان تأليف جيش مصرى وطنى يقوده ضباط من غير الانجليز وبسط السكينة فى السودان مما ينظر اليه الانجليز

بعين الامتعاض ولا سيما الاقتراح الاخير فانهم كانوا يبررون امتداد احتلالهم بحجة الدفاع عن مصر ضد ثورة المهدى فاذا قضى على هذه الثورة بواسطة جيش مصرى بطلت حجتهم واحرج مركزهم

وقد خشى وولف من فشل مهمته وحاول كثيراً أن يخدع مختار باشا ويحمله على تعديل اقتراحاته فلم يفلح وأبى المندوب العثمانى أن يكون آلة فى يد أحد وصمم على تأدية مهمته بكل صدق ونزاهة

سقوط وزارة سالسبورى

وكانت وزارة اللورد سالسبورى قد سقطت فى ٣٠ اغسطس فخلفتها وزارة جلادستون

وقد أراد الوزير الجديد ان يقضى على مهمة وولف بمجرد توليه الحكم ولكنه ظل متردداً طويلا من الوقت فقد كان الغرض الظاهرى لهذه المهمة هو البحث عن تحديد موعد للجلاء فالغاؤها معناه — ولو فى الظاهر — العدول عن فكرة الجلاء وقد كان جلادستون منذ اشهر قليلة ينادى فى احدى منشوراته الانتخابية (١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٥) بأنه « لا ضم ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال بل يجب على انجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى

ونحن نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه فى مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم . والسياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن مايعمل فى مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمثل هذا التدخل »

هذا ما كان يقوله جلادستون وهو فى كرسى المعارضة ولكنه عند
نقل من المعارضة الى الحكومة لم يشأ ان يبقى نصيرا للجلاء ومع
فانه لم يجترىء ان يعلن تقلبه بل أخذ يسعى بالطرق السياسية المعروفة
لة أمد الاحتلال .

اقتراحات انجلترا

وفى خلال شهر مارس أعلنت انجلترا انها ترفض اقتراحات مختار
وارسلت الوزارة اليه تعديلات تتلخص فيما يلى
أولا — لا يتجاوز عدد الجيش المصرى ١٢ الفاً
ثانياً — يكون سردار الجيش المصرى وضباطه انجليز
ثالثاً — تدفع الحكومة المصرية ٢٠٠ ألف جنيه نفقة لجيش الاحتلال
فاعتبر مختار باشا هذه الاقتراحات بمثابة ابقاء القديم على قدمه
د بقطع المفاوضات .
وفى أول مايو سنة ١٨٨٦ عقدت جلسة جديدة فى قصر عابدين
ل فيها المفاوضون المناقشة فى المسألة العسكرية
وفى ٦ مايو أعلن المستر جلادستون فى مجلس العموم التصريح الآتى
« ان حكومة جلالة الملكة بعد فحص اقتراحات مختار باشا فحصاً
نا لم تستطع قبولها وقد أبلغ السير هنرى درومند وولف هذا القرار
المندوب العالى العثمانى وطلب منه بعض تعديلات تذهب بالاعتراضات
كنا ابديناها »

سقوط جلادستون ووقف المفاوضات

وفى ٩ يونيه سنة ١٨٨٦ سقطت وزارة جلادستون وخلفه اللورد

سالسبورى مرة أخرى فطلب الى وولف أن يوقف المفاوضات واستدعى نوبار باشا الى لندن لمناقشته فى المسألة المصرية فوصل اليها فى ٢٠ سبتمبر ولكن وجوده بها كان بغير جدوى

كشف الستار عن نيات الانجليز

والى هنا انتهت المفاوضات التى كانت تدور فى القاهرة على ان تستأنف بعد ذلك فى الاستانة لا بين مختار باشا وولف بل بين وولف ورجال الباب العالى ولاسيما كامل باشا المشهور وقد انتهت هذه المفاوضات باتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ المعروفة وسنشرح فيما يلى تفصيل هذه الحوادث ومرمى هذه الاتفاقية ولعب السياسة الانجليزية بالالفاظ ومحاولتها صبغ مركزها الفعلى بصبغة شرعية وغير ذلك من حيل ومناورات وأساليب ليست غريبة عن المفاوضات الانجليزية

غير ان هذا الدور الاول من المفاوضات لم ينته بدون ان يكشف الستار عن النيات الحقيقية للانجليز من هذه المفاوضات فقد نشرت التيمس وقتئذ مقالا أثبتت فيه ان السياسة الانجليزية لم تكن مخلصة فى اعمالها وان وجود المندوب العثمانى فى القاهرة لم يكن الغرض منه الا خديعة الاهالى الوطنيين بايهامهم ان الاتفاق قائم بين انجلترا وبين الدولة صاحبة السيادة على مصر

وقد كتب مكاتب التيمس فى القاهرة الى جريدته يومئذ يقول « ان القاهرة يسكنها ثلاثمائة ألف نسمة منهم عشرة آلاف يخالجهم الشك فى ان مختار باشا يعرض اقتراحات تقابل بالرفض المستمر ولكن باقى

السكان وهم ٢٩٠ ألفا ينظرون اليه باعتباره دليلا محسوسا على ان السلطان يشتغل بالاتفاق مع الانجليز وهذا من شأنه تقليل العداوة التى نصادفها فى مصر »

هذا شيء من خبايا السياسة الانجليزية يعلمنا كيف نكون منها على حذر فانبق دائما يقظين غير غافلين

مقارنة بين الماضى والحاضر

اللورد سالسبورى سنة ١٨٨٧ واللورد ملنر سنة ١٩٢٠

لم تنجح المفاوضات التى دارت بين الغازى مختار باشا والسير هنرى درومند وولف فى القاهرة وفى خلال شهر نوفمبر سنة ١٨٨٦ استدعى وولف الى لندن لمناقشة اللورد سالسبورى واللورد اديسلى لوضع القواعد الجديدة للمفاوضات وفى شهر يناير سنة ١٨٨٧ غادر وولف لندن الى الاستانة بمهمة فوق العادة قيل عنها وقتئذ انها ترمى « الى فتح باب المفاوضات مع الباب العالى بقصد ايجاد نظام تخضع له مصر ويكون نوعا من أنواع الحياد مع السعى فى تصديق الدول بعد ذلك على هذه النتيجة »

ولقد وضع اللورد سالسبورى فى ذلك الوقت قاعدة المفاوضات فى صورة مذكرة سلمها للسير هنرى درومند وولف ليسير وفاق ماتضمنته من التعليمات

ولهذه المذكرة أهمية كبرى لاتقف عند مزيتها التاريخية وانما تتعداها الى ماهو اعظم شانا من ذلك فقد كانت ولا تزال بمثابة القاعدة الاساسية لسياسة انجلترا في مصر من الوجهة العسكرية والشروط التى يعلق عليها

ساسة الانجليز جلاء جنودهم عن وادى النيل ولا شك ان من يطالع هذه المذكرة بامعان ثم يقارنها باتفاقية وولف وبما ورد فى تقرير اللورد ملنر الأخير عن الاتفاق الانجليزى المصرى لايتردد فى الحكم بأن تعليمات سالسبورى كانت دائماً نصب عين كل مفاوض انجليزى عند محاولته حل المسالة المصرية

ولقد نشر اللورد ملنر نص هذه المذكرة فى مؤلفه المشهور عن المسألة المصرية عند ايراده أنباء مفاوضات وولف وقدمها بمقدمة صغيرة تثبت أهميتها السياسية الكبرى قال :

« .... لم يبق الا البحث فى النقطة الدقيقة ، نقطة تنظيم سحب الجنود الانجليزية . وطبعى ان هذا ما كانت تصبو اليه تركيا لانها ما انقطعت منذ الاحتلال عن الالحاح فى هذا الموضوع يعاونها فى مجهودها هذا استمرار الغضب الذى امتلك قلب فرنسا . ورغبة فى الوصول الى حل هذه المسألة العويصة أرسل سير هنرى درومند وولف مرة أخرى الى الاستانة فى يناير سنة ١٨٨٧ ، ومنذ زيارته الأولى تناوب الأمر فى وزارة الخارجية لورد روزبرى ولورد اديسلى . واستقر الشأن فى وزارة الخارجية فى ذلك الوقت للورد سالسبورى ودلت التعليمات التى أصدرها لسير هنرى درومند وولف عند عودته الى الاستانة عن الطابع الذى طبعت به سياستنا فى مصر بطريقة لاتقل أهمية عن الطريقة التى ظهرت من تلغراف لورد غرنفيل الذى أرسله فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ولم تكن هذه التعليمات فى الواقع الا شرحاً لذلك التلغراف . ولست هنا فى مقام المديح وعلى ذلك ففى استطاعتى أن أورد التعليمات بشىء من التطويل

مذكرة سالسبوري

عن مسألة الجلاء

ففى ١٥ يناير سنة ١٨٨٧ كتب لورد سالسبورى التعليمات الآتية ·

« يلح السلطان على حكومة بريطانيا العظمى فى أن تحدد تاريخاً للجلاء عن مصر وهذا الطلب مؤيد بشكل واضح علنى من واحدة أو اثنتين من الدول العظمى الأوربية [1] وان حكومة جلالة الملكة لشديدة الرغبة فى ارضاء السلطان فى هذا الموضوع ولكنها لاتستطيع أن تحدد تاريخاً للجلاء قريباً كان أو بعيداً الا اذا اتخذت قبل ذلك مايلزم من الاجراءآت لضمان السلم فى مصر داخلا وخارجاً . والغرض الذى ترمى اليه الدول العظمى والذى ترغب حكومة جلالة الملكة فى الوصول اليه يمكن التعبير عنه بطريقة عامة بهذه الصيغة : « حياد مصر » ولكنه حياد مشفوع بتحفظ صريح وهو ضمان الأمن والمحافظة على الاتفاق وأن تستبقى الحكومة الانجليزية حق المحافظة على الاعمال التى انتجها مجهودها الحربى مضافاً اليه ما احتملته بلادها من ضحايا عظمى وكذلك حق حماية تلك الاعمال . نعم انه من المرغوب فيه أشد الرغبة أن لاتطأ أرض مصر قدم جندى من جنسية أخرى الا فى الاحوال التى يلزم فيها النقل للذهاب من بحر الى بحر وذلك بشرط أن تكون الحكومة المصرية قادرة على تنفيذ هذا الحل وأن لاتقع قلاقل تعرقل ادارة القضاء أو عمل السلطة التنفيذية وان حكومة جلالة الملكة ترضى عن طيب

---

(١) يقصد فرنسا وروسيا

خاطر أن يطبق هذا النص متى تم الجلاء على الجنود البريطانية تطبيقه على جنود البلاد الأخرى غير ان هذا التطبيق لايسرى على انجلترا الا فى وقت الهدوء « اذ مما لايجوز اغفاله ان بريطانيا العظمى مادامت تنجلى عن البلاد بمحض ارادتها وبحسن نية فانها تحفظ بالمعاهدة لنفسها حق التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلا أو خارجاً تهديداً جدياً وان تكاليف هذا الامتياز تبعد كل خطر من استعماله الا متى استوجبت الظروف ذلك الاستعمال بطريقة لامفر منها »

*
* *

هذه قاعدة السياسة العسكرية لانجلترا فى مصر لم تتغير من سنة ١٨٨٧ الى الآن واذا كان اللورد ملنر قداثبتها فى كتابه واعتبرها أساسا للسياسة الانجليزية فى مصر فهو لم يشأ ان يحيد عنها عند ما كان يتفاوض مع الوفد المصرى لوضع قواعد الاتفاق بين البلدين

فانجلترا لاتعارض فى الجلاء ظاهرا ولكنها تصحب هذا الجلاء بشروط واحكام تجعله فى حيز العدم وهذه الشروط قد لخصها اللورد سالسبورى فى تمسكه « بأن يكون لانجلترا حق التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلا أو خارجا » وسيرى القراء ان هذا الحكم كان بمثابة حجر الزاوية فى اتفاقية وولف كما انه ورد بنصه تقريبا فى تقرير اللورد ملنر فقد قال عند كلامه عن النقطة العسكرية انه لايوافق على وضع هذه النقطة فى منطقة القنال ثم أضاف الى ذلك « ان مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لاتقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال

السويس بل ان الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على اكثر من ذلك كثيرا اذ مصر تقرب شيئاً فشيئاً من ان تصير « عقد ارتباط » كل تلك المواصلات برية كانت أو جوية أو بحرية فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها فى منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ماتم التسليم مبدئيا بوجود قوة عسكرية فى مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل فى المفاوضات التى تجرى لعقد المعاهدة المنوية »

ثم تراه يقول عند الكلام على المواصلات الامبراطورية التى وضعت النقطة العسكرية للدفاع عنها « اما المصالح البريطانية الجوهرية فهى ان المواصلات البريطانية العظيمة التى تخترق الاراضى المصرية يجب ان لاتهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبى »

فاللورد ملنر لم يأت بشىء جديد من عنده فى هذه النقطة وانما اكتفى بأن ينفذ تعليمات اللورد سالسبورى بعد أربع وثلاثين سنة وقد نجح فى استدراج الوفد لقبول هذه الفكرة مبدئياً ولذلك لم يسعه ان يتكتم أمر هذا النجاح بل بادر الى اثبات تسليم الوفد ببقاء القوة العسكرية فى مصر مكتفيا بما احرزه تاركا اتمام الباقى للمفاوضات الرسمية ضاربا بذلك الامثال على طول اناة السياسة الانجليزية وانتهازها الفرص لتنفيذ سياستها التى لا يتبدل جوهرها وان تبدلت الالفاظ التى تعبر عنها وكأن العالم لم

يطرأ عليه تغيير من سنة ١٨٨٧ الى ١٩٢٠ أوكأن اللورد سالسبورى هو استاذ السياسة فى السكون فلا يجوز الخروج عن تعليماته

مفاوضات الاستانة

ولنعد الان الى موضوع مفاوضات وولف فنقول ان هذه المفاوضات بدأت فى عاصمة الدولة العلية فى اليوم الثانى من شهر فبراير بين سعيد باشا والمندوب الانجليزى فلم تسفر الجلسة الاولى عن أية نتيجة واقتصرت على تبادل الطلبات المبدئية فان سعيد باشا طلب من جهته تحديد تاريخ الجلاء قبل البحث فى اى شىء آخر فكان جواب وولف بأن تحديد هذا التاريخ متعلق بالوسائل التى يجرى اتباعها لتوطيد الأمن فى مصر

اقتراحات الانجليز

وفى ٨ فبراير قدم وولف مذكرة ضمنها ثلاثة أمور: أولا — اقتراح حيدة مصر وثانياً — تخويل انجلترا حق احتلال البلاد مرة ثانية فى حالة وقوع اضطراب داخلى أو اعتداء من الخارج ثالثاً — بقاء الضباط الانجليز فى الجيش المصرى الذى يكون عدده ١٦ الفاً

ولا يخفى ان هذه الاقتراحات ليست الا سليلة مذكرة سالسبورى وقد قابلتها تركيا بالرفض ثم وضعت من جانبها مشروعاً يتضمن الاقتراحات الآتية :

اقتراحات تركيا

أولا — ان انجلترا تسحب جنودها من مصر والبلاد التابعة لها بعد عام ونصف من تاريخ الاتفاق

ثانياً — ان عدداً قليلا من الضباط الانجليز يبقون فى الجيش المصرى ثم يغادرون البلاد بعد عام من تاريخ الجلاء ويحل محلهم ضباط عثمانيون ثالثا — تخويل تركيا حق التدخل فى مصر لحماية سلطة الخديوى واعادة الامن الى نصابه اذا اختل واذا وقع اعتداء خارجى على مصر فالدولة العلية تصد هذا الاعتداء بالاشتراك مع الجنود الانجليزية

رابعا — بما ان مصر والسودان لا يمكن فصلهما فان الدولة العليـة ستطلب من الخديوى ان يختار الوقت المناسب لاعادة السودان

*
* *

فرفض الانجليز هذا المشروع وظلت المفاوضات مستمرة لتبادل الآراء فى اقتراحات الفريقين وكانت السياسة الانجليزية ترمى الى حمل تركيا على قبول ما تعرضه مسهلة لها هذا القبول بأعطائها الوعود المتكررة على قرب الجلاء عن مصر لانها كانت ترمى الى شئ واحد وهو الحصول على مركز شرعى فى وادى النيل ولا يهمها ان تجلو الجنود الانجليزية قريبا أو بعيدا مادام سيصبح لها حق احتلالها والتدخل فيها باقرار الدولة التى كانت لها السيادة على مصر وبتصديق دول أوربا الاخرى وقد أوشك وولف أن ينجح فى هذه المهمة لولا تدخل فرنسا وروسيا وضغطها على السلطان عبد الحميد كما سنشرحه فى موضعه

مشروع جديد لانجلترا

وبعد مخابرات طويلة عاد وولف وقدم مشروعا جديدا ظنا منه انه يرضى الحكومة التركية وهو يتلخص فيما يلى

(أولا) — لايتغير مركز مصر السياسى بل يبقى كما هو حسب أحكام الفرمانات السلطانية (ثانيا) تبقى قناة السويس على الحياد (ثالثا) تنسحب الجنود الانجليزية بعد ثلاثة أعوام من توقيع الاتفاق ويبقى الضباط الانجليز فى الجيش المصرى سنتين اخريين بعد الجلاء (رابعا) تمتنع انجلترا عن الجلاء فى نهاية الثلاثة الاعوام اذا حدث اضطراب داخلى أو هددت مصر من الخارج (خامسا) يحق لانجلترا احتلال مصر بمساعدة الجنود التركية اذا وقع اضطراب داخلى فى البلاد أو خشى من اعتداء دولة اجنبية (سادسا) تطلب الدولتان المصدقتان على هذا الوفاق من بقية الدول التصديق على أحكام الاتفاق واجراء بعض تعديلات فيما يتعلق بامتيازات الاجانب

اقتراحات الباب العالى

فعارضت الدولة فى بعض هذه الاحكام واقترحت ان يكون لها وحدها حق ارسال جنود الى مصر فى حالة وقوع اضطراب داخلى أو خارجى فيها

فلم توافق انجلترا على ذلك وأعلنت الباب العالى انها متمسكة بنقطتين اساسيتين

الاولى — حيدة مصر

الثانية — تخويل انجلترا حق احتلال البلاد فى حالة الاضطراب .
وانه بدون قبول هذين الشرطين لاتسحب انجلترا جنودها

فلم يرق لدى المفاوضين العثمانيين كلمة « حيدة » اذ اعتبروها مؤدية

لمعنى انفصال مصر عن الدولة واقترحوا تغييرها بلفظتى « سلامة البلاد »

· تدخل فرنسا

وفى خلال هذه الحوادث كان ممثلو المانيا والنمسا وايطاليا يؤيدون السياسة الانجليزية على نقيض روسيا وفرنسا وقد قررت الاخيرة ان تؤيد الباب العالى فى مطالبه فذهب المسيو (امبرت) القائم باعمال السفير الفرنسى الى السير وولف ونصح له ان يحدد تاريخ الجلاء قبل أية مناقشة فأجاب المندوب الانجليزى بالرفض

جلسة ١٤ مارس

وفى ١٤ مارس عقدت جلسة للمفاوضة وكان البحث مقصوراً فيها على مسألة الحيدة فأصر الباب العالى على رفض هذا الاقتراح وحاول وولف ان يقنع المفاوضين العثمانيين بصواب هذا النظام قائلا ان حيدة قناة السويس لاتكون ذات قيمة الا اذا كان شاطئا هذه القناة وجميع الاراضى المصرية بمنجاة من اطماع الدول ولكن المفاوضين العثمانيين لم يقتنعوا واخرجوا المناقشة من دائرتها وعادوا الى التكلم فى مسألة تاريخ الجلاء

اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

وبعد جلسات متعددة وأخذ ورد بين المفاوضين أخذ السير هنرى درومند وولف يتغلب شيئاً فشيئاً على كامل باشا وسعيد باشا حتى جذبهما الى النظرية الانجليزية فقبلا مبدأ اعادة احتلال مصر بواسطة الجنود الانجليزية فى حالة وقوع اضطراب بها كما قبلا بقاء الضباط الانجليز

بالجيش المصرى مدة من الزمن وكان هذا القبول خطأ من اخطاء سياسة كامل باشا العديدة

وبذلك فازت السياسة الانجليزية وبادر اللورد سالسبورى فابرق لمندوبه بأن يسرع لعقد اتفاق على هـذه القاعدة وفعلا وقع الفريقان فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ على الاتفاقيه المعروفة باتفاقية الاستانة أو وفاق درومند وولف وكامل وسعيد لان الثلاثة وقعوه بامضاءاتهم

وهذه الاتفاقية تتلخص فيما يلى

فالمادة (الاولى) خاصة بابقاء الفرمانات السلطانية مرعية الجانب فى مصر و (الثانيـة) نقضى بان القطر المصرى يشمل جميـع الاراضى المنصوص عليها فى الفرمانات السلطانيـة و (الثالثة) تبحث فى مسألة حياد قناة السويس واستدعاء الدول الموقعة على معاهدة براين للتصديق على وفاق يضمن حرية الملاحة فى القناة و (الرابعة) خاصة بالجيش المصرى والمحافظة على الامن فى مصر والسودان وتخويل انجلترا حق تنظيم الجيش وابقاء ضباطها فيه وكـذلك ابقاء جزء من جنودها و (الخامسة) خاصة بالجلاء وشرائطه ولما كانت هذه المادة هى أهم احكام الاتفاق وهى التى دار عليها النزاع الطويل مع فرنسا وروسيا وبين البـاب العالى وانجلترا فنحن لانرى بدا من اثباتها بنصها بعد و (السادسة) خاصة بدعوة الدول الى التصديق على هـذا الوفاق و (السابعة) خاصة بان يوقع على هـذا الوفاق كل من السلطان وملكة انجلترا فى خلال شهر واحد اعتباراً من تاريخ توقيع المفاوضين

المادة الخامسة

وهذا نص المادة الخامسة « بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ هذا الاتفاق تتعهد الحكومة البريطانية بسحب جنودها من مصر واذا ظهر فى ذلك الميعاد خطر فى الداخل أو الخارج يستلزم تأجيل الجلاء فان الجنود الانجليزية ستنسحب من مصر مباشرة بعد زوال هذا الخطر وبعد مضى سنتين من تاريخ هذا الجلاء فان النصوص الواردة فى المادة الرابعة (المصرحة ببقاء القوات الانجليزية بقاء مؤقتا) ينتهى مفعولها تماما

وعند سحب الجنود البريطانية فان مصر تتمتع بمزايا مبدأ سلامة أرضها [1] وعند المصادقة على هذا الاتفاق فان الدول العظمى ستدعى للتوقيع على عقد تعترف فيه وتضمن به عدم التعدى على الاراضى المصرية

وبموجب هذا العقد لايكون لأية دولة ولا بأية مناسبة الحق فى انزال جنودها الى أرض مصر الا فى الاحوال المنصوص عنها فى اللائحة المرفقة بهذا الاتفاق (وهى الحالة التى يحصل فيها وقف الملاحة فى قناة السويس)

وعلى كل حال فان الحكومة العثمانية ستستعمل حقها فى احتلال مصر احتلالا عسكريا اذا كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج أو اذا اضطرب النظام والأمن فى الداخل أو اذا رفضت خديوية مصر أن تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة أو تعهداتها الدولية

---

(١) عبارة مبدأ سلامة أرضها وضعت بناء على طلب المفوضين العثمانيين بدلا من عبارة « الحيدة » التى كانت تركيا تنفر منها

وبموجب هذا الاتفاق مصرح للحكومة البريطانية من جهتها أن ترسل فى الأحوال سالفة الذكر جنوداً الى مصر لتتخذ الاجراءآت اللازمة لدرء هذه الأخطار وعند تنفيذ هذه الاجراءآت فان ضباط هذه الجنود يعملون محافظين على مايجب الى ساطة السيادة من الاحترام

وان الجنود العثمانية والجنود البريطانية تنسحب من مصر عند ماتزول أسباب هذا التدخل

واذا عاق الدولة العلية عائق يمنعها من ارسال جنودها الى مصر فعليها أن ترسل مندوباً يبقى فيها طول مدة بقاء الجنود الانجليزية »

هذه هى المادة التى أثارت احتجاجات فرنسا وروسيا والحقيقة انها ضارة بصالح مصر ولا تستفيد منها الا السياسة الانجليزية التى أرادت بها الحصول من تركيا ومن الدول — متى أقرت الوفاق — على توكيل يجعلها قانونا صاحبة حق فى احتلال مصر عند وقوع اضطراب فيها وقد رأينا من الحوادث الماضية كيف خلقت انجلترا هذه الاضطرابات وكيف سوغت لنفسها ضرب الاسكندرية لاسباب تافهة فاختلاق عذر للاحتلال لم يكن صعباً على السياسة الانجليزية وانما الصعب هو صبغ هذا الاحتلال بصبغة شرعية وهذا ما كانت ترمى اليه بالمادة الخامسة التى نحن بصددها

وقد أرادت انجلترا من النص على اشتراك تركيا معها فى الاحتلال ذر الرماد فى العيون لانها كانت تعلم من الحوادث السابقة ان تركيا لا تبادر الى هذا العمل الا بعد فوات الوقت

ولقد أشار اللورد ملنر الى هذه النية فقال فى كتابه « ان مشاركة

السلطان لنا لم تكن ذات قيمة من الوجهة العملية لما هو معروف من ان تركيا لا تكون مستعدة للعمل السريع عند مطالبتها به وعلى ذلك فانه فى حالة وقوع اضطرابات فى مصر فان انجلترا هى التى كانت تتولى قمعها بمفردها »

وقد زاد هذه النية الخفية جلاء ان المادة الخامسة نصت نصاً صريحاً على هذا الاحتمال فقالت : « انه عند وقوع عائق يحول دون ارسال جنود تركية الى مصر فعلى الحكومة العثمانية أن ترسل مندوباً عنها »

المعارضة فى الاتفاق ومرمى السياسة الانجليزية

ولقد انصرفت جهود السياسة الانجليزية بعد توقيع هذا الا- اق الى الحصول على تصديق السلطان عبد الحميد وكادت تدرك هذه الع-ية لولا وقوف فرنسا وروسيا فى وجهها فان هاتين الدولتين قامتا وقتئذ بدور سياسى كبير سنأتى على تفاصيله بعد وكان من نتيجته امتناع السلطان عن التوقيع وانقطاع المفاوضات بغير جدوى

ولا شك فى ان هذه المفاوضات التى قام بها درمندوولف بارشاد اللورد سالسبورى تعد درساً جديراً بأن نقف منه على الأساليب العملية للسياسة الانجليزية فهى تعتمد فى مفاوضتها على قاعدتين أساسيتين

الأولى — وضع أساس صالح لتحقيق أغراضها وفاسد لمن يريد مفاوضتها ثم اجراء المفاوضة على هذا الأساس

وبواسطة هذا الأساس تستطيع استدراج مفاوضيها الى الغاية

التى تنشدها فلا يشعر هؤلاء المفاوضون الا وهم يشتركون فى اقامة بناء لاعلى الاساس الذى كان يجب أن يشيدوا عملهم فوقه وانما على الاساس الذى عرفت السياسة الانجليزية كيف تجذبهم اليه حتى يقبلوه

وقد كان هذا شأن كامل باشا ومن اشترك معه فى العمل فقد قبلوا ان يعملوا على الاساس الفاسد المقدم اليهم فزلت اقدامهم وبعد ان كانوا ينادون صباح مساء بضرورة تحديد تاريخ الجلاء قبل أية مناقشة وبأن تركيا هى التى تملك وحدها حق التدخل فى مصر تحولوا شيئا فشيئا عن هذه الغاية الى مادونها وانجذبوا وراء وولف ونظرياته

أما القاعدة الثانية — فهى التسويف والمماطلة والصبر الطويل بقصد التغلب على مقاومة المفاوضين

ولقد قال الاستاذ كوشرى فى هذا الصدد « لوكانت السياسة الحقيقية منحصرة فى فن الانتظار لكان السير درومند وولف سياسيا عظيما فأن مفاوضات الاستانة كانت تسير ببطء على وتيرة واحدة اكثر مدعاة للملل مما كانت عليه فى القاهرة ولم تكن هناك مفاوضات ومناقشات بل كان ثمة مجادلات عقيمة وتكرار مستمر لاقوال سبق ابداؤها »

هذا اسلوب من اساليب المفاوضة لدى الانجليز وقد عرفوا كيف يتغلبون به على خصومهم اذا كانوا غافلين

والحكيم من يعرف كيف يجرد السياسة الانجليزية من هذه الاساحة فلا يدخل المفاوضة الا على أساس صالح ولا يتزعزع ايمانه حيال وسائل المماطلة والتسويف. وبهذه الطريقة وحدها يستطيع المفاوض ان يأمن شر الاساحة الانجليزية فى خلال المعركة السياسية الحاسمة

موقف فرنسا وروسيا

حيال اتفاقية الاستانة

وقع السير هنرى دروموند وولف والمفاوضان العثمانيان كامل باشا وسعيد باشا اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ وفى اليوم التالى قصد كامل باشا الى دار السفارة الفرنسية وأبلغ المسيو منتبلو السفير الفرنسى ان حكومة الباب العالى أقرت احكام الاتفاقية التى سترفع الى السلطان للتصديق عليها

فبادر السفير الى اطلاع حكومته على الامر وكانت هناك ازمة وزارية فى فرنسا لان وزارة (جوبليه) كانت قدمت استقالتها منذ ١٧ مايو وكان وزير الخارجية فيها هو المسيو فلورنس فلما تلقى مابعث به المسيو منتبلو لم يستطع ان يصدر اليه تعليمات يكون من شأنها تقييد من يخلفه فى وزارة الخارجية

فحار السفير فى موقفه وقصد الى المسيو نيليدوف سفير روسيا ورجا منه ان يتدخل فى المسألة حتى لا تصبح أوروبا امام امر واقع وقد تلقى السفير الروسى من حكومته اذنا بالتدخل ففعل وكان هذا مبدأ الاعتراض على اتفاقية الاستانة

وبعد ذلك وقف المسيو منتبلو على نص هذه الاتفاقية فأبرقه الى المسيو فلورنس وألح فى ضرورة اسعافه بالتعليمات التى يسير عليها فأجاب المسيو فلورنس بأن الازمة الوزارية لاتزال قائمة وانه لايملك الاشارة بأوامر صريحة وانه يرى شخصيا ان بعض أحكام هذه الاتفاقية يمكن مناقشتها بينما هناك أحكام لايمكن قبولها بأى حال من الاحوال وعلى

ذلك فانه يعتقد ان المسيو منتبلو لايكون محلا للوم اذا ابدى هذه التحفظات ولاسيما فيما يتعلق بالمادة الخامسة

اول احتجاج لفرنسا

وعلى اثر هذا الجواب ذهب السفير الفرنسى الى كامل باشا واحتج على المادة الخامسة فأجاب كامل باشا بأن احتجاج فرنسا يغير الموقف السياسى وعلى ذلك فانه سيفكر فى ذلك ولكنه بدل ان ينبىء السلطان بالحقيقة قدم اليه تقريراً عن هذه الاتفاقية ذهب فيه الى ان فرنسا لم تعترض عليها وان موافقتها أمر محقق

وفى خلال ذلك كانت الازمة الوزارية فى فرنسا قد انتهت بتأليف وزارة روفييه التى بقى فيها المسيو فلورنس وزيراً للخارجية

احتجاج الوزارة الفرنسية الجديدة

فبادر وزير الخارجية باعلان ان الحكومة الفرنسية لاتوافق بأى حال على الاتفاقية المطلوب تصديق السلطان عليها وفى ٣١ مايو أبلغ المسيو منتبلو السير هنرى دروموندوولف ان فرنسا معارضة فى المادة الخامسة فما كان من وولف الا ان أنبأ حكومته بذلك الاحتجاج

احتجاج روسيا

وفى الوقت نفسه قصد المسيو نيليدوف سفير روسيا الى الباب العالى وخاطب وزراء الدولة بلهجة شديدة وآخذهم على انهم ضحوا مصالح سلطانهم فى سبيل مصلحة بريطانيا العظمى كما ان المسيو جيرس خاطب سفير تركيا فى عاصمة الروسيا بمثل هذه اللهجة وقال له ان روسيا بمعارضتها فى هذه الاتفاقية لاتفعل الا مافيه مصلحة السلطان

وأخذت الصحافة الروسية تشارك حكومتها فى ذلك الاحتجاج ومن ذلك ما كتبته جريدة « الغازيت الروسية » اذ قالت : « ان روسيا لايمكنها ان تقبل مثل هذه التسوية ولها الحق الصريح فى الاحتجاج عليها فانها احدى الدول التى تضمن الدين المصرى وهى لاتسمح لانجلترا بأن تتخذ من مصر ممراً تحت سيادتها فى هذا الشرق القريب جداً منا »

السعى فى تعديل المادة الخامسة

وكانت الحركة الاحتجاجية سببا فى دفع كامل باشا الى السعى في تعديل المادة الخامسة فقصد الى السير درومند وولف فى أول يونيه وسأله عما اذا كان من الممكن تغيير هذه المادة نظراً لما أبدى عليها من الاعتراضات من جانب فرنسا وروسيا فرفض وولف هذا الطلب والح فى ضرورة لوصول الى حل سريع

فلم ييأس المفاوضون العثمانيون من هذا الجواب بل عرضوا أن يكون تدخل الانجليز بمثابة « مساعدة تمدها الحكومة بدون أن يكون فيها مساس بحقوق السلطان على مصر » وفسروا ذلك بأن يكون نزول الجنود الانجليزية عند وقوع الاضطرابات معلقاً على موافقة الباب العالى فرفض وولف هذا العرض أيضا

وفى الوقت نفسه قصد رستم باشا سفير الدولة فى لندن الى اللورد سالسبورى وعرض عليه الاقتراح عينه فرفضه الوزير الانجليزى رفضاً باتاً وصرح بأنه لامحيص من ان الجنود الانجليزية تكون مطلقة الحرية فى العمل عند ماتدعو الحالة اليها فى مصر

بين السلطان عبد الحميد وسفير فرنسا

وفى ٣ يونيه طلب المسيو منتبلو مقابلة السلطان عبد الحميد خوفا من أن يكون كامل باشا لم يطلعه على الحقيقة وكانت المقابلة طويلة شرح فيها المسيو منتبلو أوجه اعتراض فرنسا على الاتفاقية ولا سيما المادة الخامسة

فكان جواب السلطان انه فى حاجة الى تأييد لان سفراء المانيا والنمسا وايطاليا بعد ان كانوا ملتزمين خطة الحياد انضموا الى سياسة انجلترا وقالوا له ان عدم موافقة تركيا على الاتفاقية قد ينشأ عنه ان الاحتلال البريطانى المؤقت لمصر يصبح احتلالا أبدياً

وبعد انتهاء هذه المحادثة الشفوية بين السلطان والسفير الفرنسى طلب الاول ملخصا مكتوباً من هذه المحادثة فتولى أحد رجال السكرتارية السلطانية كتابة هذا الملخص وقدمه للمسيو منتبلو لاقراره

ويقول الاستاذ كوشرى الذى يروى هذا الحادث ان المسيو منتبلو لاحظ ان التعبيرات التى تضمنها الملخص كانت أشد لهجة من التعبيرات التى فاه بها ومع ذلك فانه لم يطلب تغييرها خوفاً من أن يتهم بالتقهقر

احتجاج مختار باشا والعلماء

ولم يقف الاحتجاج على الاتفاقية عند فرنسا والروسيا بل ان الغازى احمد مختار باشا أرسل يحتج عليها وشاركه فى هذا الاحتجاج كثير من علماء الاستانة مصرحين بأن فيها مساساً بحقوق السلطان وخطب بعضهم فى هذا الموضوع بما يفيد ان قبول أحكام الاتفاقية معناه التنازل عن

بلاد اسلامية لقوم غير مسلمين وان أحكام الشرع تحرم على السلطان الاقدام على مثل ذلك

موقف السلطان عبد الحميد

وفى منتصف شهر يونيه أرسل السلطان عبد الحميد يطلب السير هنرى درمندوولف والسير ويت سفير انجلترا فى الاستانة وأبلغهما انه نظراً لاعتراض فرنسا وروسيا لا يستطيع التصديق على الاتفاقية لان مثل هذا التصديق يعرض تركيا لحرب مع روسيا

ثم اقترح تعديل المادة الخامسة كما يلى :

« عند وقوع اضطراب داخلى فى مصر أو عند وقوع خطر خارجى عليها تبادر الحكومة العثمانية الى اتخاذ الوسائل اللازمة لقمع الاضطراب ولمنع الخطر الخارجى بارسال جنودها الى مصر ومع ذلك فاذا حالت حوادث دون القيام بذلك او اذا كانت الحالة تستدعى الاستعانة بالحكومة الانجليزية فانها تدعوها الى ذلك »

فأجاب وولف بأنه سيعرض الأمر على حكومته

رد سالسبورى على اقتراح السلطان

وفى ١٧ يونيه بعث اللورد سالسبورى بتلغراف الى وولف يقول فيه :

« ان حكومة جلالة الملكة لا تنوى الجلاء عن مصر الا اذا كانت واثقة تمام الوثوق من ان الامن فيها لا يكون معرضاً لخطر من اعتداءات خارجية أو اضطرابات داخلية وان الحكومة ستظل متمسكة بهذه الخطة سواء أصدق على هذه الاتفاقية أم لم يصدق حتى ولو رفضت دولة كبرى من دول البحر الابيض الموافقة على احكام هذه الاتفاقية

وبدون التأكد من الاحتفاظ بالامن فى مصر لاتجلو انجلترا عن أراضيها ولكن عدم اقرار هذه الاتفاقية من جانب دولة من دول البحر الابيض لايخول انجلترا الحق فى اعلان ان الاحتلال مؤبد ولا فى اطالة هذا الاحتلال الى أكثر مما كان يبقى اذا لم تكن هذه الاتفاقية قد وقعت »

ثم أضاف اللورد سالسبورى الى ذلك ان انجلترا لاتوافق على أى تنازل الا اذا كان متفقا مع بقاء المعنى الذى ترمى اليه الاتفاقية ولما كان التعديل المعروض غير محقق لذلك فهو يرفضه

وقد بادر وولف فابلغ السلطان هذا القرار وحاول ان يقنعه بضرورة التصديق على الاتفاقية فأبى السلطان وطلب امداد المهلة الخاصة بالتصديق والتى كانت تنتهى فى ٢٢ يونيه أى بعد توقيع الاتفاقية بشهر فلم يسع وولف الا القبول

اشتداد فرنسا فى الاحتجاج

ونشر مستند سرى

وفى خلال ذلك أخذت فرنسا تشتد فى الاحتجاج على الاتفاقية تؤيدها روسيا بواسطة السفيرين المقيمين فى الاستانة

وفى ١٩ يونيو أرسل المسيو منتبلو الى السلطان كتابا خاصا باللغة التركية ومختوما بخاتم السفارة الفرنسية فتمكن وولف من الحصول على صورة من هذا الخطاب وأرسله بطريق البرق الى اللورد سالسبورى فلم يتردد الوزير الانجليزى فى نشره بالكتاب الازرق

وقد اعترض رجال السياسة فى فرنسا على هذا العمل ولاسيما لان الحكومة الانجليزية نشرت الكتاب قبل ان تتحقق من صحته وبدون أن تراجع الحكومة الفرنسية فيه

وهذا تعريب الخطاب

« ياصاحب الجلالة

ان الحكومة الفرنسية مصممة كل التصميم على أن لاتقبل الحالة التى ستنتج عن المصادقة على الاتفاق المصرى

وفى حالة المصادقة على الاتفاق فان الحكومة الفرنسية ستقصر مجهودها على صوالحها الخاصة التى قد يظهر بها ضياع التوازن فى البحر الابيض المتوسط ووصولا الى هذا الغرض ستتخذ الاجراآت اللازمة لحمايتها

وفى الحالة العكسية أى اذا لم تصادق جلالتكم على الاتفاق المنوه عنه آنفا فان سفير فرنسا مصرح له من حكومته بأن يعطى لجلالتكم تأكيدا صريحا قاطعا بأن الحكومة الفرنسية ستحمى وتضمن جلالتكم من النتائج التى تتولد عن عدم المصادقة المطاوبة مهما كان من أمرها

وبناء عليه فان جلالتكم ـ ولم يصبح لديها أى شك فى هذه المسألة ـ فى مقدورها برفضها المصادقة على هذا الاتفاق ان تقدم ترضية تامة للامم الاسلامية التى دخل عليها القلق والارتباك من جراء ذلك وان تؤيد وتقوى صلات الصداقة القديمة بين بلادكم وفرنسا

وبما ان سياسة فرنسا المنزهة عن الاغراض والمطامع هى السياسة

الوحيدة التى تستطيع حماية الامبراطورية العثمانية من اعتداآت انجلترا ونواياها الاستعمارية فان استبقاء مودة فرنسا يجب ان يكون فى نظر جلالتكم اكثر مزية واعظم نفعا »

ولقد كان لهذا الخطاب تأثير حاسم على السلطان ويقول بعض المؤرخين انه كان مصحوبا بتهديدات اخرى فقد أفهم وقتئذ انه اذا صدق على الاتفاقية فان فرنسا وروسيا تحتلان بعض ولايات الدولة ولا تجلوان عنها الا بعد عقد اتفاق شبيه باتفاقية وولف وقد صرح فى خلال هذه التهديدات بأن فرنسا تنوى العمل فى سوريا بينما روسيا تعمل فى ارمينيا (١)

وعلى ذلك فقد استمر السلطان يرفض التصديق وفى ٣٠ يونيه اعلنت الحكومة الانجليزية ان الملكة وقعت على الاتفاقية ولكن السلطان لا يزال يطلب التأجيل

وفى ١١ يوليه اعلنت الحكومة من جديد انها سمحت للسير وولف بالانتظار بضعة ايام .

قطع المفاوضات

وكانت آخر مهلة للتوقيع تنتهى فى يوم الجمعة ١٥ يوليه ففى صباح ذلك اليوم غادر السير هنرى درومند وولف (طرابيا) قاصدا الى دار السفارة الانجليزية فى (بيرا) وابلغ السراى انه على استعداد للحضور فأجيب بأنه مدعو للحضور فى سراى يلدز بناء على أمر السلطان فقصد اليه مسرعاً وظل منتظراً فيها طول النهار رجاء ان يعلنه أحد بحلول موعد

---

(١) أنظر كتاب التاريخ السياسى للجمهورية الثالثة الفرنسية تأليف المسيو ادمون هيبو ص ٤٤٠

المقابلة السلطانية فلم يظفر بها وفى اليوم السادس عشر من شهر يوليه غادر المفاوض الانجليزى مدينة الاستانة فى منتصف الليل عائدا الى لندن

وفى نفس ذلك اليوم توجه رستم باشا سفير تركيا فى لندن الى اللورد سالسبورى وأبلغه ان السلطان نظرا لاحتجاجات فرنسا وروسيا اضطر أن يمتنع عن مقابلة السير وولف خوفا من ان تؤول هذه المقابلة بأنها وعد بالتصديق على الاتفاقية واضاف الى ذلك بأنه مكلف بالاستمرار فى المفاوضات فى لندن فكان جواب اللورد سالسبورى

« من المستحيل استئناف هذه المفاوضات فى الحال ولا التعهد باستئنافها فى المستقبل »

وبذلك قطعت مفاوضات درومند وولف

ملاحظات عامة

على مفاوضات درومند وولف

شرحنا فيما تقدم تفصيل المفاوضات التى تولاها السير درومند وولف مع مختار باشا أولا فى القاهرة ثم مع الباب العالى ثانياً فى الاستانة والادوار التى مرت بها ووضع اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ ثم معارضة فرنسا وروسيا فيها وما ترتب على هذه المعارضة من امتناع السلطان عن التصديق على الاتفاقية وقطع المفاوضات ومغادرة وولف مدينة الاستانة الى عاصمة بلاده

والآن نريد ان نتكلم عن هذه الاتفاقية من الوجهة المصرية وعن موقف فرنسا حيالها وهل هناك اخطاء ارتكبت أم لا وهل كان فى الاستطاعة الاستفادة من ذلك الموقف السياسى أم لم يكن ذلك مستطاعا :

مركز انجلترا في مصر
واتفاقية الاستانة

لاشك ان انجلترا كانت تسعى فى خلال هذه المفاوضات الى تسويغ مركزها فى مصر والحصول من الدول على شبه توكيل شرعى باحتلال وادى النيل فان أحكام المادة الخامسة من اتفاقية الاستانة لاتدع مجالا للتردد فى استخلاص الغاية الاستعمارية للسياسة الانجليزية

فقد علقت انجلترا جلاءها عن الاراضى المصرية بشرطين

الاول — مرور ثلاث سنوات من يوم التصديق على الاتفاقية بشرط أن تكون مصر فى ذلك الوقت غير معرضة لاضطرابات داخلية أو خارجية

ثانيا — ان يكون لانجلترا الحق فى العودة لاحتلال مصر اذا وقعت فيها اضطرابات داخلية أو كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج أو اذا رفضت الخديوية المصرية ان تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة اونحو تعهداتها الدولية

فيتبين من هذا ان فكرة الجلاء لم ترد فى هذه المادة الا ذراً للرماد فقط لان انجلترا التى اطاقت قنابلها على الاسكندرية فدمرتها وفتكت بارواح أهلها متذرعة بتلك الحجج الواهية المعروفة ما كانت تتردد لحظة فى خلق الاضطرابات أو فى الادعاء بوجود هذه الاضطرابات لمجرد وقوع حادثة فردية لتقول بانها مضطرة لتأجيل موعد الجلاء حتى تزول هذه الاضطرابات المزعومة مادامت أحكام المادة الخامسة تبيح لها ذلك

فانجلترا ما كانت تنوى الجلاء عن مصر عند وضع هذه الاتفاقية

وانما كانت تريدان يصبح احتلالها شرعياً بعد مضى تلك الثلاث السنوات والا لو كانت حسنة النية من هذه الوجهة لما علقت تحديد ميعاد الجلاء بهذا الشرط المرن الذى تعرف السياسة الانجليزية كيف تستخدمه لمصلحتها

على اننا لو سامحنا جدلا بان انجلترا كانت ستجلو حقيقة فى سنة ١٨٩٠ لما جاز لنا أن ننسى الاخطار المحدقة بمركز مصر من جراء الشرط الثانى الذى يخول انجلترا احتلال مصر مرة ثانية عند وقوع سبب من تلك الاسباب المنصوص عليها فى الاتفاقية وخصوصا الحالة التى عبر عنها واضع المادة الخامسة بقوله « اذا كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج » فان الاسباب التى تدعو لمثل هذا التخوف كثيرة ويمكن القول بوجودها فى كل وقت تقريبا والسياسة تستطيع تطبيقها عند وقوع أى نزاع دولى وبالجملة تصبح مصر تحت رحمة الاحتلال الانجليزى كلما حدثت أزمة سياسية فى أوروبا أو فى الشرق ولا يكون جلاء الانجليز عنها فى اول الامر — اذا فرضنا تحققه جدلا — الا لوقت قصير

ثم لا يلبث هذا الاحتلال ان يعود بصورة أخرى مصبوغة بصبغة شرعية وتدخل انجلترا مصر باعتبارها شريكة لتركيا ونائبة عنها ثم وكيلة عن أوروبا أيضا

هذه هى النتيجة التى كانت تترتب حتما عن اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ اذا كانت تركيا صدقت عليها ثم أقرتها اوروبا بعد ذلك

فليس من بعد النظر ان يرضى أحد بمثل هذه الاتفاقيات التى تتكرر فيها كلمة الجلاء ويتحدد بها ميعاد خروج الانجليز من مصر مادام الغرض

الحقيقى الذى يقرأ من ظاهر السطور وباطنها يرمى الى شئ آخر هو ان الامر الفعلى غير الشرعى يصبح أمراً قانونياً شرعياً

وفى هذا تنحصر مهارة السياسة الانجليزية عند ماتدخل فى مفاوضة مع دولة أخرى فهى تتخذ من ظاهر الالفاظ شركا سياسيا لاصطياد المفاوضين اذا كانوا غافلين عن الخطر المحدق بهم

فالانجليز لايهمهم ضخم الالفاظ وفخم العبارات وانما يهمهم المعنى الدفين الذى يفسرون به معاهداتهم واتفاقاتهم ومتى كان هذا المعنى محققا لاغراضهم الاستعمارية فانهم يتساهلون فيما عداه من أمور عرضية واحكام ثانوية

وعلى ذلك فان رفض التصديق على اتفاقية الاستانة كان فى مصلحة مصر . نعم قد يقال ان الانجليز مع ذلك لايزالون محتلين البلاد ولم يمنعهم فشل المفاوضات من البقاء الى الآن فى البلاد والجواب على هذا الاعتراض ليس صعبا فان مركز الانجليز فى مصر كان ولايزال مركزا فاسدا لانه مركز الغاصب المعتدى ولاتزال وعود انجلترا واعترافاتها الرسمية باقية تدمغ هذا المركز بالبطلان التام كما لاتزال احتجاجات المصريين حجة قوية على ان انجلترا مهما طال امد احتلالها لاتستطيع يوما ما ان تجعل لهذا المركز الباطل الفاسد أية صفة شرعية

ولكن هذه الحال كانت تتبدل حالا أخرى فى غير مصلحتنا اذا كانت مفاوضات وولف انتهت باتفاق دائم أى اذا كانت اتفاقية الاستانة أصبحت عقدا دوليا فان انجلترا كانت تظل أيضا محتلة للبلاد اما بعدم جلائها فى آخر المدة بحجة وجود الاضطرابات أو بعودتها الى الاحتلال

لسبب من الاسباب الموجودة فى المادة الخامسة ولكن الاحتلال يكون حينئذ بمقتضى أحكام اتفاقية دولية موجودة فالفرق واضح جلى بين الحالين وهو يؤيد ان مصر لم تخسر بفشل تلك المفاوضات بل كسبت حجة قوية من حجج قضيتها العادلة وهو استمرار بطلان مركز الانجليز فى مصر

نعم ان بعض الصحف الانجليزية عند تعليقها على قطع هذه المفاوضات فى ذلك الحين اعربت عن سرورها لعدم التصديق على هذه الاتفاقية باعتبار ان بعض أحكامها فى غير مصلحة انجلترا ولكن هذا السرور كان مصطنعا وقد أثبتت الحوادث التى وقعت فيما بعد ان انجلترا كانت آسفة كل الاسف لفوات هذه الفرصة ولما أرادت فرنسا فتح باب المفاوضات فى مسألة مصر فى خلال سنتى ١٨٨٩ و١٨٩٠ تمسكت الحكومة الانجليزية بان تكون اتفاقية ٢٢ مايو أساسا لذلك كما سنشرحه فى حينه

موقف فرنسا

حيال هذه المفاوضات

ولا شك ان مجهود فرنسا فى احباط هذه الاتفاقية كان فى مصلحة القضية المصرية ولكن بعض السياسيين يذهبون الى ان فرنسا كان يجب أن توجه مجهودها لا الى هذا الاحباط ولكن الى تعديل الاتفاقية بحيث تكون احكامها متفقة مع قواعد الحق والعدل وخالية من كل مساس باستقلال مصر

ولا جرم ان هذا الحل لو تم لكان فى مصلحتنا ولكنه لم يتحقق لسوء حظ مصر

واننا نترك للمسيو فريسينيه شرح هذه النظرية التى أشار بها المسيو وادنجتن وما رد به عليها قال

« هل كان الواجب على فرنسا أن تتبع طريقة أخرى وبدلا من أن تعمل على اخفاق الاتفاق تقدم اعتراضاتها للوندره لتحصل من لورد سالسبورى على التحسينات الضرورية ؟ كان هذا رأى مسيو ودانجتون وأسره الى أكثر من مرة وهو محزون آسف من ضياع فرصة كان يظن ان المستطاع الاستفادة منها الا انها ضاعت ولن تعود . قد يكون مسيو ودنجتون مصيباً لأنه شديد العلم بالظروف غير انه يجب مراعاة ان الظروف كانت تدعو الاستعجال وان المفاوضة مع لورد سالسبرى كان يخشى معها خطر صدور المصادقة من الاستانة وكانت النتيجة اننا نصبح أمام الأمر الواقع . قال لى مسيو ودنجتون « ان رئيس الوزارة الانجليزية امتعض لاغتصاب رفض الباب العالى بدون اخطاره » ولكن هل أخطرنا هو ؟ ألم يفاوض الباب العالى مباشرة بدون أن يتفق معنا على اية قاعدة رغماً من تصريحه لمسيو ودنجتون فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ؟ ان كل ما أخطرنا به بعض محادثات دارت بين سير هنرى درومندوولف والقائم بأعمال السفارة الفرنسية مسيو ايميبر الذى أمر فى الحال بأن يعلم محدثه أن الحكومة الفرنسية لاتوافق على الخطة التى تجرى بها المفاوضات. أهمل هذا الانذار وانقطعوا عن اخبارنا بأى شىء وما كان من المعقول أن تدهش وزارة لندره ولا أن تمتعض اذا عملنا حيث نعمل وبنفس الطريقة السرية التى سارت عليها . زعموا ان الأحسن كان ترك اتفاق درومندوولف يتم بشكله وأن يترك لحكم الظروف اخراج ماتكنه

من النتائج النافعة . هل من الصحيح ان انجلترا وهى تنفذ الاتفاق بحسن نية ما كانت تستطيع أن تتخلص من الجلاء عن مصر وانها ان خرجت لن تعود اليها عند مشيئتها ذلك ؟ قيل انه يلزم لتعود أن يطرأ حادث عظيم يجعل الدول العظمى الاوربيـة تقف وجهاً لوجه . قد يكون هذا ممكناً الا ان الظواهر تدل على ان نقيضه كان أكثر امكاناً وما من وزارة تعرض نفسها لأمثال هذه المغامرات الا وتلقى على نفسها أخطر المسؤوليات »

دفاع المسيو فلورنس

وفى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٧ أرسل المسيو فلورنس وزير خارجية فرنسا تعليمات الى المسيو وادنجتن فى حالة استئناف المفاوضات فى لندن ضمنها دفاعاً عن خطة فرنسا فقال :

« اردنا التفادى حتى من مظهر تدخل شخصى فى المفاوضات الطويلة التى أخرجت مشروع الاتفاق وتركنا المفوضـين بدون ان نشترك فى المباحثات . نعم ان آراءنا لم تكن سراً مكتوماً عن أحد . كما ان سـير هنرى درومندوولف من ناحيته والوزراء العثمانيين من ناحيتهم وعدونا باحاطتنا علماً بتقـدم المفاوضات وأن لايبتوا أمراً بدون أن يتأكدوا من استعدادنا وهذا الوعد الذى حافظوا عليه فى المبدأ لم يرع له أحـد جانباً وفى نهاية الامر اتخذت القرارات الاخـيرة على غير علم مناوكانوا يعلمون جيداً ان ليس فى استطاعتنا الموافقة عليها سلفاً ولـكنهم كانوا يرجون أن تجرنا قوة الامر الشبيه بالواقع . وهـذه الطريقـة المحزنة فى

المعـاملة صادمتنا بمشروع رأيناه مخالفاً لصوالح الامبراطورية العثمانيـة ولصوالحنا ولصوالح أوروبا اذا حسن تفهم هـذه الصوالح . لم يسلم لنا المشروع فى لوندره فلم يكن علينا أن نتفاهم بشأنه مع الوزارة البريطانية وجرى الأمر فى الاستانة على النقيض من ذلك فقد اطلعونا هناك على المشروع وأظهروا رغبة فى استطلاع رأينا بشأنه فأبدينا الرأى الذى طلب منا . أبديناه باخلاص وفى مدى حقنا وبدون رغبة فى امتهان أحد

كان فى المشروع عيبان اولهما انه كان يقتسم السيادة على مصر بين انجلترا والباب العالى وهـذه هى النقطة التى دهش لهـا بسرعة جلالة السلطان ليس هو وحده بل والعالم العثمانى بأجمعه وثانيهما خلو المشروع من تاريخ معـين تدخل فيه انجلترا صف الدول الاوروبية بعد اتمام عملها الا ان تحديد مثل هذا التاريخ كان دائمـاً موضع التفات فرنسا لان النص فى الاتفاق كان يعين تاريخ الجـلاء مشفوعاً بشرط يتعلق بارادة انجلترا وحدها وهذا مما يجعل الاتفاق لاغياً فى الواقع وفى نظر القانون

ولو ان المفاوضات استؤنفت لـكان من السهل ادارتها بطريقة تمنع المضار التى أشرت اليها .... »

خطأ فرنسا

هذه أقوال الساسة الفرنسيين فيما اختطته حكومتهم حيال مفاوضات وولف ومهما يكن من الأمر فان السياسة الفرنسية أخطأت خطأً لا يستهان به وهو انها لم تبر بوعدها الذى وعدت به السلطان عبد الحميد فقد كان جواب سفيرها المسيو منتبلو للسلطان صريحاً جداً

فى أن « الحكومة الفرنسية فى حالة رفض المصادقة على الاتفاق ستحمى وتضمن جلالة السلطان من النتائج التى تتولد من عدم المصادقة المطلوبة مهما كان أمرها »

هذا ماقاله السفير الفرنسى بناء على أوامر حكومته الصريحة القاطعة وهو وعد كبير كان يجب على فرنسا ان تفى به ولكنها مع الاسف لم تذكره بل تناسته وأهملته وما زالت تتدرج فى اهمال المسألة المصرية حتى انتهى بها الأمر الى الاتفاق رسمياً مع انجلترا على ان لاترفع صوتها في هذا الشأن

فهل هذا معنى الوعود الرسمية وهل هذا هو الضمان الذى تعهدت به فرنسا ؟

بعد قطع المفاوضات

وفى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ ارتفع صوت نائب انجليزى فى مجلس العموم هو المستر هنرى لابوشير بالاحتجاج على خطة الحكومة الانجليزية لأنها أدخلت فى أحكام الاتفاقية شروطاً كانت تعلم ان تركيا وفرنسا وروسيا لابد أن ترفضها وختم خطابه باثبات ان مصر لم تستفد أية فائدة من الاحتلال الذى يقضى الشرف الانجليزى بوضع حد له

فكان جواب السير جيمس فيرجسون دائراً حول الدفاع عن مفاوضات وولف وختمه بقوله :

« ان سحب الجنود الانجليزية عمل سابق لأوانه ومناف لاحساسات الامة البريطانية ولواجبات بريطانيا العظمى فى وادى النيل ؟؟؟ »

وكان هذا — كما يقول الاستاذ كوشرى — بمثابة اسدال الستار على آخر فصل من تلك الرواية الهزلية الطويلة المؤلمة

مفاوضات قناة السويس

انتهت مفاوضات دور مندوولف بالفشل الذى اتينا على تفاصيله ولم تكن هذه المفاوضات آخر ماجرى بشأن المسألة المصرية فقد كانت هناك مفاوضات أخرى تجرى بين انجلترا وبين دول أوروبا لتقرير النظام الذى يسرى على قناة السويس وقد استمرت هذه المفاوضات من سنة ١٨٨٥ الى ١٨٨٨ ثم استؤنفت مرة أخرى بين فرنسا وانجلترا عند عقد الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤

وقبل ان نأتى على تاريخ هذه المفاوضات وتقلبات السياسة الانجليزية فيها ومناوراتها العديدة لانرى مندوحة عن ايراد خلاصة تاريخية عن موقف انجلترا حيال القناة منذ التفكير فى انشائها

سياسة الانجليز حيال القناة

لما ظهرت فكرة انشاء قناة السويس صرف الانجليز كل جهودهم لاحباطها بجميع الوسائل التى فى قبضتهم

ففى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع الخديوى سعيد باشا الدكريتو الذى يمنح امتياز حفر القناة الى المسيو دى لسبس وكان لا بد من الحصول على تصديق الباب العالى قبل أن تبتدىء اعمال الحفر فسافر دى لسبس الى الاستانة للحصول على هذا التصديق فوجد ان المساعى الانجليزية قد سبقته لتعرقل أعماله بواسطة اللورد سترافور سفير انجلترا فى عاصمة الدولة العلية

وبدل ان يعود بفرمان التصديق لم يحصل من الباب العالى الا على جواب الى الخديوى تطلب فيه الصدارة العظمى امهالها ريثما تدرس الوزارة المشروع حق الدرس وتصدر قرارها بشأنه

وفى الوقت نفسه تلقى الخديوى كتابا آخر من الصدر الاعظم يحذره فيه من هذا المشروع بحجة انه يؤدى الى ايقاد نار العدواة بين انجلترا ومصر

وبعد ان فرغت انجلترا من العمل فى الاستانة حولت وجهها نحو باريس واعترضت على المشروع ابتغاء الوصول الى ايقافه

اعتراضات انجلترا على المشروع

وتتلخص اعتراضات انجلترا وقتئذ فيما يلى :

اولا — استحالة تحقيق هذا المشروع وفى حالة التسليم بامكانه فانه يتكلف نفقات جسيمة تمنع الاستفادة منه وعلى ذلك فالمشروع ليس مشروعاً تجارياً يقصد به الربح وانما هو مشروع سياسى بحت

ثانياً — ان هذا المشروع يؤجل انشاء السكة الحديدية بين القاهرة والسويس مع شدة حاجة انجلترا الى انجاز هذا الخط الحديدى فى أقرب وقت لانها تريد طريقاً سريعا وقصيرا الى الهند

ثالثا — ان الغرض الحقيقى من المشروع هو فصل مصر عن تركيا وقطع المواصلات بين انجلترا والهند ومما يؤيد ذلك بناء الحصون على شواطىء البحر الابيض فى مصر لصد هجمات القوى البحرية الآتية من تركيا ولا شك فى ان تصميمات هذه الحصون وضعت فى وزارة الحربية

الفرنسية وكذلك بنيت القناطر الخيرية بدعوى تحسين الرى فى حين ان هذه الدعوى غير صحيحة ولكن الغرض الحقيقى منها هو اتخاذها وسيلة لاحداث غرق فى جزء من الاراضى المصرية توصلا للدفاع عن جزء من الدلتا ولتكون سدا منيعا ضد كل قوة تأتى من جهة الجنوب

جواب دى لسبس على هذه الاعتراضات

هذه خلاصة الاعتراضات التى بلغتها الحكومة الانجليزية للحكومة الفرنسية فكلفت الاخيرة المسيو دى لسبس بالرد عليها فبادر بوضع بحث ضاف لتفنيد هذه الاعتراضات وبعث به الى وزارة خارجية فرنسا فى ١٩ يونيه سنة ١٨٥٥ وهذا بيان النقط الجوهرية فى الرد

اولا — ليس لمن يعتقد استحالة هذا المشروع أن يضع أمواله فيه على ان النقطة الفنية فى المشروع ستعرض على مهندسين من المانيا وبلجيكا وفرنسا ويكون رأيهم هو القول الفصل ولا دخل لحكومة فرنسا ولا لحكومة انجلترا فى ذلك وعلى هذا فليس للمشروع أية وجهة سياسية

ثانيا — ان السكة الحديدية التى تريد انجلترا مدها ستقوم الحكومة بعملها اما القناة فالشركة هى التى ستحفرها وعلى ذلك فليس هناك مايدعو لتأخير المشروع الاول لان القائمين بالعمل مختلفان

ثالثا — ان الصلات حسنة بين فرنسا وانجلترا وبينها وبين تركيا وعلى ذلك فلا محل لاتهامها بانها تعمل ضدهما ولو كان المشروع خليقا بان يحدث النتائج التى تضمنتها اعتراضات الحكومة الانجليزية لعارضت الحكومة الفرنسية فى انشاء القناة ولكن اعتقادها بأن هذا المشروع لايرمى الى اية فكرة سياسية هو الذى حملها على قبوله وعدم عرقلته

*
* *

ولم يكتف دى لسبس بهذا الرد بل سافر الى انجلترا لمقاومة الحملة الهجومية الموجهة ضد المشروع وفى خلال ذلك اجتمعت اللجنة الدولية فى باريس لدرس المشروع وأرسلت فريقا من أعضائها الى مصر لمعاينة المكان ثم انتهى البحث بتصديق اللجنة على المشروع وأصدر الخديوى فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ دكريتو جديدا مؤيدا الدكريتو سنة ٥٤ ومتمماله ومصدقا على قانون الشركة

عودة الانجليز لمحاربة المشروع

ولكن انجلترا استمرت فى محاربة المشروع وألقى رئيس الوزارة تصريحا شديد اللهجة ضد هذا المشروع فى البرلمان الانجليزى فى جلسة ٧ يوليه سنة ١٨٥٧ فقال « ان الحكومة الانجليزية لا تستعمل نفوذها لدى السلطان لحمله على التصريح بانشاء القناة حيث انها ظلت خمسة عشر عاما تستعمل هذا النفوذ فى الاستانة ومصر لمنع تنفيذ هذا المشروع الذى تعتبره ضاراً بمصالح انجلترا ومنافياً لسياستها بخصوص علاقة مصر بتركيا وزيادة على ذلك فان المشروع لايمكن تنفيذه اللهم الا اذا انفقت فى سبيله أموال طائلة يستحيل معها الحصول على ربح منه وليس هذا المشروع الا أحبولة من هذه الحبائل التى تنصب من حين لآخر لاصحاب الاموال البسطاء ولقد أخطأ مسيو دى لسبس بتوهمه انه يستطيع أخذ الأموال الانجليزية لصرفها على مشروع ينافى مصالح بريطانيا من كل وجه فانه يرمى الى فصل مصر عن تركيا ويهدد مركز انجلترا فى الهند »

وظلت كثير من جلسات البرلمان وقفاً على مثل هذه المحاربة فأراد

دى لسبس أن يجرب من جديد السعى لدى حكومة الاستانة للحصول على التصديق المنشود وكتب لرشيد باشا الصدر الأعظم طالباً التصديق على الدكريتو الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و٥ يناير سنة ١٨٥٦ ولكن مساعى السفير الانجليزى كانت تحول دون قبول الباب العالى ولاسيما ان السفير الفرنسى وقتئذ كان ملتزماً الحياد وطالما كرر له رشيد باشا وخلفه عالى باشا قولهما: « ساعدونا وكونوا عوناً لنا على انجلترا واعلموا ان كلمة واحدة من فرنسا تحل هذا المشكل فيصدق السلطان على المشروع »

ولكن فرنسا لم تشأ أن تتكلم فى ذلك العهد بينما كانت الحملة الانجليزية مستمرة بشدة خارج البرلمان وداخله وحدث ان أحد النواب الانجليز طلب فى جلسة أول يونيه سنة ١٨٥٨ أن يوافق المجلس على تصريح يقضى بأنه « لايجوز للحكومة أن تستعمل سلطتها ونفوذها لمنع السلطان من التصديق على المشروع » ولكن المجلس رفض هذا الطلب بأغلبية ٢٩٠ صوتاً ضد ٦٢

حصة انجلترا فى أسهم القناة

وعلى أثر ذلك أعلن افتتاح الاكتتاب لشراء أسهم القناة من ٥ نوفمبر الى ٣٠ منه سنة ١٨٥٨ فاشترت الحكومة المصرية ١٧٧,٦٤٢ سهما واشترت فرنسا ٢٠٧,١٦٠ وأخذت الأمم الأخرى بقية الأسهم فكان نصيب مصر فى رأس المال ٤٤ فى المئة ونصيب فرنسا ٥٢ في المئة ولم تشتر الأمة الانجليزية بأسرها الا ٨٥ سهما ثمنها ٤٢٥١٠ فرنكات

وفى ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ احتفل دى لسبس بالبدء فى حفر القناة فهال الانجليز فشل مناوراتهم واشتدت لهجة الصحف ضد هذا العمل

حتى قالت التيمس وقتئذ « ان تبعية مصر لتركيا ومحاربة كل نفوذ أوروبى غير شرعى فى هذه البلاد من المسائل الحيوية لنا .... وان أقل اشارة تفيد الهروب من نصوص معاهدة ١٨٤٠ تعرض والى مصر لبطش انجلترا فان لدينا مالطه وكورفو من جهة وبمباى وعدن من جهة أخرى فما علينا الا تسيير الأساطيل والجيوش من هاتين الجهتين لارجاع هذه الحكومة الجشعة الى صوابها »

الضربة الأخيرة وفشلها

وقد أشيع وقتئذ ان السلطان عازم على زيارة مصر وذهب الاسطول الانجليزى الى مياه الاسكندرية وأعلنت التيمس ان الغرض من جمع هذه القوى هو :

« أولا — محاربة فكرة الاستقلال الموجودة لدى والى مصر
ثانياً — تعضيده ضد فرنسا أى ارغامه على أن يقضى القضاء الأخير على قناة السويس »

ولكن انتصار الفرنسيين فى موقعة سلفرينو ومعاهدة فيللافرنكا أعادتا لفرنسا حريتها وقوتها فعادت السياسة الانجليزية أدراجها وانسحب الاسطول الانجليزى من مياه الاسكندرية . وخفت الحملة الموجهة ضد المشروع وتدخل نابليون الثالث فى المسالة وكانت نتيجة تدخله ان صدر من الاستانة تصريح بمتابعة الأعمال فى القناة

وفى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وقع الخديوى اسماعيل الاتفاقية التى تقررت فيها الشروط النهائية للامتياز وفى ١٩ مارس من تلك السنة

أصدر السلطان فرمان التصديق على هـذه الاتفاقية وهذا نصه بعد الديباجة :

« لما كان تنفيذ المشروع العظيم الذى يترتب عليه تسهيل سبل التجارة والملاحة بحفر ترعة واصلة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر من الامور المرجوة فى هذا العصر المزدان بالعلم والرقى جرت مفاوضات من مدة مع الشركة الطالبة القيام بهذا العمل وقد انتهت على حالة ضامنة فى الحال والاستقبال لحقوق الباب العالى المقدسة وحقوق الحكومة المصرية وقد تم وضع العقد المرفقة نصوصه بهذا وموقع عليه من الحكومة المصرية ومندوب الشركة وبعد عرضه لتصديقنا الشاهانى والاطلاع عليه وافقت ارادتنا السنية عليه الخ الخ »

تبدل وجهة السياسة الانجليزية

وبذلك فشلت السياسة الانجليزية فيما كانت ترمى اليه من احباط هذا المشروع ولكن فشلها لم يحملها على السكوت والتسليم بل رأت بعد ان أصبح المشروع أمراً واقعاً ان تبدل وجهة سياستها وانصرفت جهودها نحو الاستئثار بالمشروع ووضعه تحت قبضتها وكانت أول خطوة فى هذه السياسة الجديدة هى شراء أسهم مصر من الخديوى اسماعيل

وسنأتى فى الابحاث الآتية على تفصيل المفاوضات التى دارت فى هذا الموضوع بين انجلترا ومصر وفرنسا لانها تكشف الغطاء عن نيات الاستعمار الانجليزى ومناورات السياسيين البريطانيين وطرق خداعهم التى يستخدمونها لتحقيق أغراضهم السياسية

محاولة الانجليز وضع يدهم على قناة السويس

حارب الانجليز مشروع القناة محاربة شديدة سعيا وراء احباطه فلم تنته هذه الحرب بانتصارهم بل خرجوا منها مهزومين ولكن هذه الهزيمة لم تفت فى عضدهم بل اجمعوا قواهم على ان تصبح هذه القناة فى قبضة يدهم مادامت العراقيل التى وضعت فى سبيلها لم تحل دون انشائها

اطماع الانجليز فى مصر

وهم لم يحاولوا الاستئثار بالقناة لربح مالى يرغبون فيه وانما فعلوا ذلك لغاية سياسية محضة وهى ان يصلوا من القناة الى مصر نفسها التى طمعوا من زمن بعيد فى الاستيلاء عليها وأخذوا يعملون على انتهاز الفرص لتحقيق هذه المطامع الاستعمارية

وقد حاولوا فى أوائل القرن التاسع عشر ان يحتلوا البلاد فعلا وارسلوا أساطيلهم وجيوشهم الى مدينة الاسكندرية فى خلال شهر مارس سنة ١٨٠٧ وانزلوا بالمدينة جنودهم وتقدموا منها الى رشيد ولكن الجنود المصرية هزمتهم شر هزيمة فى موقعة رشيد وانتهت تلك الحوادث بصلح مع محمد على باشا على انسحاب الانجليز من مصر وتم هذا الانسحاب فعلا فى ١٤ سبتمبر من ذلك العام أى بعد ان دام الاحتلال نحو ستة أشهر

فاتجاه الفكرة الانجليزية الاستعمارية نحو مصر لم يكن جديدا فى عهد اسماعيل وانما كان بمثابة حلقة من حلقات متتابعة ترمى كلها الى غاية واحدة قررتها السياسة الانجليزية وعملت على تنفيذها

الخديو اسماعيل والضيق المالى

فلما وقع اسماعيل فى الضيق المالى فى خلال سنة ١٨٧٥ وأراد الحصول على قرض يخرجه من هذا الضيق وجد الابواب موصدة أمامه لان الباب العالى كان قرر ان المالية العثمانية لاتدفع الا نصف أرباح الدين العثمانى نقودا والنصف الآخر سندات لمدة خمسة أعوام ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ فاحدث هذا النبأ اضطرابا شديدا فى السوق المالية وتأثرت أوراق الدين المصرى بسبب ذلك لان الناس خشوا ان يقلد الخديو متبوعه

وقد بحث اسماعيل عن مخرج له من هذه الازمة فوجد ان أسهم قناة السويس فى قبضته وظن انها هى التى تفرج ضيقه المالى وكانت فكرته الاولى منصرفة الى رهنها لا الى بيعها ثم صمم على البيع للحصول بسرعة على مطلوبه

وكان العرض الاول على الحكومة الفرنسية التى كان يرأسها وقتئذ المسيو بوفيه باعتباره رئيسا للوزارة وكانت وزارة الخارجية فى قبضة الدوق ديكاز

ويظهر ان هذه الوزارة كانت تخشى اذا قبلت هذه الصفقة ان تغضب انجلترا فترددت فى الامر ثم انتهى هذا التردد بالامتناع

اسراع انجلترا بابتياع اسهم مصر

ولكن الوزارة الانجليزية كانت على نقيض هذه الحال فانها ماعلمت بعرض هذه الاسهم على فرنسا حتى بادرت بالسعى فى الخفاء لابتياعها لنفسها وقد تمت هذه الصفقة بسرعة غريبة جداً تشهد للسياسة الانجليزية

الاستعمارية بالمهارة فى تحين الفرص والاستفادة منها ففى مدة لاتتجاوز عشرة أيام — أى من ١٦ نوفمبر الى ٢٥ منه — دارت المخابرات فى هذا الشأن بين الحكومة الانجليزية والخديو اسماعيل واتفق على الثمن ووقع عقد البيع وسلمت الاسهم أيضا . والى القارىء تفصيل ذلك

فى صباح يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ وردعلى مسترستانتون معتمد انجلترا فى مصر التلغراف الآتى :

« علمت حكومة جلالة الملكة ان فئة من الماليين الفرنسيين عرضوا على الخديو ان يشتروا منه أسهمه فى قناة السويس ومن المحتمل قبوله هذا الامر بالنسبة لعسره المالى فارجو ايقافى على صحة هذا النبأ

الامضاء (دربى) : وزير الخارجية

فقصد المعتمد الى نوبار باشا وسأله فى ذلك فأجابه بأن الخبر صحيح فأظهر القنصل دهشة من عدم ايقاف الحكومة الانجليزية على هذا الامر وقال لنوبار بأنه اذا كان فى عزم الخديو بيع أسهمه فلا شك ان انجلترا هى التى تدفع اعلا ثمن ثم طلب منه ايقاف المخابرات مع المصارف الفرنسية حتى يقف على رأى وزارة الخارجية الانجليزية فابى نوبار طلبه وامهله ثمانى وأربعين ساعة أى الى يوم الخميس ١٨ نوفمبر وفى خلال هذه المهلة تمكن المستر ستانتون من مقابلة الخديو ومحادثته فى المسئلة وبعد ذلك أرسل الى اللورد دربى تلغرافا بتفاصيل مقابلاته فورد عليه فى الساعة الثامنة بعد ظهر يوم الخميس ١٨ نوفمبر تلغراف من وزير الخارجية يطلب منه ان يخبر الخديو بأن انجلترا مستعدة لمشترى الاسهم فذهب

اليه المعتمد ولكنه صادف تردداً من اسماعيل لانه كان يبغى لو امكنه رهن الاسهم لا بيعها

وفى يوم الثلاثاء ٢٣ نوفمبر أرسل المستر ستانتون تلغرافا الى وزير الخارجية ينبئه بان الخديو قبل ان يبيع لانجلترا مايمتلك من الاسهم بمئة مليون فرنك فبعث اليه اللورد دربى فى المساء بان الحكومة قبلت الثمن وفى ٢٥ نوفمبر تم توقيع العقد وكانت الاسهم المصرية فى القنصلية الانجليزية يوم ٢٦

الاسهم ناقصة

وقد حدث ان الاتفاق كان على ١٧٧٫٦٤٢ سهما وهو العدد الذى اشترته الحكومة المصرية عند افتتاح الاكتتاب ولكن لوحظ فى يوم ٢٤ نوفمبر ان الاسهم الموجودة هى ١٧٦٦٠٢ فقط أى نقص منها ١٠٤٠ سهما تصرف فيها اسماعيل هبة وبيعا فيما بين سنتى ١٨٦٣ و١٨٦٩ وعلى ذلك نقص الثمن المتفق عليه وجعل ٣٫٩٧٦٫٥٨١ جنيهاً انجليزيا .

الصفقة والبرلمان الانجليزى

وقد تمت هذه الصفقة بدون علم أحد وبدون تصديق البرلمان الذى كان منفضاً وقتئذ ولا يجتمع الا فى شهر فبراير ومن أجل هذا لم يستطع رجال الوزارة دفع الثمن من خزانة المالية التى لاتمس الا باذن صريح من البرلمان فطلبوا الى مصرف روتشلد دفعه خوفاً من ضياع الفرصة وعند افتتاح البرلمان قالت الملكة فى خطاب العرش :

« انى قررت تحت شرط تصديقكم شراء الأسهم التى كانت لخديو

مصر فى القناة وانى أؤمل موافقتكم على اتمام هذا العمل التى تترتب عليه منفعة كبيرة للبلاد »

وقد نوقشت هذه المسألة فى ثلاث جلسات وانتهى الأمر بالتصديق عليها فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٧٦

مناورات السياسة الانجليزية فى خلال ذلك

وقد كانت السياسة الانجليزية تخشى فى خلال المخابرات التى قام بها لتحقيق هذه الصفقة ان تبدو من فرنسا حركة تعرقلها فأرادت منع هذه العرقلة بوسيلتين (الأولى) تكتم المخابرات وسرعة انجازها (والثانية) الضغط على فرنسا لمنعها من ابتياع هذه الاسهم لنفسها

ففى ٢٠ نوفمبر استدعى اللورد دربى المسيو جافار القائم بأعمال السفارة فى لندن وقال له « يجب أن تعلم ان الانجليز هم اكثر الناس مصلحة فى القناة لان سفنهم التى ستجتازها ستزيد عن جميع سفن الدول الأخرى مجتمعة وعلى ذلك فقد أصبح الاحتفاظ بهذا الممر امراً حيوياً لنا وانى اكون مسروراً لو امكن ابدال الشركة الحاضرة بنوع من أنواع النقابات تمثل فيه جميع الدول البحرية وعلى كل حال فاننا سنبذل كل مجهودنا لنمنع الايدى الأجنبية من احتكار هذا العمل الذى تتعلق به مصالحنا الأولى »

ثم ختم تصريحه بقوله :

« ان الشركة والمساهمين الفرنسيين يملكون الآن ١١٠ ملايين من رأس مال الأسهم البالغ قدره ٢٠٠ مليون وهذا يكفى »

وقد أحدث هذا التصريح أثره فى فرنسا فانكمشت حكومتها ونفضت يدها من الصفقة التى انفردت بها انجلترا

اذاعة الخبر وتأثيره

وكانت جريدة التيمس أول من أذاع الخبر فى ٢٦ نوفمبر فأحدث ضجة عظمى فى الممالك الاوروبية لأنه لم يكن فى حسبان أحد وقابلت الصحافة الفرنسية ذلك النبأ بالسخط الشديد على انجلترا فكتبت الطان تقول « لقد علمت انجلترا بالمساعى التى يبذلها الماليون الفرنسيون لشراء الاسهم فاعترضت على ذلك اعتراضاً شديداً ولكنها بعد ذلك أباحت لنفسها ما حرمته من قبل على الحكومة الفرنسية مما يثبت ضياع المساواة بين الحكومتين ... » وطعن جامبتا على المسيو ديكاز وزير الخارجية طعناً مراً فى جريدة ريببليك فرنسيز التى كان يديرها وبالجملة كان الرأى العام الفرنسى فى هياج شديد لهذه الاحبولة التى نصبتها له انجلترا

وفى ٢٧ نوفمبر قصد المسيو داركور سفير فرنسا فى لندن الى اللورد دربى للاستفهام منه عن العوامل التى دفعت انجلترا لعقد هذه الصفقة لنفسها مع انها كانت تعترض عليها فأجاب وزير الخارجية قائلا : « ان الغرض الوحيد الذى بحثنا عنه كان منع تسلط النفوذ الاجنبى على مشروع حيوى لنا وقد بتنا نقدر مجهود دى لسبس وأصبحنا نعترف بأنه كان يحسن بنا أن نشترك معه فى ذلك العمل العظيم بدل مافعلناه من معارضته »

وبذلك تمكنت السياسة الانجليزية من خداع فرنسا والثأر لنفسها من الفشل الذى أصابها فى أول الأمر

ولكن هذا العمل كان محلا للنقد الشديد حتى من بعض كبار

الساسة الانجليز أنفسهم لأن الوسائل التى اتبعت فيه لم تكن جديرة بالاحترام ويكفى لاثبات ذلك أن نأتى على نص الكتاب الذى أرسله السير سترافور فورنكوث الى دزرائيلى فى غد اليوم الذى وقع فيه عقد الشراء قال :

« ان السياسة التى اتبعناها أزاء مشروع القناة ليست من الشهامة فى شىء فقد حاربناه أيام نشأته ورفضنا مساعدة دى لسبس فى تذليل عقباته ثم اننا استفدنا منه بعد اتمامه ونجاحه والآن نريد أن نستعمل نفوذنا فى مصر ليكون لنا نصيب وافر من هذا العمل الذى سيكون له فى المستقبل شأن كبير وذلك يدعو الى اتهامنا بأننا نسعى فى الحصول بدون تعب على مركز رئيسى ونعمل على جعل هذا المشروع ملكا للانجليز بعد ذلك وليس هذا مما ترضاه نفسى »

أموال مصر في القناة

لما افتتحت قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ نشرت التيمس مقالا فى هذا الموضوع قالت فيه :

« على مصر أن تتحمل كافة مصاريف القناة أو الجزء الأكبر منها ولفرنسا أن تحفظ لنفسها فخار هذا العمل أما انجلترا فيجب أن تجنى جميع فوائده »

واقد تحققت هذه القاعدة فان مصر لم تجن من القناة الا الخسائر الفادحة وقد أنفقت فيها الأموال الطائلة بغير جدوى ولم تكن صفقة

بيع الاسهم المصرية الى انجلترا بالصفقة الرابحة بل كانت صفقة خاسرة من الوجهة المالية والوجهة السياسية معاً كما سنبينه بعد

على ان هذه الصفقة لم تكن الاولى فى بابها فقد سبقتها أمثالها وكأن قناة السويس لم تنشأ الا للاضرار بمصر فى حين ان العالم كله يستفيد منها

الشروط التى سببت الخسارة

نصت المادة الثانية من الدكريتو الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ على أن يكون أربعة أخماس العمال الذين يشتغلون في القناة مصريين وجاء فى المادة الأولى من لائحة ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ « ان العمال تقوم الحكومة بتوريدهم بناء على طلب مهندسى الشركة وحسبما تقتضيه الحاجة»

« ونصت المادتان السابعة والثامنة من دكريتو سنة ١٨٥٤ والمواد ١٠و١١ و١٢ من دكريتو ١٨٥٦ على تخويل الشركة حق حفر ترعة بين القناة والقاهرة واعطائها مجاناً جميع الاراضى الغير المزرعة التى تحتاج اليها أما الاراضى المزروعة التابعة للافراد فلها الحق فى نزع ملكيتها بعد دفع ثمنها.

وقد كانت هذه الاحكام سببا فى اعتراض الباب العالى فلما طلب منه الخديو اسماعيل التصريح برأيه النهائى فى المشروع بصفة رسمية أرسل مذكرة الى فرنسا وانجلترا فى ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ أسف فيها على استمرار الشركة فى العمل قبل مصادقة الدولة العلية وشرح اعتراضاته على المشروع وهى

اعتراضات الباب العالى

«أولا ـ انه بالرغم من الغاء السخرة فى الدولة العلية واصدار والى مصر دكريتو تأييداً لذلك قد اتبع هذا النظام فى أعمال الحفر وأرغم عشرون

الفاً من الفلاحين على ترك مزارعهم ومساكنهم وعائلاتهم للاشتغال في القناة وهم فوق ذلك يتحملون مصاريف نقلهم عند عودتهم الى بلدهم وليس هذا العدد وحده هو الذى يحل به ذلك الشقاء فان هناك أربعين الفاً آخرين فريق منهم مسافر فى الطريق والفريق الثانى يعد نفسه للرحيل فيكون مجموع الذين حرم عليهم الاشتغال فى أعمالهم وسكنى دورهم ستين الفاً

ثانياً — يعترض الباب العالى على تخويل الشركة حق حفر ترعة بين القناة والقاهرة واعطائها الاراضى المحيطة بها فان ذلك يوقع مدن السويس والتمساح وبورسعيد وجميع حدود الشام فى قبضة شركة مساهمة أغلبية مساهميها أجانب خاضعون لقوانين بلادهم الخاصة مما يترتب عليه انشاء الشركة لمستعمرات مستقلة تقريباً عن الدولة فى مواضع مهمة من أراضيها ونحن نرى ان ذلك لاترضى به حكومة تشعر بواجباتها وتدب فيها عاطفة الاستقلال

ولا ريب ان الدولة تكون مقصرة فى واجباتها وتفقد احترام حليفاتها اذا صدقت على هذه الشروط وبالجملة فموافقة الباب العالى على المشروع متعلقة بحل المسائل الثلاث الآتية : (١) تقرير حيدة القناة (٢) الغاء السخرة (٣) تنازل الشركة عن حقها بخصوص ترعة المياه الحلوة وبخصوص امتلاك الاراضى المجاورة لها فاذا تقرر ذلك أسرعت الحكومة بالاتفاق مع اسماعيل باشا فى نظر النقط الأخرى »

*
* *

وفى ١٥ يوليه من تلك السنة اجتمعت الجمعية العمومية لمساهمى

شركة القناة وتناقشت فى مذكرة الباب العالى وقررت عدم قبول ما تضمنته من الشروط

وفى أول أغسطس أرسل الصدر الأعظم الى اسماعيل باشا يطلب تنفيذ أوامر الدولة الخاصة بالغاء السخرة والاتفاق مع الشركة لتتنازل عن حقوقها فى الترع والأراضى ويجب أن يتم ذلك فى خلال ستة أشهر

فسافر نوبار باشا للسعى فى الحصول على تحقيق مطالب الباب العالى ولكن الحكومة الفرنسية أبت أن تساعده

فولى وجهه شطر الشركة وقدم الى مجلس ادارتها اقتراحات فى أواخر شهر اكتوبر فقرر المجلس رفضها وكتب فى ٦ يناير سنة ١٨٦٤ عريضة الى نابليون الثالث امبراطور فرنسا يطلب منه التدخل لحل هذا الخلاف

تحكيم نابليون الثالث

فقبل الامبراطور أن يكون حكما ووافق اسماعيل على هذا التحكيم الذى كان وبالا على مصر والمصريين لان نابليون الثالث لم يضع نصب عينيه سوى شىء واحد وهو مصلحة الشركة الفرنسية ولو ترتب على ذلك ضياع أموال مصر بعد ان ضاعت أرواح فريق من أبنائها فى سبيل حفر القناة

وفى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ صدر قرار التحكيم المشؤوم وعقد اتفاق بين الحكومة والشركة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ بناء على هذا القرار الذى أدخل عليه تغيير طفيف وهذه خلاصته :

أولا — الغاء الشرط المتعلق باشتغال العمال المصريين واعفاء الحكومة

المصرية من توريدهم وفى مقابل ذلك تدفع الحكومة المصرية غرامة مقدارها ٣٨ مليون فرنك

ثانياً — تتنازل الشركة عن الاراضى التى أعطيت لها فى مقابل غرامة تدفعها الحكومة المصرية ومقدارها ٣٠ مليون فرنك

ثالثاً — تتنازل الشركة عن الرسوم التى كانت تأخذها فى ترعة المياه الحلوة فى مقابل غرامة تدفعها مصر ومقدارها ستة ملايين من الفرنكات

رابعاً — تتنازل الشركة عن ترعة المياه الحلوة فى مقابل عشرة ملايين من الفرنكات

خامساً — تبيع الشركة للحكومة أراضى الوادى بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات

فيكون مجموع الغرامات التى دفعتها حكومة مصر بناء على هذا التحكيم **٩٤ مليون فرنك**

خسائر أخرى

ولم تقف الخسارة عند هذا الحد بل قضى قرار التحكيم بتأييد الاتفاق الذى عقد بين الحكومة والشركة فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والذى نص على قيام الحكومة باتمام الترعة من الوادى الى القاهرة فكلفها ذلك ٢١٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك

وفى ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ عقد اتفاق بين الحكومة والشركة فتنازلت الاخيرة عن بعض حقوقها فى القناة وبعض مستشفياتها ومبانيها مقابل ٣٠ مليون فرنك

أضف الى ذلك تلك الأموال الطائلة التى أنفقها اسماعيل على حفلة افتتاح القناة فقد كان يلقى بالذهب يمنة ويسرة ويقترض من المرابين مايقيم به المراقص والحفلات والملاهى والطرق والمدن فى ايام معدودات ارضاء لمدعويه من الملوك والملكات وهو غافل عن مهواة الدمار والخراب التى يسوق اليها بلاده وشعبه وعرشه بهذه السياسة الخرقاء

وبعد هذا كله لم يشأ أن يستبقى الاسهم المصرية فى هذا المشروع الذى استنزف دم المصريين وأموالهم بل باعها الى خصوم البلاد الذين مافتئوا يرصدون الفرص للقضاء على استقلالنا وحريتنا

بدد اسماعيل مابدد وصرف على الاجانب ماصرف وتركنا نتلظى فى نار الفقر ونرزح تحت نير الديون حتى احتل الاجنبى بلادنا وتحكم فى أرواحنا ورقابنا

ولقد كتب المسيو لويس فيجييه فى كتابه (فتوحات العلم الجديد) عند كلامه على افتتاح القناة «لم يقع فى الزمن حادث يمثل لنا روايات ألف ليلة وليلة تمثيلا حقيقياً مثل مامثلتها هذه الأعياد التى أقيمت عند افتتاح القناة : مراقص وأنوار وشهب واستعراضات وولائم وسياحات ما بين السويس والشلال الأول وزيارات للمدن والآثار فى طيبه والاهرام ...

ومع ذلك فاليوم يعض اسماعيل الاصابع ندماً على هذا السفه الذى ارتكبه فانه لم يمر قليل من الزمن على ذلك العهد حتى وقع فى الارتباكات المالية ووجد نفسه مضطرا لاستجلاب المال بسرعة ومن كل جهة ليقوم بتنفيذ ما تعهد به وقد انتهز الانجليز هذه الفرصة واشتروا منه سهومه فى القناة ... »

وقال أدمون تيرى فى كتابه مصر الجديدة « انهم يقدرون مصاريف الافتتاح بعدة مئات الملايين من الفرنكات »

ويقول المستر كاف فى تقريره المالى الذى رفعه فى سنة ١٨٧٦ أن مقدار ما أنفقته مصر فى سبيل القناة يتجاوز **١٦ مليونا من الجنيهات**

مشترى الاسهم عمل سياسى

على أننا اذا تركنا الاموال والارواح جانباً نجد أن الخديوى اسماعيل أخطأ خطأ كبيراً ببيعه الاسهم المصرية الى الانجليز فقد كانت الغاية من هذه الصفقة سياسية محضة ولقد كتب المسيو دى مازاد فى مجلة العالمين المعروفة (١) بحثا فى هذا الموضوع جاء فيه ما يلى

« أصبحت الحكومة الانجليزية مساهما عظيما جداً فى مشروع القناة ومن المؤكد أن عملها هذا يعد كله عملا سياسياً وهذا ما يفسر خطورته فانه بالرغم من كونه لا يعتبر امتلاكا لمصر ولكنه يعد خطوة أولى فى هذا السبيل

فان انجلترا لا تستطيع أن تترك زبائنها فهى تراقبهم وتقوم بمساعدتهم على صور أخرى ثم تطالبهم بعد ذلك بضمانات جديدة ومن الغريب أن تعود المسألة الشرقية الى اليقظة فى مصر بعد أن كنا نظن أن وادى النيل لا يوجد فيه الا الاتفاقية الخاصة باصلاح النظام القضائى والمعروضة الآن على جمعية فرساى »

---

(١) كان المسيودى مازاد من كبار الكتاب السياسيين وكان يتولى تحرير القسم السياسى فى مجلة العالمين كما يتولاه الآن المسيو بوانكاريه رئيس الجمهورية السابق

هذه أساليب السياسة الانجليزية التى تستخدمها لتنفيذ مطامعها الاستعمارية ومن المحزن أن تجد من غفلة حكامنا ما يمهد لها الطريق .

حيدة قناة السويس

وتقلبات السياسية الانجليزية فى المفاوضات الخاصة بها

تقلبت السياسة الانجليزية حيال مشروع القناة فكان موقفها قبل تنفيذ هذا المشروع مخالفاً كل المخالفة لموقفها بعد أن أصبحت القناة أمراً واقعاً ويظهر أن هذا التقلب كان ديدنها أيضا فى جميع أدوار المفاوضات التى دارت سعيا وراء تقرير حيدة هذا الممر العظيم الشان

ولذلك نراها قبل الاحتلال تسعى فى وضع القناة على الحياد مع المحافظة على حرية الملاحة فيها خوفا من تعطيل مواصلاتها مع الهند ولكنها بعد وقوع الاحتلال كانت خطتها تختلف باختلاف الظروف السياسية فاذا شعرت أن مركزها مزعزع فى مصر وانها على وشك التخلى عن هذه البلاد بادرت بتحريك المفاوضات الخاصة بوضع نظام دولى للقناة يضمن حرية الملاحة فيها اما اذا أحست أن الاحتلال غير مهدد بخطر تناست مساعيها القديمة ولجأت الى التسويف والمماطلة فى هذه المفاوضات وسنشرح هذه الادوار المختلفة ليقف القارىء على نموذج جديد من ألاعيب السياسة الانجليزية وأساليبها العملية

حيدة القناة

ودكريتو ٥ يناير سنة ١٨٥٦

لم يغفل دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الاحكام الخاصة بحرية المرور فى

القناة بدون تمييز أو استثناء ولذلك فان المادة الرابعة عشرة نصت على ما يأتى :

« نعلن رسمياً عنا وعن خلفائنا مع حفظ الحق لجلالة السلطان فى التصديق على ذلك أن القناة المالحة الكبرى الواصلة بين السويس والطينة والمرافىء التابعة لها تبقى مفتوحة على الدوام طريقاً حراً لكل سفينة تجارية تعبره من بحر لآخر بدون اى تمييز او استثناء او تفضيل لشخص او لجنسية فى مقابل دفع الرسوم المقررة واتباع اللوائح التى تسنها الشركة العامة صاحبة الامتياز لاستعمال القناة المذكورة وتوابعها »

ونصت المادة الخامسة عشرة من الدكريتو نفسه على ما يلى :

« عملا بالمبدأ المقرر فى المادة السابقة لا يجوز للشركة العامة صاحبة الامتياز عند ما تتحد الظروف والاحوال ان تمنح بحال من الاحوال أى سفينة أو شركة او شخص فوائد او امتيازات يحرم منها باقى السفن أو الشركات أو الافراد »

ولكن هذا الدكريتو لم تكن له صبغة دولية وانما هو عقد بسيط بين الحكومة والشركة صدق عليه الباب العالى بفرمانه الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦

مساعى انجلترا وحيدة القناة

ولذلك ما كادت القناة تفتح حتى أخذت انجلترا تسعى فى عقد معاهدة بين الدول لتقرير حيدة القناة وضمان المحافظة على حرية الملاحة فيها ففى أوائل أغسطس سنة ١٨٧٠ كان مجلس العموم يتناقش فى ميزانية البحرية فقام أحد أعضائه السير الفينستون وقال « أن قناة السويس ستجلب

اليها جميع تجارتنا الهندية وتصبح طريقنا الى هذه البلاد ولا يخفى أن هذه القناة موجودة فى نهاية بحر يعد عرضة لان يصبح بحيرة أجنبية فى كل وقت . فليحقق المجلس نظره فى هذه الاعتبارات السياسية الخطيرة فانه اذا قامت الحرب وقطعت المواصلات بيننا وبين أملاكنا فى الهند فلا بد من وقوع ارتباك شديد فى انجلترا لا يقل عن الارتباك الذى يسببه نشوب حرب أهلية وعلى ذلك فيجب أن يطالب وزير البحرية بتقرير حيدة القناة وانى الح على المجلس والحكومة فى ضرورة فتح باب المخابرات ابتغاء الوصول الى اتفاق دولى يكون من شأنه المحافظة على حيدة قناة السويس »

فأجابه مستر تشيلدرس وزير البحرية قائلا:

« ان الحكومة أظهرت دائما اهتمامها العظيم بكل مايتعلق بهذه القناة فللمجلس ان يعتمد عليها فانها ستؤدى حتما مهمتها وفاقا لما تقتضيه مصالح الدولة البريطانية »

معاهدة لندره فى ١٣ مارس سنة ١٨٧١

ظلت المسألة مسكوتا عنها حتى عقدت معاهدة لندره فى ١٣ مارس سنة ١٨٧١ وهى المعاهدة الخاصة بالبوغازات وبحيدة البحر الاسود والتى قصد بها تعديل معاهدة باريس التى سبق عقدها فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ فقد تبين ان معاهدة لندن تفك القيود التى كانت روسيا مكبلة بها فى البحر الاسود فقد كانت المعاهدة السابقة تقضى باقفال البوغازات فى وجه السفن الحربية ولكن المعاهدة الاخيرة خولت السلطان الحق فى السماح للبوارج الحربية بدخول البوغازات وقت السلم وبذلك عاد لروسيا

مركزها القديم الذى كان لها فى البحر الاسود قبل خذلانها فى حرب القرم وألغى مبدأ حيدة هذا البحر فاستولى الرعب على الانجليز بسبب ذلك واشتد خوفهم على قناة السويس وعادوا الى النداء بتقرير حيدتها فنشرت جريدة التيمس كتاباً بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧١ أشارت فيه الى هذه الأمور ثم قالت « يجب على السلطان والخديوى الاعتراف بأن قناة السويس طريق دولية تبقى مفتوحة دائماً لكل سفينة تدفع الرسوم المقررة ... كما يجب أن تكون سياسة انجلترا الآن مؤسسة على مصالحها التى تقضى بحماية طريقها الى الهند واستراليا ويجب أن تكون حرية المرور فى القناة هى المسألة الأساسية لسياستنا ابتداء من سنة ١٨٧١ فان مصالح انجلترا السياسية والتجارية تقضيان بايجاد الضمانات الكافية ضد كل عمل يراد به قطع المواصلات بينها وبين أملاكها فى الشرق »

الحرب الروسية التركية

وظلت الصحف الانجليزية تضرب على نفس النغمة التى تغنت بها جريدة التيمس ثم أهملت المسألة بعد ذلك طويلا ولم تطرح على بساط البحث الا عند نشوب الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ فأن انجلترا خشيت وقتئذ أن تعمد الروسيا الى اغلاق القناة أثناء الحرب وبادر اللورد دربى وزير الخارجية فأرسل كتاباً بتاريخ ٦ مايو الى الكونت شوفالوف سفير الروسيا فى لندره يخبره فيه بأن انجلترا تعد أى شروع فى اغلاق القناة مهدداً لمصالحها فى الهند فورد على السفير من وزير خارجية الروسيا كتاب بتاريخ ١٨ مايو يؤكد فيه ان الروسيا لاتفكر مطلقاً فى اغلاق القناة

انجلترا تخرق حيدة القناة

وبالجملة فان انجلترا مافتئت تدافع عن حيدة القناة وضمان جرية الملاحة فيها طالما كان هذا الدفاع فى مصلحتها ولكنها عند ما رأت ان مصلحتها تنافى هذه الحيدة لم تتردد لحظة فى خرق القوانين والنظامات وكان ذلك بمناسبة حوادث ١٨٨٢ فقد رأى الانجليز وقتئذ أن يغيروا على البلاد من جهة الشرق ووجدوا ان احتلال قناة السويس هو أحسن وسيلة لتحقيق ذلك فهزأوا بحيدة القناة وسخروا من سابق وعودهم وتصريحاتهم ومساعيهم وأنزلوا جنودهم بها ومنعوا السفن من المرور فيها وأحلوا لأنفسهم ما كانوا يحرمونه على غيرهم وكل ذلك فى سبيل غاية واحدة هى استعمار البلاد عنوة وغصباً

وقد كان عرابى يريد احتلال القناة من قبل ولكن دى لسبس منعه عن ذلك فامتنع

وقد اختلف المؤرخون فى موقف دى لسبس فقال بعضهم انه منع عرابى ليخدم المصلحة الانجليزية ولذلك فان الانجليز عندما أرادوا احتلال القناة لم يقابلهم الا بالاحتجاج وان هذا الاحتجاج كان ظاهرياً

أما الآخرون فيقولون ان موقف دى لسبس لايحتمل اعتراضاً لأنه ما كان يستطيع أن يمنع الانجليز قوة واقتداراً وانه فعل ما كان فى فى استطاعته وهو الاحتجاج

وتتلخص حوادث احتلال القناة فى ان الانجليز قطعوا الأسلاك البرقية التابعة لشركة قناة السويس فى صباح يوم ١٩ أغسطس (سنة ١٨٨٢) ثم أرسل الأميرال هويت الى الشركة يأمرها بمنع جميع السفن من عبور

القناة حتى يصدر اليه أمر جديد وذلك بناء على التعليمات الواردة اليه من الحكومة الانجليزية وأنذرها بأنه يلجأ الى القوة اذا لم تنفذ أوامره ثم اوقف عند مدخل القناة سفينة حربية وفى الساعة الثالثة بعد نصف الليل نزل الجنود الى الاسماعيلية وأخذوا يطلقون البنادق فى كل اتجاه والناس نيام وظل الاضطراب سائداً حتى يوم ٢١ أغسطس وبعد ان تم انزال الجنود فى الاسماعيلية أخذوا يغادرونها ابتداء من يوم ٢٣

وبذلك اثبتت انجلترا انها لاتحترم مبدأ ولا عهداً ولا تحافظ على حرمة ولا قانون وانما تخدم مصالحها الاستعمارية وتستخدم كل الوسائل ولا سيما غير المشروعة منها للوصول الى الهدف الذى ترمى اليه

منشور جرنفيل

وبعد ان انتهت حوادث الاحتلال عاد الانجليز الى التفكير من جديد فى تقرير حيدة القناة التى سبق لهم ان خرقوها فكتب اللورد جرنفيل منشوره التلغرافى المشهور الذى أرسله الى الدول فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ يوضح فيه سياسة انجلترا فى مصر وقد تضمن هذا المنشور اقتراحات خاصة بحيدة القناة تتلخص فى أن تكون القناة حرة لمرور جميع السفن وفى جميع الاوقات وانه لايجوز القيام بأعمال عدائية داخل القناة ولا انزال مهمات وذخائر على ضفتيها من البوارج الحربية التى تخترقها ولا يجوز انشاء حصون واستحكامات على ضفتى الترعة أو فى جوارها الخ الخ

ولكن مساعى انجلترا وقفت عند هذا الحد ولم تتحرك المسألة بصفة جدية لأن الأمر كان مستتباً لها فى مصر

مفاوضات سنة ١٨٨٤

فلما حلت سنة ١٨٨٤ وكانت أمور مصر المالية مضطربة اقترح اللورد جرنفيل عقد مؤتمر فى لندن أو فى الاستانة للنظر فى موقف مصر المالى وفى تغيير قانون التصفية وقد أتينا على تاريخ هذه المفاوضات فى ابحاثنا الماضية فلا حاجة لاعادة ذكرها ولكن الذى يهمنا الآن منها ان اللورد جرنفيل فى مذكرته التى بعث بها الى المسيو وادنجتن فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أشار الى اقتراح من شأنه جعل مصر على الحياد كبلجيكا ثم أردف هذا الاقتراح بالاشارة الى حيدة القناة ووضع نظام خاص لها يشبه النظام الذى سبق له اقتراحه فى منشوره التلغرافى الذى بعث به الى الدول فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ويعلم القراء ان هذه المفاوضات انتهت باتفاقية لندن المبرمة فى ١٨ مارس ١٨٨٥ وقد استبعدت من هذه المفاوضات مسألة مصر السياسية ولاسيما موضوع الجلاء وكان هذا بسبب الخطأ الذى ارتكبته فرنسا واقتصر الأمر على الشؤون المالية ومسألة القناة

تأليف لجنة دولية لوضع نظام القناة

وهذا نص التصريح الدولى الذى وقعته الدول فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ قبل توقيع اتفاقية لندن بيوم واحد

« بما أن الدول العظمى متفقة على القول بمفاوضة عاجلة الغرض منها عقد اتفاق يقضى بوضع نظام نهائى يضمن حرية استعمال قناة السويس فى كل وقت ولجميع الدول على السواء

حصل الاتفاق بين الحكومات السبع الوارد ذكرها على أن تجتمع فى باريس فى ٣٠ مارس لجنة مكونة من ثلاثين مندوبا تعينهم تلك الحكومات لتحضير وتحرير هذا العقد وأساسه المنشور الذى أصدرته حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ويحضر جلسات اللجنة مندوب عن سمو الخديو ويكون رأيه استشاريا ويعرض المشروع المعد على الحكومات المذكورة وعليها بعد ذلك أن تسعى للحصول على موافقة الدول الاخرى

ويقر الموقعون على هذا المفوضون عن المانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسيا وتركيا بموجب التوكيلات اللازمة بأن الحكومات التى يمثلونها ارتبطت فيما بينها بالتعهدات الموضحة أعلاه » (١)

مماطلة الانجليز في مفاوضات قناة السويس

وقد توقع كثير من الساسة أن تسير أعمال هذه اللجنة ببطء لان انجلترا أظهرت ترددا فى عقدها ولم توافق عليها الا بعد تردد كبير وذلك لانها لم تكن وقتئذ فى حاجة الى نظام دولى يضمن حرية الملاحة فى القناة مادامت واضعة يدها فعلا على مصر

ومن يراجع الكتاب الاصفر ويطلع على المخابرات التى دارت فى هذا الشأن بين المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندرة والمسيو جول فيرى رئيس وزارة فرنسا يتضح له بجلاء نيات الانجليز حيال هذه المسألة

ففى ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ أى بعد انقضاء أربعة أيام على توقيع التصريح

(١) انظر الكتاب الاصفر تلغراف المسيو وادنجتن الى المسيو جول فيرى فى ٢١ مارس سنة ١٨٨٥

الدولى فى لندن أرسل المسيو وادنجتن كتابا مطولا الى رئيس الوزارة الفرنسية شرح فيه الادوار التى سبقت قبول انجلترا تأليف اللجنة المشار اليها فقال

« كان باقيا أن نتفق على الاحكام الخاصة بحرية قناة السويس ونظرا لما لهذه المسألة من الاهمية العظمى فقد كان من الواجب جعلها جزءاً متمما لاتفاقية لندن المالية بأن تتحدد بصفة عامة جميع المبادىء الخاصة بنظام القناة وأن يتفق أيضا على الاجراءات التى تتبع لعقد اتفاقية نهائية خاصة بحرية هذه القناة . . .

وكانت أصعب نقطة فى الموضوع هى تعيين الاجراءات المؤدية الى الاتفاق فقد سبق لنا أن اقترحنا فى المذكرة التى قدمناها يوم ٨ فبراير أن تجتمع فى القاهرة لجنة يناط بها تحرير المشروع الابتدائى وقد ظهر لكم أن حل هذه المسألة يتطلب الوقوف على بعض تفاصيل تتعلق بطبيعة الارض التى تمر منها القناة وأن هذا لا يتم الا اذا جرى العمل فى نفس المكان ولكن حكومة جلالة الملكة لم تظهر الا ميلا قليلا جدا لهذا الاقتراح فقد نازعت فى أهمية المكان الذى تعقد فيه هذه اللجنة زاعمة أن مسألة لها من الاهمية الكبرى ما لهذه المسألة ليس للتفاصيل فيها الا قيمة ضئيلة ولكن المبادىء العامة المتعلقة بها هى كل شىء يعتد به وقد أبدى اللورد جرنفيل شكوكه حتى فى فائدة هذه اللجنة وآثر أن تجرى المفاوضات بين الحكومات نفسها قائلا انه مادامت المبادىء الخاصة بالمسئلة معروفة فمن السهل الوصول الى اتفاق بواسطة هذا الطريق من المفاوضات

وقد أعربت عن خوفى من أن المفاوضات السياسية المعتادة تؤدى الى تأخيرات محزنة فضلا عن أن الضرورة تقضى بالقيام بالاعمال التمهيدية على عجل

وفى نهاية الأمر تم الاتفاق بين اللورد جرنفيل وبينى على أنه في حالة قبوله عقد لجنة دولية لدرس وتحرير مشروع اتفاق لحرية القناة فاننا نتنازل من جهتنا عن المطالبة بأن هذه اللجنة تجتمع فى القاهرة

ولكن بقى أيضا أن نتفق على اختيار المدينة التى تجتمع فيها اللجنة»

ثم أخذ السفير الفرنسى يشرح نظرية كل فريق فى هذا الاختيار فكان اللورد جرنفيل يطلب عقد اللجنة فى لندرة ما دامت المفاوضات الاولى قد اجريت فى هذه المدينة ولكن المسيو وادنجتن كان يطلب عقدها فى باريس لان المشروع فرنسى بحت فيجيب عليه اللورد جرنفيل بأن القناة ولو أنها من عمل الفرنسيين ولكنها لا تستطيع أن تعيش لولا السفن التجارية الانجليزية التى تجتازها فيرد المسيو وادنجتن بأنه لولا حفر القناة بواسطة دى لسبس لما مرت منها أى سفينة تجارية وفضلا عن ذلك فان اختيار لندن لايصادف قبولا من جميع الدول فى حين أن باريس تقابل بالموافقة اذا رضيت بها انجلترا

ثم ختم المسيو وادنجتن هذه المعلومات بان الحكومة الانجليزية قررت فى ٢٧ فبراير قبول باريس مكانا لعقد اللجنة اذاقبلت الدول ذلك

فهذه المعلومات تبين لنا من جهة أن انجلترا لم تكن مرتاحة للتعجيل بوضع نظام دولى يضمن للقناة حيدتها لانها كانت تريد الاستئثار بهذه

القناة ما دامت هى الدولة الوحيدة المتحكمة فيها وهذا يخالف بطبيعة الحال سابق خطتها قبل احتلال مصر فقد كانت وقتئذ تسعى لحمل الدول على ضمان حرية الملاحة فى القناة وليس هذا التقلب الا دليلا من أدلة سوء نية السياسة الانجليزية حيال المسألة المصرية بحذافيرها

ولا شك أن تشبث انجلترا بابعاد هذه المفاوضات عن القاهرة يدلنا دلالة صريحة على أنها كانت تخشى تدخل الرأى العام المصرى واهتمامه بهذه المفاوضات وما يترتب على هذا الاهتمام من الدخول فى المسألة السياسية الاصلية وهى مسألة الجلاء ولذلك لم يسمح لمصر أن يكون لها مندوب يتمتع بحقوق بقية المندوبين بل قضى التصريح الدولى بأن يكون لممثل مصر صوت استشارى فقط مع أن القناة ملك لمصر وتجتاز أرضا مصرية ولولا الايدى المصرية لما خرج هذا المشروع الى حيز الوجود وهكذا تأبى السياسة الظالمة الا الاجحاف بحقوق مصر ومعاكسة أمانيها وتأبى الظروف السيئة الا أن تخدم السياسة الاستعمارية الانجليزية وتأبى الدول الا أن تنساق وراء ألاعيب انجلترا ومناوراتها

ولا يفوتنا معنى تنازع انجلترا وفرنسا على اختيار المدينة التى تجرى فيها هذه المفاوضات لما هو معروف من ان الجو السياسى لمكان المفاوضات قد يكون له فى بعض الظروف تأثير خاص فى المفاوضين فيجب ان يحتاط له بجميع المعدات السياسية التى تجعل المفاوض بمنجاة من تأثيره

ولقد جربنا خطر مثل هذا الجو على مفاوضات الوفد الاولى وكانت هذه التجربة من العوامل الكبرى التى دفعتنا الى المعارضة فى أجراء أية مفاوضة قبل ايجاد أساس صالح لها من الوجهة المصرية

على اننا نكتفى من هذا الحادث التاريخى بالاشارة الى العبرة المترتبة
ه وننتقل الى اتمام حوادث المفاوضات الخاصة بقناة السويس

اول اجتماع للجنة

ففى يوم ٣٠ مارس اجتمعت لجنة قناة السويس بمدينة باريس وفاقا
صريح الدولى الموقع عليه فى ١٧ مارس وكان حاضرا هذا الاجتماع ممثلو
نيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وانجلترا وايطاليا وهولانده وروسيا
كيا ومصر على ان يكون رأى مندوبها استشاريا فقط

فافتتح الجلسة المسيو جول فيرى ثم اختير المسيو بيللو أول المندبين
رنسيين رئيسا للجنة فتكلم عن مهمة هذه اللجنة وأشار الى تصريح ١٧
رس فلفت أول المندوبين الانجليز نظره الى قاعدة المفاوضة فاعترف بأن
ذه القاعدة هى منشور اللورد جرنفيل الصادر فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ولعل فى ملاحظة المندوب الانجليزى مايؤيد رأى القائلين بوجوب
لاتفاق على قاعدة للمفاوضات قبل الدخول فيها وما يثبت ان نظرية
بديل الاساس أو وضع أساس صالح قبل المفاوضة لم نخترعها من عندياتنا
انما هى قاعدة متفق عليها فى جميع المفاوضات التى يراد نجاحها وان
لصالحة كانت تقضى باتباعها ولكن أبت العوامل الشخصية الا ان
حاربنا فكان ماكان مما لافائدة من ترديده الآن

تبادل المشروعات

وعلى أثر هذه الخطب قدم المندوبون الانجليز مشروعاً مبنياً على
ساس منشور جرنفيل وعلى أثرهم قدم الفرنسيون مشروعاً آخر

ودارت المفاوضات بين مندوبى جميع الدول وشجر الخلاف على بعض المواد وكان أهم نقط هذا الخلاف ان انجلترا كانت تعارض فى ايجاد نص يتعلق بجلاء الجنود الانجليزية عن مصر وكانت تلح فى ابعاد هذه النقطة عن أحكام الاتفاقية

تأجيل اجتماعات اللجنة

وفى ١٣ يونيه انفضت اللجنة بعد ان وضعت مشروعاً أقره جميع المندوبين ماعدا مندوبى انجلترا وايطاليا فانهم أبدوا عليه بعض تحفظات

وقد أبلغ هذا المشروع الى الدول فى ٢٢ يونيه لابداء رأيها فى نقط الخلاف المعلقة فكانت انجلترا تبدى كثيراً من التسويف والمماطلة رجاء تأخير أعمال اللجنة وظلت أعمال اللجنة معطلة بسبب تسويف الانجليز الى ١٣ مارس سنة ١٨٨٦ ففى ذلك اليوم رأى المسيو فرسينيه أن يستحث انجلترا على استئناف المفاوضات فبعث الى سفير فرنسا فى لندن بالكتاب الآتى : —

(كتاب فرسينيه الى سفير فرنسا الذى يشرح فيه مماطلة انجلترا)

« علمت من خطابكم المؤرخ ١١ الجارى ان لورد روزبرى ردا على المذكرة التى سلمتموها اليه بخصوص استئناف المفاوضات بشأن تنظيم قناة السويس أعلمكم ان « اعتبارات متعددة » حملته على تأجيل دراسة هذه المسألة

ولا أستطيع الا أن أنسب رد لورد روزبرى عليكم لمحض سوء تفاهم لان مسألة نظام قناة السويس ليست فى الواقع ملكا لفرنسا أو لانجلترا وليس فى مقدور واحدة منهما التهرب منها . هذه المسألة ملك لأوروبا

نيعها وهى التى تولت أمرها عملياً فى اول سنة ١٨٨٥ بناء على طلب انجلترا
نفسها ووقع عقد دولى فى لوندره فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وبموجب هذا
العقد تعهدت الدول من ناحية بأنها تسهل وتضمن قرضاً كانت مصر فى
حاجة لعقده وتعهدت من ناحية أخرى بأنها تضمن باتفاق خاص نظام
حرية الملاحة فى قناة السويس . وتم الشق الاول من هذين التعهدين لان
لانجلترا فيه مصلحة خاصة . أما الشق الثانى الذى يهم العالم أجمع فقد بدأ
الكلام فيه واجتمعت لجنة فى باريس فى ٣٠ مارس حضرها ممثلو انجلترا
وبعد مباحثات دامت شهرين ونصف شهر انتهى الامر فى ١٣ يونيه
المشروعين اللذين تعرفهما وفى هذا الوقت لم تترك الاعمال وانما أجلت بسبب
استقالة وزارة مستر غلادستون ولما ان استشرنا الدول عما سيعمل بعد
ذلك كان جوابها انه للوصول الى نص نهائى يحسن أن تستمر المفاوضات
بين حكومة وحكومة وفى النهاية تستطيع انجلترا وفرنسا أن تعرضا
على الدول الاخرى النص الذى وقع عليه الاتفاق بينهما وواجب الحكومتين
اذاً أن تضعا هذا النص او على الاقل ان تحاولا وضعه » (وبعد ان سرد
دعواته المتعددة والاسباب التى تذرع بها لورد سالسبورى لرفضها قال)
« ان الوزارة الجديدة ليس لديها نفس الاسباب لان رئيسها مطاع على
المسألة هو الذى أثارها ويراها عند الحد الذى تركها فيه وان أوروبا
اكثر هدوءاً مما كانت عليه قبل عام ولا يستطيع احد أن يفهم سبب
تأجيل جديد ويحق لاوروبا أن تطلب منا حساباً عن توكيل وضعته فى
ايدينا والظاهر اننا تعمدنا اغفال امره

وانا لشديدو الادراك لما علينا من مسئولية فلا نستطيع البقاء فى

حال تردد كهذه وانا نرجو وزارة صاحبة الجلالة البريطانية أن تساعدنا في ازالة ما في الموقف من تردد وغموض واذا كان لابد لها من بضعة أيام لاستئناف البحث فنحن مستعدون لان نرجىء الى وقت قريب ارسال النص الذى أعددناه والذى نعتقد انه يوافق مطالب الحكومة الانجليزية اما اذا كان الامر على النقيض من ذلك ولاسباب ليس من شأننا التعمق فيها ترى وزارة مستر غلادستون ان من واجبها رفض مفاوضة كهذه فلم يبق علينا الا ان نطلع الدول التى اشتركت في اعمال لجنة باريس على جلية الامر وان نجعلها في مركز يسمح لها بأن تتخذ مايوافقها من اجراءآت وان ترسم لها ما تراه صالحا من خطط

ويمكنكم اذا رأيتم في ذلك فائدة ان تقرأوا هذا الخطاب على لورد رزوبرى وان تتركوا له صورة منه اذا رغب في ذلك »

*
* *

وقد أحدث هذا الكتاب الاثر المرغوب منه وقبلت انجلترا أن تعود الى المفاوضة واستؤنفت فعلا هذه المفاوضات ولكن الانجليز ساروا فيها ببطئهم المعروف الى نهاية شهر يوليه سنة ١٨٨٦ ففى ذلك الوقت سقطت وزارة جلادستون فانقطعت المفاوضات الى شهر سبتمبر ثم استؤنفت مرة أخرى بين اللورد سالسبورى والمسيو فريسينه ولكن الاخير استقال في ١١ ديسمبر من تلك السنة فخلفه المسيو فلورنس الذى استمر في المفاوضات مع الحكومة الانجليزية

الاتفاق بين فرنسا وانجلترا

وفى أوائل شهر اكتوبر سنة ١٨٨٧ قصد اللورد سالسبورى الى فرنسا فسارت المفاوضات بسرعة وتم الاتفاق بين الوزارة الفرنسية والوزارة الانجليزية على أحكام الاتفاق الذى يضمن حرية الملاحة فى قناة السويس وأبلغ مشروع هذا الاتفاق الى جميع الدول فدرسته وأقرت نصوصه

اتفاق الاستانة

وفى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وقع مندوبو الدول فى الاستانة على « الاتفاق الدولى الضامن لحيدة قناة السويس وحرية الملاحة فيها » وقد اشترك فى توقيع هذا الاتفاق كل من بريطانيا العظمى والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وروسيا والدولة العلية

أما نصوص هذا الاتفاق فمعروفة ولا حاجة بنا الى نشرها

تحفظ انجلترا

ولكن انجلترا التى ظلت تماطل فى المفاوضات أكثر من ثلاث سنوات لم تقتنع بهذا التسويف الطويل وأبت أن تسرى عليها أحكام هذه المعاهدة بالرغم من توقيعها عليها وأصرت على ابداء تحفظ من جهتها يجعل أحكام هذه المعاهدة فى حكم الملغاة بالنسبة لها

وقد نص على هذا التحفظ فى تلغراف بعث به اللورد سالسبورى الى المستر ايجرتن القائم بأعمال السفارة الانجليزية فى باريس بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٧

وهذا ما جاء فيه « انى عند تقديم هذه الاقتراحات (التى قبلتها الدول

فيما بعد وصارت الاتفاقية الضامنة لحياد القناة) الى المسيو فلورنس أرى من واجبي أن أكرر التحفظ الذى أبداه السير جوليان بونسفوت فى نهاية جلسات اللجنة سنة ١٨٨٥ ولم يعترض عليه أحد وهـذا نص التحفظ المذكور

نص التحفظ

« يعتقد مندوبو بريطانيا العظمى وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة كنظام نهائى يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبهم تقديم تحفظ عام فيما يختص بتطبيق هذه النصوص ما دامت لا تتفق مع الحالة المؤقتة والحالة الاستثنائية اللتين تعيش فيهما مصر اليوم وما دام من شأنها عرقلة حرية العمل اللازمة لحكومتهم أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية »

موافقة فرنسا على هذا التحفظ

وقد وافقت فرنسا على هذا التحفظ وحفظت لنفسها الحق فى الاستفادة منه ما دام نافذ المفعول

وقد نص على ذلك فى خطاب بعث به المسيو فلورنس لمعتمد فرنسا فى مدينة الهاى بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧ وهذا ما ورد فيه

« قبل الرد على خطابكم المؤرخ ١٨ نوفمبر أردت أن أعرض على لورد سالسبورى ألفاظ الرد الذى كنت أزمعت ارساله جوابا على سؤال الحكومة الهولاندية وليس لدى لورد سالسبورى اعتراضات على النص الآتى الذى عرضته عليه

« رأت الحكومة البريطانية من المستحسن — ولم يقم على ذلك

اعتراض من الحكومة الفرنسية — أن تجدد فى الخطاب الذى أرسله لورد سالسبرى الى مستر ايجرتون، بتاريخ ٢١ أكتوبر الماضى التحفظات العامة التى قدمها السير جوليان بونسفوت عند ختام أعمال اللجنة سنة ١٨٨٥ وهذه التحفظات تنصرف على مشروع الاتفاق الحالى ويستنتج منها ان نصوص هذا الاتفاق الذى يحدد النظام النهائى المقصود منه ضمان حرية استعمال قناة السويس ليست الآن محلا للتطبيق الا اذا كانت متفقة مع حالة مصر الراهنة وهى الموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية ونصوص هذا الاتفاق لا تعرقل حرية عمل الحكومة البريطانية أثناء مدة الاحتلال وان حكومة الجمهورية اذا لم تبد اعتراضاً على هذا النص فما ذلك الا لانها تدرك انه وفاقاً للمبدأ الذى يعترف بمساواة الدول فى حقوقها وتعهداتها بشأن قناة السويس فهى بطبيعة الحال ستتمكن من الاستفادة من التحفظات الموضوعة وذلك طالما قضت الظروف بأن تبقى التحفظات نافذة المفعول »

معنى هذا التحفظ

ولا شك ان هذا التحفظ الذى أبدته انجلترا ليس له معنى الا ان السياسة الانجليزية أرادت أن تكون حرة فى خرق حيدة القناة اذا اقتضت ذلك مصلحتها الشخصية كما فعلت فى عام ١٨٨٢ لانها لا تبغى أن تسمع صوت احتجاج عليها كلما أقدمت على انتهاك حرمة القانون الدولى وقد نبهها موقفها فى سنة ١٨٨٢ الى ضرورة التخلص من مثل هذه الاعتراضات ولو رجعنا الى كتابات الصحف الانجليزية على اثر احتلال

الانجليز للقناة لوجدنا هذه الروح ماثلة فى تلك الكتابات

ففى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كتبت التيمس مقالا طويلا فى هذا الموضوع قالت فيه

« ان حرب مصر اظهرت لنا امراً جديراً بالاهتمام وهو توقع حدوث اضرار جسيمة بسبب النظام الحالى المختص بمراقبة القناة فقد وقف دى لسبس موقف الملك المستقل وخاطب الحكومة الانجليزية وضباطها المسئولين مخاطبة لا يقدم عليها الا قليل من الملوك وبدهى أن دولة عظيمة لا تقبل أن يعارض سياستها رئيس شركة تملك فيها اربعة ملايين من الجنيهات وتقوم بأربعة أخماس اعمالها كما انه لا يمكن أن يقع فى أى بوغاز مثل ما فعله دى لسبس من معارضته الشديدة فى انزال جنود الى البر بناء على أمر صادر من حاكم البلاد ابتغاء قمع ثورة قائمة ضد سلطته فالمسألة التى يجب ان نهتم بها الآن هى ايجاد الضمانات الكافية لمنع رئيس الشركة المستبد من معارضة أعمالنا . . . »

فمثل هذه الاقوال تفسر لنا الغرض الحقيقى الذى استهدفه الانجليز عندما وضعوا تحفظهم . على ان المستر « ماكنزى ولاس » صاحب كتاب « مصر والمسألة المصرية » كان أكثر صراحة من غيره فقد كتب فى سنة ١٨٨٣ عن قناة السويس وأهميتها للانجليز

ولما أشار الى ماعسى أن يوضع لهذه القناة من النظامات الدولية لم يخف حاجة انجلترا الى جعل هذه النظامات مرنة بقدر المستطاع حتى لا تكون عقبة كأداء تغل أيدى السياسة الانجليزية فى ساعة العمل وهذا بعض ماقاله :

« تكلمت الى الآن على قناة السويس باعتبارها طريقاً تجارياً عاماً ولكن القارىء لاينبغى أن يظن انى أغفل ان للقناة عندنا أهمية عظيمة جداً من الوجهة الحربية . واذا كنت أمسك القلم عن الخوض فى هذا الموضوع والافاضة فى بابه فذلك لانى لست من رجال الحرب ولا أنا كفء لتناوله ولأن رأيى فى هذا الموضوع ان من الحكمة « ترك الكلاب النائمة تغط »

« وما دامت لنا سيادة البحار وما دمنا قادرين على منع أى دولة أجنبية أخرى من ان تكون لها الغلبة سياسياً فى مصر فاننا نستطيع فى زمن الحرب أن نسيطر بطريقة فعلية على القناة بمدرعاتنا بدون أن تنتهك حقوق المحايدين ومصالحهم . وقد يميل بعض أساتذة القانون الدولى الى أعمال عقولهم ومواهبهم فى صوغ عقد جميل من القوانين المعقدة لتنظيم سلوك المحاربين فيما يتعلق بالقناة ولكنى لاأرى ان مزية تعود علينا من مثل هذه القوانين . وانى أستطيع أن أتصور كثيراً من القيود الثقيلة التى قد تفرضها علينا هذه القوانين . وقد تنشأ ظروف غير متوقعة تضطرنا الى العمل بنشاط عظيم . ونظراً لمثل هذا الاحتمال فان من المرغوب فيه أن تكون القيود التى يفرضها علينا القانون الدولى مرنة بقدر الطاقة »

الموافقة النهائية على اتفاقية الاستانة

وقد ظلت انجلترا متمسكة بتحفظها حتى دارت المخابرات بينها وبين فرنسا لعقد الاتفاق الودى المعروف وكان من نتائج هذا الاتفاق عدول

انجلترا عن هـذا التحفظ وتصديقها على الاتفاق الدولى بدون شرط ولا قيد فقد نصت المادة السادسة من اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ على « ان انجلترا توافق على أحكام المعاهدة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وعلى وضعها موضع التنفيذ وذلك لضمان حرية المرور فى قناة السويس الخ »

هل اتفاقية سنة ١٨٨٨

تكفل حيدة القناة

ولقد أثارت اتفاقية الاستانة بحث مسألة الحياد وهل النظام الموضوع للقناة يكفل لها الحياد أم لا فكان الجواب ان حيدة قناة السويس لم تتقرر مادام مسموحاً لبوارج المتحاربين باجتيازها ولقد قال الأستاذ دسبانيه فى هذه المسألة ما يأتى :

« ان قناة السويس ليست على الحياد بالمعنى المقصود من الكلمة مادامت البوارج الحربية حتى التابعة للمتحاربين تستطيع اجتيازها بحرية تامة . ولكن يصح أن يقال انها خاضعة لنظام خاص يحول دون اقفالها اقفالا يضر بمجموع الدول »

وقال العلامة بنفيس :

« ان اتفاقية الاستانة لم تكفل حيدة قناة السويس لان لفظ الحيدة لا يصلح للتعبير عن الحالة الدولية للقناة لانها لو كانت على الحياد لوجب منع مرور بوارج المتحاربين منها وما كان لفرنسا ولا لانجلترا ولا لاى دولة لها أملاك فى الشرق الاقصى كهولاندا ان تشترك فى عمل سياسى من شأنه منع سفن المتحاربين من اجتياز قناة السويس . ولقد أعرب المندوب الروسى فى خلال المفاوضات التى أدت الى اتفاقية الاستانة

عن تمنيه ان يكون البحر الاحمر خاضعا لنفس النظام الخاضعة له قناة السويس حتى يكون دخول القناة مضمونا من جهة الجنوب فى جميع الظروف ولكن مندوبى ايطاليا عارضوا بشدة هذا الاقتراح »

هل لاتفاقية الاستانة

قيمة من الوجهة العملية

ولو طرحنا جانبا هذه النظريات القانونية الدولية واكتفينا بالبحث فى المسألة من الوجهة العملية لوجدنا ان اتفاقية الاستانة — حتى بعد عدول انجلترا عن التحفظ الذى كانت أبدته — لاتكفل حرية الملاحة فى القناة ولاتعد ذات قيمة عملية مادام الانجليز مسيطرين على مصر

فالانجليز يستطيعون فى كل وقت منع اية سفينة لاية دولة من اجتياز القناة وما هذه الاتفاقية الا قصاصة ورق فى نظر انجلترا وهى لاتتردد فى تمزيقها عند ماتريد

ولقد أشار الى هذه الحقيقة كثير من الكتاب والسياسيين ومنهم المسيو فريسينيه فقد قال عند كلامه على اتفاقية الاستانة وتحفظ انجلترا عليها

« اذا دخلت انجلترا فى حرب مع غيرها فانها تستطيع ان تضع يدها على القناة بالرغم من جميع المعاهدات . نعم تستطيع ذلك لان لها قوة فى هذه الجهة ولانها تقبض على البلاد المصرية ولان النصوص القانونية لاتعد فى مثل تلك الظروف الا سداً ضئيلا وعلى ذلك فان اتفاقية ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ لايمكن اصلاحها ولا يجوز إلا الاكتفاء بحذف التحفظ

لذى أبدته انجلترا (وهو ماتم فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) بل يجب حذف الاحتلال نفسه لانه مادام قائما فلا ضمان لحرية المرور فى القناة بل ان انجلترا تظل فى الحقيقة سيدة هذا الممر بدون شك ولا ريب »

وقال العلامة بنفيس أيضا

« ما قيمة اتفاقية الاستانة اذا اشتبكت انجلترا يوماً ما فى حرب وكانت مصر فى قبضتها ؟ ان خطة بريطانيا العظمى فى خلال الحروب البحرية التى نشبت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ونظريات بعض رجال حكومتها تدعو لكثير من الشكوك والمخاوف »

وقال الاستاذ نوتوفتش فى الفصل الذى كتبه على قناة السويس بمؤلفه « اوربا ومصر »

« ماذا يكون تأثير قطعة الورق التى كتبت فيها معاهدة ١٨٨٨ اذا شعرت انجلترا — المتسلطة على مصر ومرافىء الاسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية — بحاجتها الى اغلاق القناة فى وجه جميع السفن أو اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدائها وهى تشق المياه المصرية »

وقال أيضا

« ان الانجليز يحتلون القناة احتلالا حربيا ومن أجل ذلك فهم ينظرون الى معاهدة ١٨٨٨ بكل سكينة واطمئنان وقد اعترف مندوبو الدول الذين وقعوها بأنهم فعلوا امراً لافائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة أبرمت بقصد أن تخرق احكامها وتنتهك حرمتها فلا بد ان تكون هذه ولاسيما فى وقت الحرب »

مفاوضات سبوللر Spuller

سنة ١٨٨٩ بمناسبة تحويل الدين الممتاز

فرنسا تفتح من جديد مسألة الجلاء

انتهت مفاوضات درومندوولف ومفاوضات قناة السويس فى سنة ١٨٨٨ وظنت انجلترا ان باب المسألة المصرية سيظل مغلقا ولو عدة أعوام ولكن الحوادث مالبثت ان فتحت هذا الباب من جديد مرة أخرى

ففى أوائل سنة ١٨٨٩ كانت المالية المصرية قد توطدت بفضل صندوق الدين وصار فى امكان مصر وقتئذ ان تحصل على اموال بفائدة أقل من الفائدة التى كانت تدفعها لديونها فاتجهت الافكار الى تحويل بعض الديون المصرية ولكن هذا التحويل كان يستدعى مصادقة الدول للحصول منها على تغيير قانون التصفية بحيث يصبح التعديل ملزما للدائنين الاجانب

منشور الحكومة المصرية للدول

ومن أجل ذلك أرسل وزير المالية المصرية فى خلال شهر مايو سنة ١٨٨٩ منشورا الى ممثلى الدول يشرح فيه رغبة الحكومة المصرية فى الاستفادة من تحسن الظروف المالية والحصول على وفورات من طريق تحويل الدين الممتاز

وكان من المتوقع ان لا يصادف هذا الطلب شيئا كثيرا من المعارضة وان لا تدخل السياسة فى الموضوع ولكن فرنسا أرادت ان تنتهز هذه

الفرصة لفتح مسألة الجلاء مرة أخرى وكانت حجتها فى ذلك ان المسألة السياسية لايمكن فصلها عن المسألة المالية فى مصر

موقف فرنسا

وكان المسيو سبوللر هو وزير الخارجية فى فرنسا وقتئذ (١) وهو من المعروفين بالميل نحو مصر والاهتمام بمسألة الجلاء ولذلك ما كاد يتولى هذا المنصب حتى بعث الى لورد سالسبورى فى ٦ ابريل يقول له « ان سكوت الحكومة الفرنسية لايفيد مطلقا موافقتها على الاحتلال الانجليزى »

ولما جاءت مسألة تحويل الدين المصرى أخذ يعمل بجد لتحريك مسألة الجلاء وأعلن فى اول الامر انه لايوافق على هذا التحويل الا اذا حددت انجلترا تاريخ جلائها عن مصر . وهذا تفصيل المفاوضات التى دارت فى هذا الشأن

حان وقت الجلاء

فى أول يونيه أخبر مسيو سبوللر لورد سالسبورى ان فرنسا لاتنظر الى التحويل كعمل مالى محض قائلا : « ان المسائل المالية لم تعتبر أبداً فى مصر منفصلة عن المسائل السياسية وان هذا التمييز قد لايكون له محل اليوم لان مشروع التحويل دليل قاطع على حظ مصر من التقدم السياسى والتقدم الاقتصادى والذى يخيل الينا الآن «ان قد جاءت الساعة لان تنفذ انجلترا الوعود التى قطعتها لنا مراراً وتكراراً بالجلاء »

---

(١) تولى هذا المنصب فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٩ ولبث فيه الى ١٤ مارس سنة ١٨٩٠

رد سالسبورى

فأجاب اللورد سالسبورى فى ٥ يونيه بأن التحسن المالى انما يرجع أمره الى عمل انجلترا فاذا انجلت عن البلاد ذهب التحسن بذهابها كما ان مجرد الاعلان بانسحاب الجنود البريطانية يجعل التحويل مستحيلا لانعدام الضمان وعلى كل حال فان الأمن لم يستتب بعد بالشكل الذى يصورونه لان اغارات الدراويش لاتفتأ محلا للخطر

هذه خلاصة جواب اللورد سالسبورى وقد تهرب فيه من مسألة الجلاء وتناسى ماقطعته حكومته من العهود والوعود فى هذا الصدد وتذرع بحجة من الحجج الاستعمارية المألوفة للقول بعدم الجلاء وهى حجة « الخطر المهدوى » وقد كانت السياسة الانجليزية فى بدء الاحتلال تتذرع بخطر الثورة العرابية فلما فقدت هذه الحجة قيمتها لم تتردد فى اكتشاف خطر آخر وقد قال الاستاذ كوشرى فى هذا الموضوع

« ان شبح الخطر المهدوى هو الذى تعهدته بريطانيا العظمى بكل عنايتها وكانت تبرزه مجسما كلما طلب من حكومة الملكة أن تؤدى حسابا عن عملها فى وادى النيل »

على ان زوال هذا الخطر فيما بعد لم يحمل انجلترا على البر بوعودها بل استمرت تغتصب حقوقنا وتسلبنا حريتنا بحجة أخرى هى دعوى تمدين المصريين واعدادهم لحكم أنفسهم بأنفسهم !! فاذا نظرنا الى أعمالها وجدناها مناقضة كل المناقضة لما تدعيه لنفسها من مهمة تقوم بها فى مصر ويكفى انها الغت مجلسنا النيابى وحاربت التعليم بكل الوسائل وحشرت

الانجليز فى الوظائف وجعلتهم بمثابة الحكام الآمرين حتى ولو كانوا مرؤوسين للمصريين

على ان هذا ليس وقت الرد على دعاوى سالسبورى فلننظر الآن فيما تم من أمر هذه المفاوضات

المناقشة فى البرلمان الفرنسى

ففى ٤ يونيه طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس نواب فرنسا وكان مثيرها هو المسيو فيلكس فور الذى صار فيما بعد رئيساً للجمهورية فقد وجه الى المسيو سبوللر السؤال الآتى :

« ان مصر بلد البقرات السمان والبقرات العجاف وان زمن الرخاء الذى ترتع فيه البقرات السمان قد يكون قصير الأمد فهل تستطيع مصر مع ذلك تحويل دينها ؟

الجواب على هذا السؤال بالايجاب القاطع من الوجهة النظرية المحضة الا ان متشرعين عديدين ينكرون عليها هذا الحق . فهل وصلت الحكومة الفرنسية طلبات خاصة بهذا التحويل وهل أرسل مثلها الى الدول العظمى التى وقعت على معاهدة لوندره فى ١٨٨٥ ؟ ان لفرنسا أكبر مصلحة فى هذا الشأن من أى كائن آخر لان تجارتها فى مصر نقصت نقصاً عظيما منذ الاحتلال الانجليزى وكان المنتظر طبقاً لاقوال وزارة لوندره أن ينتهى هذا الاحتلال فى وقت قريب فاذا كان التحويل ممكناً والامن مستتبا فمن المحتم اذاً جلاء الجنود الانجليزية عن مصر »

وقد أجاب مسيو سبوللر على هذا السؤال بقوله :

« ان باب المفاوضات بخصوص هذا التحويل قد فتح فعلا وان

الحكومة الفرنسية لم تنقطع عن الالمام بسيرها وان قدوصلها الدكريتو الخديوى الخاص بها »

وبعد ان شرح مطالب الحكومة المصرية الخاصة بتحويل الديون ختم تصريحه بما يأتى :

« سواء أكان من الوجهة القانونية عن كفاءة مصر لاجراءتحويل أم من وجهة النتائج التى تترتب على هذا العمل فان فرنسا ليست على استعداد لابداء رأيها قبل فحص المسالة فحصاً دقيقاً ناظرة الى التعهدات المتعددة التى قطعتها بريطانيا العظمى ولا شك ان المفاوضة مع مصر المستقلة بشئون نفسها أو مع مصر التى تحتلها الجنود الانجليزية أمران يستدعيان اعتبارات مختلفة »

حملة الصحف الانجليزية

وقد قوبلت سياسة المسيو سبوللر بالطعن المرّ فى الصحافة الانجليزية لان سياسة الاستعمار لم ترض عن تحريك مسألة الجلاء فى مثل تلك الظروف وكانت تريد الاقتصار على بحث الشؤون المالية

وذهبت بعض الصحف وقتئذ الى كشف الغطاء عن نيات انجلترا الحقيقية فقالت ان الانجليز لا ينوون الجلاء عن مصر ثم أخذت توجه اللوم الى المستر غلادستون لأنه نفى فكرة الفتح عن انجلترا عند احتلال مصر وبذلك كان سبباً فى مضايقة حلفائه فى الحكم لانه قيدهم بوعوده وعهوده !!

احتفاظ فرنسا بموقفها

ولكن هذه الحملة لم تغير موقف الحكومة الفرنسية وفي ٧ يونيه

أرسل سبوللر تلغرافاً الى المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندن يذكر فيه تاريخ المفاوضات التى جرت سنة ١٨٨٤ ووعود انجلترا بالجلاء فى سنة ١٨٨٨ وانه مادامت الحالة تسمح باجراء تحويل فى الديون المصرية فهذا دليل على ان الثقة كبيرة فى مستقبل مصر اذا تركت وشأنها وعلى ذلك فان فرنسا تدهش كثيراً عندماترى ان هذه الثقة لاوجود لها عند الانجليز وكان يجب أن توجد وان يترتب عليها الجلاء تنفيذاً للوعود المتكررة

وقد دار الحديث فى هذا الشأن بين اللورد سالسبورى والسفير الفرنسى فقال الاول « ان الحكومة الفرنسية لاتقدر التضحيات التى بذلتها انجلترا حق قدرها وان وزراء الملكة يرفضون ربط مسألة الجلاء بمسألة تحويل الدين »

وقد ترتب على هذا الجواب ان المسيو سبوللر أصر على رفض اقتراحات الانجليز فيما يتعلق بهذا التحويل

عرض جديد من الحكومة الانجليزية

فلم تيأس السياسة الانجليزية من هذا الرفض وعادت الى المفاوضة مقدمة شيئاً جديدا بمثابة رشوة للحكومة الفرنسية ابتغاء تحويلها عن موقفها وهذا الشىء الجديد هو تنازل انجلترا عن التحفظ الخاص بقناة السويس الذى ابدته الحكومة الانجليزية وطلبت به ان احكام اتفاقية الاستانة لاتطبق على انجلترا الا اذا كانت متفقة مع الحالة التى فيها مصر وقتئذ والموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية

فرفض المسيو سبوللر هذا العرض الجديد قائلا فى خطابه الذى بعث به الى المسيو وادنجتن فى ٢١ يونيه

« اننا على النقيض من ذلك نتمسك بهذا التحفظ (الذى أصبح لفرنسا الحق فى الاستفادة منه) لانه ليست من مصلحتنا ان تكون قناة السويس متمتعة بنظام الحيدة من الوجهة العسكرية مادام الانجليز محتلين مصر على ان مسائل النصوص لايصح ان يقام لها وزن امام الاحتلال الفعلى وفضلا عن ذلك فان هذا التحفظ الذى تريد انجلترا التخلص منه يتضمن اعترافها الصريح بان مركزها فى مصر مؤقت واستثنائى فهو من هذه الوجهة فى مصلحتنا »

وقد كان هذا الجواب حاسما قاطعا وظل الطريق مسدودا امام محاولات السياسة الانجليزية

سقوط الوزارة الفرنسية
وتغيير المسيو سبوللر

وقد بقيت المساعى تبذل فى هذا السبيل بقية عام ١٨٨٩ وأوائل عام ١٨٩٠ حتى سقطت الوزارة الفرنسية التى كان يرأسها المسيو تيرار وكان فيها المسيو سبوللر وزيرا للخارجية وذلك فى ١٤ مارس سنة ١٨٩٠

وقد عاد المسيو فريسينيه رئيساً للوزارة للمرة الرابعة وحل المسيو ريبو محل سبوللر فى وزارة الخارجية فانفتح الطريق فى وجه السياسة الانجليزية وذللت العقبات التى كانت تعترضها فى عهد المسيو سبوللر لان الوزارة الجديدة لم تتمسك بموقف الوزارة السالفة بل سرعان ماقبلت

اقتراحات الحكومة الانجليزية وفصلت المسألة السياسية عن المسألة المالية ولم تعارض فى التحويل واقتصر طلبها على أمرين ثانويين (اولا) ان الوفورات الناتجة من تحويل الدين تودع فى خزينة صندوق الدين الى ان تتقرر طريقة استعمالها باتفاق بين الحكومة المصرية والدول الموقعة على معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ (ثانياً) ان الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين تبقى بدون سداد شىء من أصلها الى سنة ١٩٠٥ اى لمدة خمسة عشر عاما

انتهاء المفاوضات وتحويل الدين

وبناء على ذلك انتهت المفاوضات بقبول الدول تحويل الدين وصدر فى ٦ يونيه و٧ يونيه سنة ١٨٩٠ الدكريتات الخديوية الخاصة بهذا الموضوع وهذا أهم ماقضت به

(أولا) تحويل الدين الممتاز من ٥ ٪ الى ٣ ½ ٪ (ثانيا) تحويل دين الدائرة السنية من ٥ ٪ الى ٤ ٪ (ثالثا) التصريح بتحويل دين الدومين من ٥ ٪ الى ٤ ¼ ٪ (رابعا) ايداع الوفورات الناتجة عن تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية وقرض الدومين فى خزينة صندوق الدين مع تخويله الحق فى تشغيلها بسندات من الديون المصرية والمبالغ المتجمعة بهذه الطريقة تقيد بحساب خاص يسمى «مال الوفورات الناتجة عن تحويل الدين» (خامسا) ابقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة كاملة بدون سداد شىء من أصلها الا بطريق الاستهلاك الخ الخ

وكان ربح مصر من جراء هذه العملية انقاص ماتدفعه من فوائد الديون مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه كل سنة

ابعاد المسألة السياسية

وبذلك نجحت السياسة الانجليزية فى ابعاد المسألة السياسية من هذه المفاوضات ومن الغريب ان المسيو فرسينيه لم يحاول الدفاع عن موقف وزارته فى هذه المسألة مع انها تمت فى عهده بل ان من يقرأ كتابه يظن ان تحويل الدين تم فى عهد المسيو سبوللر فقد اكتفى فى هذه المسألة بقوله ان المسيو سبوللر حاول فتح مسألة الجلاء فلم ينجح دون ان يشير الى ان وزارته هى التى رجعت القهقرى ولم تستمر على اتباع خطة سبوللر ولقد أثبت المسيو كوشرى في كتابه عن المسألة المصرية خطأ السياسة الفرنسية فى عهد وزارة فرسينيه — ريبو وقال فى هذا الصدد

« لقد كنا نريد ان نحصل من انجلترا على امتيازات ولكننا انتهينا بأن كنا الذين أعطيناها هذه الامتيازات كما اننا تنازلنا عن تأييد مصالح حملة الدين من الفرنسيين بدلا من الدفاع عنها وكانت ثالثة الاثافى اننا بدلا من تعليق تحويل الدين على الجلاء نفضنا يدنا من المسألة الاخيرة وطرحناها فى زوايا النسيان والاهمال »

مفاوضات ١٨٩٠ - ١٨٩٢

السياسة الانجليزية والخديوى عباس الثانى

أرادت الحكومة التركية أن تفتح باب المسألة المصرية فى أوائل سنة ١٨٩٠ فذهب سفيرها فى باريس أسعد باشا الى المسيو ريبو وزير الخارجية فى وزارة فرسينيه التى تكلمنا عنها فى الفصل السابق وكان ذلك فى ١٦ ابريل من السنة التى نحن بصددها ووجه الى الوزير السؤالين الآتيين :

أولا — هل الحكومة الفرنسية مستعدة أن تجدد بالكتابة تصريحها الذى صرحت به فى سنة ١٨٨٧ وهو انه فى حالة جلاء الجنود الانجليزية عن مصر لاتحاول الجنود الفرنسية احتلال وادى النيل بدلا عنها؟

ثانياً — هل يستطيع جلالة السلطان استخدام هذا التصريح لفتح باب المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية ؟

فكان جواب المسيو ريبو بالايجاب على هذين السؤالين

وقد ظنت الحكومة الفرنسية وقتئذ ان المفاوضات لاتلبث أن تفتح بين الباب العالى والوزارة الانجليزية وان فرنسا لابد أن تدعى للاشتراك فيها وأرسلت الى سفيرها المسيو وادنجتن تطلب منه أن يجس الطريق ويبحث عن استعداد الحكومة الانجليزية فى هذا الشأن

تمسك انجلترا باتفاقية وولف

وقد تبين من محادثات المسيو وادنجتن مع اللورد سالسبورى ان الحكومة الانجليزية لاتزال متعلقة باتفاقية درومند وولف وانها

مستعدة لحل المسألة المصرية على أساس هـذه الاتفاقية لما هو معلوم بطبيعة الحال من انهـا فى مصلحة السياسة الانجليزية التى كانت تسعى لتسويغ مركزها فى مصر وصبغه بصبغة شبيهة بالشرعية

وفى ٢٩ ابريل أرسـل السفير الفرنسى تلغرافا الى حكومته ضمنه خلاصة هذه المحادثات فقال :

« لقد اكدت للورد سالسبورى انى وجدت لدى الوزارة الفرنسية رغبة اكيدة فى الوصول الى اتفاق مع انجلترا على شئون مصر اذا امكن تحقيق هـذا الاتفاق بشروط شريفة للبلدين وطلبت منه ان ينبئنى عن القاعدة التى يريد أن يجرى عليها البحث اليوم فاجابنى ان اتفاقية وولف هى أقل شىء استطاع ان يحمل زملاءه على قبوله ثم اخـذ يطنب فى وصف السعادة التى تتمتع بها مصر قائلا انها نتيجة الادارة الانجليزية ثم اكد اللورد سالسبورى ان الحـالة لم يطرأ عليها تغيير منـذ مفاوضات الاستانة وانه لايستطيع أن يقبل شيئاً اقل من اتفاقية وولف على أنه لم يقل لى شيئاً من شأنه اقفال باب المفاوضات »

انقطاع المفاوضات اكثر من عامين

فلما رأت الحكومة الفرنسية ان انجلترا لاتزال متمسكة باتفاقيـة وولف ولا تقبل ادخال أى تعديل فيها لم تحاول فتح باب المفاوضات من جديد فى مسالة مصر وظلت هذه المسألة مهملة لايحاول أحد تحريكها أكثر من عامين اى من شهر مايو سنة ١٨٩٠ الى شهر اكتوبر سنة ١٨٩٢ وفى خلال هذه المدة سقطت وزارة فريسينيه فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٢

وحلت محلها وزارة المسيو لوبيه وبقى المسيو ريبو وزيرا للخارجية ودخل المسيو فريسينيه فى الوزارة باعتباره وزيرا للحربية

وسقطت أيضاً وزارة سالسبورى فى انجلترا وخلفتها وزارة غلادستون فى ١٦ اغسطس سنة ١٨٩٢ وكان اللورد روزبرى وزيرا للخارجية فى هذه الوزارة

محاولة فتح المفاوضات
سنة ١٨٩٢

وقد خيل لوزارة المسيو لوبيه ان عودة غلادستون من شأنها تسهيل مهمة المفاوضات فكلفت سفيرها فى لندن المسيو وادنجتون بمحادثة رئيس الوزارة الانجليزية فى ذلك فقصد اليه فى أول نوفمبر سنة ١٨٩٢ وسأله عما اذا كان مستعدا لاستئناف المفاوضات التى انقطعت منذ مدة طويلة بشأن المسائل المصرية

فأجاب غلادستون على الفور قائلا « على أى قاعدة تريد استئناف المفاوضات ؟ »

فقال له السفير الفرنسى « اننا لم نصل بعد الى هذه النقطة وكل ما اريد الوقوف عليه هو معرفة استعداد الحكومة الانجليزية لفتح هذه المسألة بروح ودية ومناقشتها مع حكومة الجمهورية »

فأجاب رئيس الوزارة الانجليزية بأنه يأسف لفشل المفاوضات التى كانت دائرة فى سنة ١٨٨٤ بين اللورد جرنفيل والسفير الفرنسى ثم ختم تصريحه بقوله « ان المسألة من الاهمية الكبرى بحيث لايستطيع ان

يبدى فيها رأيا قبل مشاورة زملائه وانه لا يلبث ان يطلع السفير الفرنسى على الخطة التى نقررها الحكومة »

ماذا حدث بعد ذلك

وعلى أثر هذه الحادثة أخذت انجلترا تماطل فى استئناف المفاوضات وظلت متمسكة كما كان شأنها فى الماضى باتفاقية درومند وولف فكان هذا التمسك من جانبها داعيا لفتور المساعى التى كانت فرنسا تبذلها في هذا السبيل

وفضلا عن ذلك فان سمو الخديوى السابق عباس الثانى كان قد اعتلى عرش مصر فى ٨ يناير سنة ١٨٩٢ وبدأت المشادة بينه وبين السياسة الانجليزية فى اوائل سنة ١٨٩٣ فانصرفت انجلترا الى الاشتغال بما يخلصها من هذا الموقف ولم تعد تفكر فى فتح باب المفاوضات فى المسألة المصرية خوفا من أن يزيد موقفها حرجا

مايقوله وادنجتن وفريسينيه

وفى ١١ يناير سنة ١٨٩٣ ترك فريسينيه الوزارة ولكنه ظل عالما بأمر المفاوضات بين فرنسا وانجلترا بواسطة صديقه المسيو وادنجتن وقد افرد فريسينيه فصلا خاصا للمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع فى كتابه عن المسألة المصرية لانرى بأسا من ايراده لاهمية مااحتواه قال

« يؤخذ من المعلومات التى استجمعتها من فم مسيو وادنجتون نفسه ان كلا الطرفين (الوزارة الانجليزية والوزارة الفرنسية) لم يظهر رغبة شديدة فى استئناف الحديث ولقد ثبت للحكومة الفرنسية انه رغماً مما

ظهر من استعداد مستر غلادستون للاتفاق فان الوزارة البريطانية كانت قليلة الميل الى ترك موضوع اتفاق درومند وولف وعلى ذلك لم يكن من المستحسن الالحاح فى هذا الباب . وقد يفسر الى حد مخصوص عدم اهتمام الوزراء الانجليز فانهم كانوا يشعرون بمضايقات كبيرة بسبب خطة الخديو الجديد عباس باشا وما كانوا يريدون ان يزيدوا فيها بتحريك مسألة الجلاء

ولما ان دعى الخديو عباس لارتقاء عرش مصر مكان والده الخديو توفيق الذى مات فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ أظهر من اليوم الاول علامات الاستقلال والابتعاد عن أسياد بلاده الحاليين وقد مكنتنى المصادفات من مقابلته رسميا فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٩١ عند وصوله الى باريس والذى بدا لى اذ ذاك انه صريح القول ماضى العزيمة ورغما من صغر سنه فانه كان واقفاً تماما على أمور فرنسا التى كانت تثير عطفه وحبه فى الاستطلاع . وعلى ذلك لم أدهش كثيرا لما علمت بالسحب التى قامت بينه وبين الانجليز حماته وان ما أظهرناه له من التلطف اذ أمرنا أسطولنا بأن يحييه فى الاسكندرية وأنعمنا عليه بالوشاح الاكبر للجيون دونور كان سبباً فى تخوف الانجليز لانهم لم يكونوا بعيدين عن الاقتناع بأننا نشجع الخديو الشاب سراً وان هذا الشعور يبدو جليا فى تلغراف أرسله لورد روزبرى الى لورد كرومر فى ١٦ فبراير سنة ١٨٩٣ وهذا بعض ماجاء فيه : «... قد يكون محتملا انه من العبث أو مما لا فائدة فيه أن نبحث الى أى حد هذا القرار (اقالة الخديو لأربعة من الوزراء منهم الرئيس) يرجع الى عمل الخديوى الشخصى أو انه أوعز اليه به وحرض عليه من آخرين لانه من البديهى ان هذا

لقرار يؤدى بطبيعته الى تغيير فجائى كامل فى العلاقات التى وجدت بين الحكومتين الانجليزية والمصرية أثناء السنوات العشر الماضية ويغير صبغة احتلالنا وتدخلنا الاول » ثم احتج الوزير على دعوى الخديو أن يبدل بمحض ارادته فى موظفى الحكومة قائلا : « ولو أمكن اقالة رئيس الوزارة ومديرى المصالح الأخرى الكبيرة بمثل هذه البساطة وبدون أن يقام وزن لمشورات انجلترا فانه لايكون هناك سبيل بعد لمنع اقالة جميع الموظفين الآخرين أوروبيين كانوا أو مصريين لمجرد ان الحظ لم يسعدهم بأن يوافقوا على الآراء السائدة الآن أولا لأن فى اقالتهم فرصة سانحة لتثبيت الحكم المطلق وليس من المبالغ فيه اذن القول بأنه سيكون كل البناء الذى تعبنا وجاهدنا أثناء تلك السنوات العشرة لاقامته تحت رحمة الشهوة والدسيسة وفى ذلك سرعة هدمه هدماً لامفر منه » وفى خاتمة التلغراف أشار لورد روزبرى بطريقة « نظرية » الى احتمال سحب الجنود البريطانية قائلا : « اذا قامت صعوبات جديدة فقد تتغير ظروف الاحتلال الانجليزى وعندئذ نتساءل اذا لم يكن الأوفق أن نغير سياستنا وفاقاً لذلك ، نتساءل عما اذا كان من واجبنا استبقاء الاحتلال على الرغم من أغلبية سكان البلاد العظمى او اذا لم يكن الاوفق أن نضع حداً للاحتلال ... ليس من المفيد الآن مناقشة الاقتراحات التى سيكون من المرغوب فيه تقديمها (للباب العالى وللدول) أو محاولة توقع نتائجها ولكننا نستطيع على الأقل أن نقطع بكل تأكيد بأن مصر لايمكنها بأى حال من الأحوال أن تتخلى عن المراقبة الأوربية وان هذه المراقبة قد يمكن تطبيقها بطريقة أدق وأشد من الطريقة المتبعة الآن . ليس

هذا الاحتمال قريب الوقوع ولكننا مضطرون لان نبحث فيه بصفة واضحة بسبب الحوادث الاخيرة » يدل هذا الكلام المبهم ابهاماً متعمداً على حالة مضطربة كما يعرب عن شعور يقرب من الغضب استولى على الوزارة البريطانية . وما كانت مفاوضات لتفتح فى مثل هذه الظروف » اهـ

*
* *

هذا مايقوله المسيو فريسينيه عن الأسباب التى أدت الى وقف المفاوضات بين فرنسا وانجلترا بشأن المسألة المصرية وهى تتلخص كما قدمنا فى أمرين الأول تمسك انجلترا باتفاقية وولف التى كانت فرنسا تعارض فيها . والثانى موقف الخديو عباس الثانى حيال السياسة الانجليزية ولا بد لنا من شرح هذا الموقف حتى يكون القارىء ملماً بتلك الحوادث التى كانت فى وقت من الاوقات سبباً فى توتر العلاقات بين فرنسا وانجلترا ولا سيما ان فريسينيه لم يفعل سوى الاشارة اليها دون أن يأتى على مقدماتها ونتائجها مع انها تعد من أهم الأزمات السياسية التى وقعت فى مصر

ويذهب كثير من السياسيين الى ان هذه الأزمة كان جديراً بها أن تشجع فرنسا على السعى فى حل المسألة المصرية بحمل انجلترا على الجلاء وخصوصاً بعد ان اشترك البرلمان الفرنسى فى مناقشتها وكانت نتيجة هذه المناقشات ان وزير الخارجية الفرنسية وعد المجلس فى ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ باستئناف المفاوضات فى المسألة المصرية كما سنبينه فيما يلى

ولكن هذا الوعد لم يتجاوز حد الكلام لسوء الحظ، وعلى ذلك فقد اهملت فرنسا الاستفادة من ذلك الظرف وتركت انجلترا تنفرد باستخدامه فى مصلحتها الاستعمارية

السياسة الانجليزية

فى عهد توفيق وعباس

على اننا قبل أن نشرح موقف الخديوى عباس حيال السياسة الانجليزية فى أول حكمه وهو الموقف الذى أشار اليه المسيو فريسينيه فيما تقدم لانرى مندوحة عن ان نأتى بكلمة نبين بها حقيقة الخطة التى كان الانجليز يسيرون عليها فى آخر عهد الخديوى توفيق حتى يمكن فهم المركز السياسى فى ذلك الوقت فهماً حقيقياً

كانت سياسة الانجليز قائمة على ما يسمونه بالفتح السلمى أى التغلغل شيئاً فشيئاً فى شؤون البلاد حتى تصبح يوماً ما فى قبضتهم دون أن تشعر الأمة بتلك اليد اللينة التى تعمل فى الخفاء والتى تنتهى فى آخر الأمر بخنق البلاد خنقاً تاماً والقضاء على كفاءتها واستقلالها وحريتها بغير ان تنفق فى هذا السبيل اى مجهود جدى

وقد ساعدها على ذلك ضعف السياسة التى كان الخديوى توفيق يسير عليها وكان أهم مظاهر التغلغل الانجليزى فى آخر أيام توفيق تعيين المستر سكوت مستشاراً للحقانية ففى أوائل سنة ١٨٩١ طلبت الحكومة الانجليزية تعيين مراقب انجليزى لاصلاح المحاكم الاهلية فعارضت وزارة رياض باشا فى هذا التعيين ولكن الخديوى توفيق تغلب على هذه المعارضة ونفذ طلب انجلترا وتعين المستر سكوت المذكور لاشغال هذا المنصب

ووضع تقريراً عن حالة المحاكم وضرورة تعيين مراقبين للقضاة فلم يوافق رياض باشا على هذا التقرير وكتب فخرى باشا وزير الحقانية وقتئذ تقريراً آخر يناقض تقرير المراقب الانجليزى

ولما اجتمع مجلس النظار فى ٢٢ يناير من السنة المذكورة قرر عقد لجنة لدرس التقرير فلم تتفق اللجنة على رأى حاسم وكان اختلافها سبباً فى تقوية مركز المستر سكوت فألحت انجلترا فى ضرورة تعيينه مستشاراً فابى رياض باشا وصمم على الاستقالة ولكن الخديوى توفيق منعه من ذلك وطلب منه البقاء فى منصبه ففعل وقرر مجلس النظار فى يوم ١٤ فبراير تعيين المستر سكوت مستشاراً وكانت هذه الجلسة تحت رياسة الخديوى توفيق وعلى اثر هذا التغيير استقال فخرى باشا من وزارة الحقانية ومالبث رياض باشا ان استقال أيضاً فى شهر مايو بالرغم من الحاح الكثيرين عليه فى البقاء ويقال ان رياض باشا منع المستر سكوت من حضور جلسة مجلس الوزراء فاستاء السير بارنج (اللورد كرومر) من هذا التصرف وطلب من الخديوى عزله وترتبت الاستقالة على هذا الحادث

وعلى كل حال فان وزارة رياض باشا ما كادت تسقط حتى خلفتها وزارة مصطفى فهمى باشا فكان هذا التعيين بمثابة انتصار لسياسة السير بارنج وما هى الا أشهر حتى توفى توفيق وخلفه عباس

فالظروف التى تولى فيها الخديوى عباس الحكم كانت ظروفاً سيئة لان السياسة الانجليزية كانت قد نجحت فى القبض على شؤون البلاد وتسيير الامور حسب ارادتها ومن هنا بدأ الصراع بينه وبين السير بارنج وكان صراعاً شديداً سنحاول ايراد بعض حوادثه فى الفصل الآتى

وقف المفاوضات مع الانجليز

على أثر خلافهم مع الخديوى عباس الثانى

كان الانجليز قد استوثقوا من السيطرة على الشئون المصرية من طريق الوزراء وكبار الموظفين المصريين الذين كانوا يعملون فى عهد توفيق باشا فقد كان هؤلاء يعتقدون أن ما يشير به معتمد انجلترا أو أى موظف انجليزى يعد أمراً واجب التنفيذ

فلما تولى عباس الثانى مقاليد الحكم فى البلاد انصرفت ميوله نحو التخلص من هذه الحالة وظهرت بوادر هذه الميول فى كثير من أقواله وأعماله فأظهرت السياسة الانجليزية دهشتها واستياءها من هذه الخطة لانها كانت تعتقد أن الخديو الشاب لا يعمد الى مناوأة دولة انجلترا القوية وكان أول مظهر من مظاهر استياء السياسة الانجليزية تلك الحملة الصحفية التى وجهت ضد الخديو فى انجلترا بايعاز — على ما يقول الكثيرون — من السير بارنج (لورد كرومر) وقد كان بعض هذه الصحف يكتب كتابات خارجة عن حد الذوق والآداب وكان يقصد بهذه المناورة اضعاف نفوذ الخديو وحمله على الاذعان والخضوع

ولكن هذه المناورة لم تنجح وأصر الخديوى على أن يدير شئون البلاد باستقلال

المعركة الاولى

فنشأ عن ذلك تصادم شديد بينه وبين اللورد كرومر ودارت المعركة الاولى حول مصطفى باشا فهمى فان الخديوى رأى نفسه بعيداً عن أعمال

حكومته وكانت الوكالة البريطانية هى مبعث الاحكام والاوامر وكأن الخديوى الحقيق لا يجلس فى عابدين وانما يجلس فى هذه الوكالة

فعمل عباس الثانى على التخلص من رئيس وزارته وكان اللورد كرومر عالما بهذه الرغبة ولكنه قاومها بكل شدة منذ أن اتصل به أمرها

وقد أشار الى ذلك فى كتابه الاخير عن عباس الثانى حيث قال « أن المسيو دى ريفرسو قنصل فرنسا الجنرال كان قد لمح لى بعد جلوس الخديوى بزمن قصير أنه يستحسن تعيين رئيس نظار آخر يكون أقوى عزيمة من مصطفى فهمى باشا ـ وقصده بذلك تعيين رجل يكون أقل ميلا للسياسة الانجليزية - فرفضت بالطبع كل تغيير »

وقال أيضا « ولما كنت غائبا عن مصر فى اكتوبر سنة ١٨٩٢ وكان المستر أرثور هاردنج قائما مقامى شكا الخديوى مرة اليه بأن المصريين يعتبرون مصطفى باشا فهمى انجليزيا فوق اللازم وليس مصريا الى الدرجة الكافية »

عزل مصطفى باشا فهمى

ولما رأى الخديوى ان مساعيه الودية لم تنجح وأن السياسة الانجليزية متمسكة ببقاء مصطفى باشا صمم على أن يقتحم المصاعب بنفسه فطلب من رئيس النظار أن يستقيل فكان جوابه فى رواية « أنه سيستشير لورد كرومر قبل تقديم الاستقالة » أما الرواية الأخرى التى رواها لورد كرومر نفسه فى كتابه فهى أنه قال للرسول « أن الأوفق للخديوى أن يستشير اللورد كرومر قبل أن يقرر أمرا نهائيا »

وعلى كل حال فان مصطفى باشا رفض تقديم الاستقالة فصدر الامر

بعزله وعين فخرى باشا رئيسا مكانه وكان ذلك فى اليوم الخامس عشر من شهر يناير سنة ١٨٩٣

فهاج لورد كرومر لهذا الحادث وقصد الى الخديوى بعد ظهر ذلك اليوم وأبدى له اعتراضه على هذه التصرفات فاجابه الخديوى بأنه فعل ماهو داخل فى دائرة سلطته الشرعية وأنه لايقبل أى اعتراض على عمله وقد قال لورد كرومر فى وصف هذه المقابلة

« فاستنتجت من لهجته انه يصعب جدا اقناعه فى العودة عن قراره على أنى تمكنت أن أحصل منه على وعد بأن تعيين الوزارة الجديدة لا ينشر فى الجريدة الرسمية الا بعد اعطائى الوقت الكافى للمفاوضة مع اللورد روزبرى »

المفاوضة بين كرومر وروزبرى

وعلى ذلك أخذ اللورد كرومر يفاوض اللورد روزبرى فى هذا الحادث وأشار الاول على الاخير بأن يرسل له برقية يستطيع أن يريها للخديوى « يذكر فيها بكل جلاء ان حكومة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الهامة مثل مسألة تغيير النظار وانه لا موجب للتغيير فى الوقت الحاضر وأن حكومة انجلترا لا تقره فى عزمه على تعيين فخرى باشا وطلب أيضا اعطاءه كل السلطة التى تخوله اتخاذ الوسائل اللازمة التى يرى وجوب اتخاذها لمنع التغيير »

وفى ١٦ يناير تلقى اللورد كرومر تلغرافا من وزير الخارجية الانجليزية بنفس التعليمات التى طلبها وهذا نصه

« ان حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة

مثل مسألة تغيير النظار وفى الوقت الحاضر لا يظهر أن هناك ضرورة للتغيير لذلك فاننا لا نستطيع أن نوافق على تعيين فخرى باشا »

وقد طلب اللورد روزبرى من اللورد كرومر تبليغ هذه الرسالة للخديوى ولكنه أمره بعدم اتخاذ اجراءات أخرى بدون مفاوضة لندن

اضراب الموظفين الانجليز

وقد امتنع الخديوى عن نشر تعيين الوزارة الجديدة بطريقة رسمية برأ بوعده ولكنه طلب من الوزراء الجدد أن يذهبوا الى دواوينهم ويتولوا أعمالهم فأبى اللورد كرومر الا أن يقابل هذا التصرف الشرعى من حاكم البلاد بعمل عدائى ليس له أى مبرر بل يعد خرقا لكل القوانين وانتهاكا لحرمة السلطة الشرعية فأمر الموظفين الانجليز بعدم العمل مع أولئك النظار ولا الاعتراف بهم حتى يسمح لهم بذلك فصدع الموظفون الانجليز بالامر واضربوا عن العمل فى عهد الوزارة التى عينها الخديوى بمقتضى السلطة الشرعية التى يملكها

وقد وصف اللورد كرومر هذا العمل بأنه أحدث وقعاً سيئاً لدى جميع أصدقاء الخديوى ومعضديه وأثار سخطهم والحقيقة أنه كان اعتداء فظيعا من القوة الغشومة على الحق الشرعى فأن الموظف الانجليزى الذى يتناول مرتبه من الامة المصرية والحكومة المصرية ما كان له أن يمتنع عن العمل طوعاً لصوت أجنبى أراد أن يعتدى على سلطة الحاكم الشرعى للبلاد

وقد كانت هذه الحادثة دليلا جديداً على أن الموظف الانجليزى لايخدم فى مصر الا مصالح بلاده

كيف حلت الازمة

وقد ظل الخديوى ثابتا فى موقفه ولكنه كان يتوقع تدخل أوروبا فى هذه الحادثة التى انتهكت فيها حرمة القوانين والمعاهدات ولكن الدول لم تتحمس وقتئذ فأن ايطاليا والنمسا كانتا فى جانب انجلترا أما فرنسا وروسيا فلم تميلا الى استخدام هذا الحادث لخلق نزاع خطير مع انجلترا كما أن تركيا اكتفت بالاحتجاج فوجد الخديوى نفسه فى عزلة

ولما ذهب اليه اللورد كرومر فى ١٨ يناير ليعرف قراره النهائى قال له

« انى مضطر للتسليم امام القوة وسأعدل عن تعيين فخرى باشا رئيساً للوزارة ولكنى أرفض رفضاً باتا عودة مصطفى فهمى ولا أقبل العمل مع وزير ترغمنى عليه دولة أجنبية واذا كانت أنجلترا تنتحل لنفسها حق رفض العمل مع وزير لاتثق فيه فهل تنكر مثل هذا الحق على الخديوى ؟ »

وانتهى الاتفاق على تعيين رياض باشا رئيسا للوزارة وأبعد الشخصان المتنازع عليهما وهما مصطفى فهمى باشا وفخرى باشا

تأثير هذه الحادثة

وقد كان من آثار هذا الحادث ان الامة التفت حول الخديوى وأثبتت هذا الالتفاف بمظاهر عديدة كما أن الحركة الوطنية أخذت تنشط وتقوى شيئاً فشيئاً لمقاومة السيطرة الأنجليزية

ولقد كتب لورد ملنر فى كتابه عن مصر شيئاً عن هذا الحادث ونتائجه نقتطف منه ما يلى :

« فى الاشهر الاخيرة من سنة ١٨٩٢ قامت بعض دلائل تنبىء بتوقع اختلافات قريبة الا أن الخديوى أدهش العالم فجأة بعزل مصطفى فهمى باشا وجرمه الوحيد انه كان يشتغل باتفاق مع الموظفين الانجليز »

ثم قال فى موضع آخر :

« ولذا فان الشعور الذى أظهرته المقامات العالية انتشر بين جميع طبقات الامة بسرعة احتراق البازود ولو أن الحكومة اذاعت بلاغا فى الجريدة الرسمية تأمر فيه الموظفين المصريين بمعارضة زملائهم الانجليز كلما وجدوا لذلك سبيلا ، بدون أن يقع عليهم عقاب من جراء ذلك لما كان وقعه أكبر من وقع المثل الذى قدمه الخديو ومستشاروه الجدد

« لم تبق الحركة المعادية للانجليز محصورة فى الدوائر الرسمية لان جميع عناصر الشعب المصرى أو على الاقل أولئك الذين يجاهرون بعداوتهم لنا ، التى شجعها هذا الخلاف الذى شجر بين الخديو والسلطة البريطانية والذى ظهرت آثاره واضحة للجمهور عملت بنشاط لم يعهد له مثيل من قبل . لسنا فى حاجة لتكرار القول بأن هؤلاء المعارضين هم المتعصبون الذين يكرهون قليلا أو كثيرا أن تكون لهم صلات بالاجانب الذين لا يطيقون سلطانهم ، وباشوات العهد القديم الذين يودون بشدة الرجوع الى حكومة أوتوقراطية اما بدافع المصلحة الشخصية أو حبا فى الاحتفاظ بمكانتهم ، وعدد من الشبان ذوى المطامع .

« نعم انهم أهل ذكاء وشغف بالافكار الحديثة الا انهم يخيل اليهم انهم قادرون منذ الآن على أن يسيروا دفة الامور فى البلاد وأن يدفعوها فى طريق الرقى بدون حاجة لأية معونة ؛ والعناصر المشاغبة من السكان

مصريين كانوا أو أجانب أو شرقيين من أحط الطبقات وهم أولئك الذين يناصرون كل تغيير فى الحكم ويعطفون على النظام القديم أكثر من عطفهم على الادارة المستقيمة النزيهة التى تتولى الحكم اليوم .

وبسبب تنافر الاغراض الخاصة بكل حزب من تلك الاحزاب فالواقع ان لم يكن بينها حزب يخشى أمره غير انه لم يكن ما يمنع من اتحاد الاحزاب وجمعها مادام رائدها جميعا سياسة عداء للانجليز ولذا فلما أن جاءها التشجيع من المقامات العالية لمت صفوفها وكونت اتحادا نافذ الكلمة وتولت هذه الاحزاب التسلط على أغلب الصحف أوربية كانت أو وطنية ولو أن نفوذ الصحافة كان ضعيفاً وكتاباتها تافهة كاذبة الا أنها ساعدت على ايجاد مظاهر لحركة وطنية حقيقية »

فاللورد ملنر بالرغم من مغالطاته فى هذه الكتابة ومن تشويهه لبعض الحقائق لم يستطع اخفاء الأمر الواقع وهو ان هذا الاعتداء من جانب الانجليز على السلطة الشرعية لم يوجد الفشل فى الصفوف بل على النقيض وحد كلمة الامة وأظهرها فى مظهرها الحقيقى مظهر الكراهية الشديدة لحكم الاجنبى والتعلق العظيم بالحرية والاستقلال

موقف فرنسا فى هذا الحادث

وقد كان موقف فرنسا فى هذا الحادث ضعيفاً فأن حكومتها أكتفت « بالاحتجاج على نوع الاجراءات الاستبدادية التى يخشى من أن ينظر اليها فى فرنسا وأوروبا كلها كأنها خطوة كبيرة فى سبيل الضم الفعلى » فأجاب اللورد روزبرى على هذا الاحتجاج بقوله « انه عالم بان قد وقع

شيء من الاستبداد غير أن ذلك كان من جانب الخديوى الذى أسند بدون اعلان أو انذار أو أستشارة رياسة النظار الى رجل لايليق مطلقا لذلك المنصب » !!

ولقد تأثر الخديوى من عدم اهتمام فرنسا بهذا الحادث حتى قال بألم لاحد الصحفيين بعد مروره بشهرين « اننا لم نجد أحدا يتكلم باسمنا ويقول الحقيقة عن المساله المصرية . نعم لم نجد أحدا لم نجد أحدا »

مناقشة المسألة فى البرلمان الفرنسى

وفى ٢ فبراير طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس نواب فرنسا فصرح المسيو ديفيل وزير الخارجية بما يأتى

« اننا لانستطيع التخلى عما يجرى فى مصر ولا شك أنهم لايجهلون ذلك فى لندن ويظهر انه من المستحيل ان لاتسعى وزارة غلادستون فى وضع حدلهذه الحالة التى وصفها اللورد سالسبورى بأنها مؤقتة واستثنائية والتى اذا أصبحت نهائية كانت سببا من أسباب القلاقل والمصاعب والخلافات لمصر وأوروبا نفسها »

ولكن انجلترا لم تهتم بهذه التصريحات بل أن اللورد روزبرى قال فى خطاب له بمجلس العموم « ان فرنسا ليس لها مسوغ خاص يبيح لها التدخل فى مصر فان حقوقها لا تختلف عن حقوق الدول الاخرى » وقد كان لهذا التصريح أثر سيء فى الدوائر السياسية الفرنسية ودارت المناقشة حوله فى مجلس نواب فرنسا يوم ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ وسئل فى ذلك وزير الخارجية فألقى خطابا مطولا فند فيه النظرية الانجليزية وأثبت أن جميع تصرفات انجلترا تعترف بمركز فرنسا الخاص مشيرا الى الحوادث

التى طلبت فيها انجلترا مساعدة فرنسا لحل شؤون مصر ثم ختم خطابه بقوله « اننا ننوى المطالبة بحقوق فرنسا واستخدامها لاستئناف المفاوضات بشأن المسألة المصرية »

ولكن هذا التصريح الكلامى لم يتجاوز حد القول وتناسته فرنسا بمجرد انتهاء جلسة مجلس النواب وظلت المفاوضات منقطعة الى أن وقعت حادثة فاشودة المعروفة فحركتها من جديد كما سنشرحه فى الفصول الآتية



مفاوضات فاشودة والسودان

تعد حادثة فاشودة من كبريات الحوادث السياسية وقد سطرت وقائعها في الكتب الرسمية المختلفة وأفرد لها السياسيون والمؤرخون مؤلفات خاصة منها كتاب المسيو هانوتو عن تقسيم افريقيا وفاشوده وقد كان المؤلف وزيراً لخارجية فرنسا فى أكثر المدة التى وقعت الحادثة فى خلالها وكتاب المسيو بلانشار عن حادثة فاشوده والقانون الدولى وما كتبه المسيو كوشرى فى مؤلفه عن مصر وابحاث المسيو اندريه ليبون فى مجلة العالمين عن بعثة مرشان ووزارة ميلين وكتابات المسيو ديلونكل فى المجلة السياسية والبرلمانية عن « مسألة فاشودة » وما نشرته كبريات الصحف الاوروبية وما دار فى جلسات البرلمان الانجليزى والبرلمان الفرنسى وغير ذلك من المصادر المتعددة التى رجعنا الى كثير منها لتلخيص أهم أدوار هذه الحادثة ومقدماتها ونتائجها .

ولهذه الحادثة أهمية خاصة بالنسبة لمصر لانها متعلقة بمسألة السودان وتصريحات الانجليز بشأنه واعترافاتهم المتعددة بحقوق المصريين فى وادى النيل من منبعه الى مصبه وها نحن أولاء نبدأ بشرح الوقائع التى أدت الى فتح هذه المسألة الخطيرة والتى كانت سببا فى تحريكها

من الذى حرك هذه المسألة

يجمع أكثر الكتاب والمؤرخين على أن المسيو كارنو رئيس الجمهورية الفرنسية هو الذى حرك هذه الحادثة بقصد أن يفتح باب المسألة المصرية

ففى ٥ مايو سنة ١٨٩٣ أرسل المسيو دلكاسيه وكيل وزارة المستعمرات الفرنسية وقتئذ الى القومندان مونتيي يطلب منه مقابلة المسيو سادى كارنو رئيس الجمهورية وفى خلال المقابلة دار بين الرئيس والقومندان الحديث التالى :

الرئيس — لقد دقت ساعة القرارات الحازمة وأصبح الامر متعلقا بمستقبل فرنسا وبمهمتها التى تقوم بها فى العالم وانى أريد فتح مسألة مصر ولاجل تحقيق هذا الغرض يجب تسيير حملة فرنسية لاحتلال نقطة معينة فى الاراضى المصرية فتحتج انجلترا ولا تلبث أوروبا أن ترغمها على الجلاء عن وادى النيل

وانى أعتمد عليك لقيادة هذه الحملة

القومندان مونتيي — ما هى النقطة التى يراد احتلالها ؟

الرئيس — هى فاشودة

القومندان مونتيي — ولماذا فاشودة ؟

الرئيس — لاسباب ثلاثة :

أولا — لان فاشودة عاصمة مديرية مصرية

ثانيا — لانها مفتاح مصر بفضل موقعها الجغرافى فى ملتقى نهرى السوباط والنيل

ثالثا — لان فاشودة موجودة فيما يلى ممتلكاتنا الافريقية ولاجل الوصول اليها لاتحتاج للسير فى غير الاراضى الفرنسية واليك تقريراً درسته درسا جيداً وانى أعهد به اليك فاقرأه بأعظم امعان وهو خطير الشأن جدا وقد وضعه أحد رفقائى القديرين وهو صديق المسيو بروميت.

وستفهم منه لماذا نريد اتخاذ فاشودة بمثابة الباب الذى يجب ان نقرعه

القومندان ـ لدى سؤال آخر: فهل اذهب الى فاشودة لارفع عليها العلم الفرنسى ثم أعود مباشرة ام اذهب اليها للاقامة فيها واحتلالها ؟

الرئيس — بل للاقامة فيها واحتلالها

القومندان ـ لقد سألت هذا السؤال لانى فى الحالة الاولى لا احتاج الا لبضعة رجال أما فى الحالة الثانية فتلزمنى أمور كثيرة : طابور من الجند وبعض ضباط ومهمات حربية وذخائر ومحطات للتموين الخ الخ

الرئيس — ان وكيل وزارة المستعمرات موجود هنا وهو سيمدك بكل ماتطلبه

القومندان ـ سأعمل فى الحال على وضع خطة العمل واختار ضباطى وصف ضباطى وأحرر تقريراتى وأرسل فى أقرب وقت الى مدينة دكار طلائع حملتى وسابرح فرنسا قبل ثلاثة أشهر

تردد السياسة الفرنسية وتسويفها

فهذه المقابلة الخطيرة كانت مبدأ حادثة فاشودة وقد كان النجاح مقدرا لها لو أن القرارات التى تقررت فيها نفذت ولم تعطل ولكن السياسة الفرنسية لم تعرف كيف تستفيد من الظروف وظلت فى تسويف وتردد وفى ارسال واستدعاء وفى تغيير وتبديل أعواما طوالا فبعد ان سافر القومندان صدر اليه الامر بالرجوع وهو فى الطريق ولما رؤى استئناف هذه الحملة ووقع الاختيار على مارشان لم يسافر الاخير الا فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٦ ولم يصل الى فاشودة الا فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨ كما سنفصله فى الفصول الآتية وبالجملة فان هذا المشروع الذى كان يستدعى

السرعة مع الكتمان لم يبدأ تنفيذه الا بعد أن صار أمراً مشهورا ولم يتم الا بعد خمس سنوات من يوم تقريره ؟؟

نعم ان الفكرة الاساسية كانت ترمي الى تكتم أمر هذه الحملة حتى تصل الى النقطة المعينة فجأة فلا يكون الانجليز قد أعدوا العدة لاحباط أمرها ولكن هذا السر لم يظل مكتوما عدة أشهر وساعد التأخير على معرفة ما خفى من أمره شيئا فشيئاً ففى ٧ يونيه سنة ١٨٩٤ وقف المسيو هانوتو وزير الخارجية خطيباً فى مجلس النواب الفرنسى وكانت آخر عبارة ختم بها خطبته ما يأتى :

«ان القومندان مونتيى رئيس البعثة المسافرة الى ممتلكاتنا فى أفريقيا سيغادر فرنسا على ظهر أول باخرة وليسمح لى المجلس بأن لا أقول شيئاً أكثر من ذلك»

وفى أول فبراير سنة ١٨٩٥ صرح المسيو فلورنس فى مجلس النواب بما يأتى « فى اليوم الذى تفتح فيه سياستنا بحر الغزال اطلب أن نعمل بسرعة ونشاط وانى آسف لان بعثة الكولونيل مونتيى لم يعهد اليها بكل المهمة التى كانت الاعتمادات مقررة لاجلها ولذلك أطلب أن يخول الى اليوزباشى ديكاز كل الوسائل التى تمكنه من اتمام ما ينتظر منه أى ما كان ينتظر من الكولونل مونتيى »

ولا شك ان هذه التصريحات كان من شأنها لفت أنظار الانجليز الى أن وراء الاكمة ماوراءها ولا سيما أن بعض الخطباء فى البرلمان الفرنسى والكتاب فى الصحف الفرنسية كانوا يتكلمون جهاراً عن ضرورة «الانتقام مما جرى فى عام ١٨٨٢ »

بدء العمل

ولنعد الآن الى بيان الحوادث التي تقدمت الحملة فنقول أن القومندان مونتيي أبلغ اليوزباشي ديكاز تعليماته في ٨ يونيه سنة ١٨٩٣ أي بعد مقابلة كارنو بشهر تقريبا وأمره بالسفر الى دكار وفي ٥ أغسطس أرسل اليه تعليمات جديدة يوصيه فيها بتجنب كل خلاف مع حكومة الكونغو المستقلة وأن يواصل السير حتى يبلغ نقطة ابراس

وفي ١٤ اغسطس من السنة نفسها أرسل الى وكيل المستعمرات مذكرة تتضمن الخطة التي ستقوم بها حملته وهذه أهم الاغراض التي أشارت اليها

«أولا — يجب على البعثة أن تسوى الخلاف القائم بين فرنسا وباجيكا على تحديد التخوم العليا لحكومة الكونغو المستقلة وتجرى هذه التسوية فوق الأراضي المتنازع عليها

ثانياً — الدخول من حوض الكونغو الى حوض النيل لادراك هذا النهر بجوار ملتقاه مع نهر الصوباط»

وكان جميع رجال الحملة قد غادروا فرنسا ولم يبق الا رئيسها فأخذ القومندان مونتيي يستحث الحكومة لتمده بالمال اللازم لتنفيذ مهمته حتى يستطيع السفر فكان يجاب بالتسويف وبالمماطلة بعد المماطلة الى اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٩٤ فلما ضاق ذرعا كتب مذكرة خطيرة الشأن عن هذه المسألة وقد ضمنها آراء سديدة عن السودان وسياسة الانجليز حياله وضرورة احتفاظ مصر بالنيل من منبعه الى مصبه وغير ذلك من الابحاث الجليلة

وقد قدم هذه المذكرة فى اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٩٤ الى المسيو موريس ليبون وكيل وزارة المستعمرات ونحن نثبتها هنا لاهميتها فانها تكشف الغطاء عن نيات السياسة الانجليزية حيال السودان

مذكرة مونتيى

عن السودان وسياسة الانجليز حياله

« ان الابطاء فى القرارات المتعلقة ببعثة اعالى الاوبانجى تستدعى بيانا دقيقا للمسالة وهذا هو موضوع التقرير الحالى ·

طلب الى مسيو دلكاسيه وكيل وزارة المستعمرات فى خلال شهر مايو الماضى أن أتولى قيادة بعثة مهمتها القيام من أعالى الاوبانجى حتى تصل الى النيل وهناك ترفع العلم الفرنسى فى نقطة على مقربة من فاشودة وهذا النقطة كائنة قريبا من مصب الصوباط وبحر الغزال فى النيل

وقد رضخت للرجاء المتكرر وقبلت رياسة البعثة التى حدد غرضها بدقة كما ابنته — للاسباب الآتية :

بعد أن تخلت مصر على السودان حاول الانجليز استرداده من الشمال فصادمتهم عصابات المهدى فغيروا خط سيرهم وأرادوا السير من الجنوب عساهم أن يوفقوا لتثبيت أقدامهم فى منطقة البحيرات ومهد لهم فتح أوغنده — بقوة الكابتن لوجار ذلك الفتح الذى أتمه سير جيرالد بورتال — طريق وادى النيل الاعلى . ولو أنهم نجحوا فى الوصول الى جوندوكورو لكان طريق النهر حرا امامهم الى الخرطوم

وغنى عن البيان ان أى انسان لايستطيع أن يناقش فى ان مصر بغير السودان تعداجدى الممتلكات التى لاقيمة لها لانها لاتضمن لانجلترا حتى ولا ملكية قناة السويس لان فى يدها مدخله ومخرجه بامتلاكها قبرص وبريم

وكان القائم دائما بنفس انجلترا ان السودان الغنى يعد بمثابة فدية تفتدى بها مصر الفقيرة الا ان ما أصاب قوادها فى هذه المنطقة من الهزائم المتوالية اضطرها للسير على سياسة جديدة فاتجهت من تلك اللحظة كل مجهوداتها لارغام الخديو على التنازل عن السودان.... واستعانت انجلترا على الوصول الى أغراضها بحديث الخرافة عن امين باشا الذى عرفت كيف تستغله بمهارة وحذق ... وقد أدى ستانلى الى انجلترا خدمة عظمى اذ أراحها من أمين باشا وما كانت تلك العواطف السامية التى افرط فى الاعلان عنها فى الخافقين الا ستارا يستر به احط وادنى الاغتصابات

ولن يفكر الانجليز فى الجلاء عن مصر الا اذا تم لهم امتلاك السودان فعند ذلك يستطيعون أن يصرفوا حاصلات السودان بدون أن تمر بمصر وذلك عن طريق بربر وسواكن بواسطة الخط الحديدى المزمع انشاؤه. ومتى صحت لهم ملكية منابع النيل الاعلى والمتوسط ففى استطاعتهم بعض خزانات اخصاب أو اجداب منطقة النيل الادنى طبقا للذى يحلو لهم

لقد كان من المنطق الاعتراف بأن وضع انجلترا يدها على مصر ان هو الا ستار الغرض منه منع أية دولة أخرى من الاستيلاء على السودان من طريق الشمال لان أية حركة تقع فى النيل الأعلى أو النيل الأوسط لمعاكسة نيات انجلترا نحو السودان المصرى كانت تنتج حتما ارغام انجلترا

على الجلاء عن دلتا النيل وعلى ذلك فان غرض الاستيلاء على فاشوده الذى حدد للبعثة كان كافيا لتحقيق تلك النية

وبجانب ذلك فانه لو استتب الامر لنا فى هـذه النقطة لـكان من السهل اتصالنا بالحبشة التى كانت تدور من عام فى دائرة نفوذنا ومن ذلك الحين كانت مجهودات الانجليز تذهب سدى لان ممالكهم السودانية كانت تصبح ولا منفذ لها على البحر الاحمر

وقد كان تنفيذ هـذه الخطة أمرا ميسورا ان لم يكن سهلا الا أن مزاحما مغرضا اعترضنا فى الطريق. فقبل تنفيذ مشروع التقدم نحو النيل كان الواجب أولا فتح الطرق الموصلة اليه الاذ هذه الطرق يتولى حراستها رجال وجنود حكومة الـكونغو المستقلة

وبمجرد ان قبلت رياسة البعثة بدأت العمل فى الحال ففى ١٠ يونيه سافر الـكابتن ديكاز الى السنغال بناء على أمرى وفى ١٣ يوليو سافرت الى روتردام لا تأكد من معونة شركة الملاحة الهولاندية وفى ٢٠ يوليو ذهبت الى مرسيليا لترحيل رجالى وفى ١٠ اغسطس بعثت بالاسلحة والذخائر وفى ١٠ سبتمبر أخبرت مساعدى باحتمال سفرى فى ١٥ اكتوبر

لم يتقدم مشروع الزحف من الـكونغو الى النيل منذ فتحت المسألة ومن رأيى انه لا يصح ان تطول الحالة الحاضرة بدون تعرض للخطر وان البرنامج الذى قبلته يقضى بالتقدم من الـكونغو نحو النيل ولقد اثبت أن على الحـكومة ان تسهل على مهمتى. ولست بقابل أية مهمة أخرى وعلى ذلك فانى اتشرف يا جناب الوكيل مستنداً الى رسائلى فى الموضوع المرفقة بهذا

بطلب اصدار قرار من الحكومة يسمح لى بأن أتابع السير فى الخطة الاولى التى وضعت والتى قبلتها ، تلك الخطة التى ترمى الى الوصل بين أعالى الاوبانجى وبين النيل »

مساعى انجلترا

فى تقسيم السودان

وبعد تقديم هذه المذكرة ببضعة أيام حولت وكالة المستعمرات الى وزارة وعين لها المسيو بولانجيه بدلا من المسيو موريس ليبون ولكن الوزير الجديد لم يعر المسألة اهتماما وظلت الحكومة الفرنسية منصرفة عن مونتيي ومهمته حتى وردت الانباء بتوقيع الاتفاقية المشهورة بين حكومة انجلترا وحكومة الكونغو المستقلة فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ فثار ثائر الفرنسيين وفى ٢٩ مايو تغيرت وزارة كازمير بيرييه وأسندت مقاليد الحكم الى شارل دوبوى يعاونه المسيو هانوتو فى وزارة الخارجية والمسيو دلكاسيه فى وزارة المستعمرات وفى اليوم التالى لتأليف هذه الوزارة أرسل القومندان مونتيي تقريراً يجدد فيه الكلام على مهمته القديمة وقال له فيه «انى اطلب الاحتفاظ التام بسر هذه المهمة فان من الامور الاساسية ان لا يعرف الانجليز مشاريعنا ويكفى أن اكرر بأن الغاية من البعثة هى الوصول الى فاشودة »

ومن هنا بدأت المشادة بين فرنسا وانجلترا كما عاد الاهتمام ببعثة مونتيي وقبل أن نتكلم عن اتفاقية ١٢ مايو التى أثارت هذا الانقلاب لا نرى بدأ من الاشارة الى الحوادث التى سبقتها لان الاتفاقية الاخيرة لم تكن الا حلقة في سلسلة الخطة التي سار عليها الانجليز منذ فصل السودان عن

مصر. فقد أرغمت السياسة الانجيزية حكومة مصر على اخلائه فى سنة ١٨٨٤ لا لغرض سوى وضع يدها عليه فيما بعد والاتفاق مع الدول على اقتسام اراضيه ولذلك لما أراد أمين باشا حكيم البقاء فى مديرية خط الاستواء ليديرها باسم مصر عملت على التخلص منه كما اشار الى ذلك القومندان مونتيي فى مذكرته ليخلو لها الجو فى السودان كله.

وتفصيل هذه الحادثة الخطيرة ان أمين باشا حكيم(١) عين فى سنة ١٨٧٨ حاكما لمديرية خط الاستواء ونجح فى أدارتها ولما تقرر اخلاء السودان كتب له نوبار باشا بأنه حر فى أعماله فاما ان يخلى مديريته واما أن يبقى وله الحرية التامة فى طريقة الاخلاء ولكن أمين باشا لم ير حاجة لهذا لان الامن كان مستتبا فى تلك المنطقة ولم تنجح الحركة المهدوية فيها.

غير أن انجلترا ارادت التخلص منه لانه كان يحكم هذه المقاطعة باسم الخديوى وهذا يحول دون تنفيذ سياستها فى السودان وهى الدخول فيه من جهة الجنوب ولاجل الوصول الى هذا التخلص أشاعت فى انحاء اوروبا ان أمين باشا فى خطر وانه لا بد من انقاذه وبعثت اليه بالمستر ستانلى المعروف وقد أجمع اكثر المؤرخين على ان هذا الرجل كان صنيعة وزارة خارجية انجلترا وقد وصل الى القاهرة فى اوائل سنة ١٨٧٨ واخذ جوابا من الخديوى يخير فيه أمين باشا حكيم بين العودة او البقاء ولكن الاخير رفض مغادرة مقاطعة خط الاستواء بالرغم من حيل ومناورات

---

(١) أصله ألمانى واسمه الحقيقى (Edouard Schnitzler)وهو مولود فى مدينة اوبلن المشهورة الآن بحوادث سليزيا العليا وقد اعتنق الاسلام وغير اسمه

ستانلى غير ان هذا لجأ أخيرا الى القوة والخداع فى خلال شهر ابريل سنة ١٨٨٩ وارغم أمين باشا على مغادرة هـذه المديرية وقـد مات فى مجاهل افريقيا فى أوائل عام ١٨٩٢ ووجدت مذكراته فى سنة ١٨٩٣ وسلمت للحكومة الالمانية

اما ستانلى فانه بعد تنفيذ هذه المؤامرة وبعد أن ترك مديرية خط الاستواء تحت رحمة انجلترا عاد الى القاهرة فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٠ باعتباره منقذ أمين باشا !! وانعم عليه بالنشان العثمانى !! ثم سافر الى لندن حيث كان اللورد سالسبورى ينتظره للاستعانة به فى تحضير الاتفاقية التى يعقدها مع الدول لتقسيم السودان بعد ان خلا الجو فيه لانجلترا

وفعلا عقد الانجليز مع حكومة المانيا اتفاقية أول يوليه سنة ١٨٩٠ التى حصلت بها انجلترا على اعتراف المانيا بحقوق الانجليز فى جزء كبير من مناطق أعالى النيل يضمها الى افريقيا الشرقية الانجليزية

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ عقدت انجلترا اتفاقية مع ايطاليا كملت باتفاقية ٥ مايو سنة ١٨٩٤ حصلت بها هذه على جزء كبير من السودان المصرى ولا سيما هرر وحصلت انجلترا على زيلع وبربره

وفى ٢٩ مارس سنة ١٨٩٣ عقدت انجلترا اتفاقية مع اوجندا تقضى بجعلها تحت حماية انجلترا مع ان الحماية المصرية كانت مبسوطة عليها منذ سنة ١٨٧٤

ثم انتهت هذه الاتفاقيات باتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ التى أشرنا اليها سابقا والتى سنتكلم عنها فى الفصل الآتى وعما تضمنته من الافتيات على حقوق مصر وما حدث بشأنها من الخلاف بين انجلترا وفرنسا

اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

فى ١٢ مايو سـنة ١٨٩٤ تم التوقيع فى مدينة بروكسل على هذه الاتفاقية بين المسيو فان ايتفلد باسم حكومة الكونغو المستقلة والسير بلانكت باسم حكومة انجلترا

وأهم ما فى هذه الاتفاقية خلاف تعديل حدود حكومة الكونغو أن انجلترا تؤجر لهذه الحكومة كل المنطقة الغربية للسودان المصرى فى غرب النيل بما فى ذلك مناطق بحر الغزال وبحر العرب وفاشوده ولادو ودوفيليه وودلاى الخ على أن تقسم هذه المناطق الى قسمين قسم يرد لانجلترا بعد وفاة ليوبولد الثانى ملك بلجيكا والقسم الثانى يضم لحكومة الكونغو ما دامت مستقلة أو اذا اصبحت مستعمرة لبلجيكا تحت سيادة الملك ليوبولد الثانى أو خلفائه

واحتفظت انجلترا لنفسها بأراض أخرى فى هذه الجهات

بطلان هذه الاتفاقية

ولا شك ان هذه الاتفاقية كانت باطلة ببطلان الاتفاقيات التى سبقتها ولما كان تنفيذها يعرقل مصالح الفرنسيين فى وسط افريقيا فقد قامت قيامتهم ضدها واحتج عليها برلمانهم وحكومتهم وصحافتهم وكانت حجتهم فى هذا البطلان أن الاجارة لا تكون صحيحة من الوجهة القانونية الا اذا كان المؤجر مالكا لتلك الاراضى أو على الاقل اذا أظهر المالك الحقيقى رضاه عن هذه الاجارة وحيث ان انجلترا لا تمتلك هذه الاراضى ولم تحصل

من مالكها الاصلى على ما يبيح لها هذا التصرف فقد أصبح العقد الذى تم بينها وبين حكومة الكونغو باطلا من جميع الوجوه ولا وجود له فى نظر القانون ولا فى نظر المعاهدات

كما انه لا يجوز الاستناد على فصل السودان عن مصر لان هذا الفصل لم يتم فى سنة ١٨٨٤ و١٨٨٥ الا تحت تأثير القوة والاكراه وقد قرر القانون الدولى قاعدة صريحة فى هذا الموضوع وهى أن « كل تخل مؤقت عن جزء من الاراضى المملوكة تحت تأثير الاكراه لا يولد أى حق جديد بالنسبة للغير »

حدود السودان الحقيقية

وقد كانت انجلترا تعرف حق المعرفة ان هذه الاراضى التى أجرتها لحكومة الكونغو داخلة فى حدود السودان المصرى ويثبت ذلك خرائطها الرسمية وتقارير ضباطها العديدين

ففى خلال ١٨٨٣ وضع الكولونل ستيورت تقريراً رسميا عن حدود السودان المصرى ووزع هذا التقرير على أعضاء البرلمان الانجليزى وهذا ما جاء فيه

« ان المنطقة التى يحتلها المصريون الآن والتى أطلقوا عليها اسم السودان متسعة الاطراف يبلغ طولها من الشمال الى الجنوب أو من اصوان الى خط الاستواء ١٦٥٠ ميلا أو ما يقرب من ٢٤ درجة وعرضها من مصوع (وهى تقريبا على الدرجة ٤٠ طولا شرقى جرينويتش) الى الحد الغربى لمديرية دارفور (على ٣٠ ، ٢٢ درجة طولا شرقى جرينويتش) من ١٢٠٠

الى ٤٠٠ ميل والسودان يمتد من نقطة (بيرينيس) [١] على البحر الاحمر ويتبع خط العرض الرابع والعشرين الى نقطة غير محدودة فى صحراء ليبيا ولتــكن الدرجة السابعة والعشرين طولا شرقى جرينويتش ومن هناك يتجه الحد الى الجنوب الغربى الى ان يقابل الزاوية البحرية الغربية لمديرية دارفور بنحو ٢٣ درجة طولا شرقى جرينويتش ثم يتجه جنوبا على خط مستقيم الى خط العرض الحادى عشر أو الثانى عشر نحو الجنوب الشرقى مارا بمبوتو وبحيرت البرت نيانزا ويلمس بحيرة فيكتوريا نيانزا. ثم يتجه الحد الى الشمال الشرقى شاملا مديرية هرر فيتصل بالمحيط الهندى نحو رأس غاردافوى ويسير على طول البحر الاحمر الى ان يصل الى نقطة (بيرينيس) التى بدأ منها على البحر الاحمر » [٢]

وقد الحق بهذا التقرير خريطة وضعتها وزارة الحربية الانجليزية ومن يطلع على هذه الخريطة يجدان مديرية خط الاستواء تشمل منطقة اونيو-رو (الممتدة على جنوب بحيرت البرت نيانزا) كما تشمل شمال أوغنده وتجعل من مديريات لادو وروهل ومكالا وبحر الغزال جزءاً لايتجزأ من السودان المصرى ومن العجيب ان هـذه الاراضى هى بعينها التى أجرتها انجلترا الى حكومة الـكونغو باتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وزيادة على ذلك فان هذه الخريطة التى وضعتها وزارة حربية انجلترا تجعل الحد

---

(١) على بعد خمسين كيلو شمال مصوع

(٢) انظر التقرير الرسمى للكولونل ستيورت بالكتاب الازرق عن مصر لسنة ١٨٨٣ رقم ١١ ص ٦ وما يليها

الجنوبى الغربى للسودان المصرى هو الخط الذى كان معروفا وقتئذ بخط (مبومو — ويلى) (١) أى الدرجة الرابعة من خطوط العرض الشمالية ولا يخفى أن هذه الدرجة الرابعة هى التى قرر مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ أن تكون لحكومة الكونغو المستقلة وكان ذلك بناء على طلب سعيد باشا المفاوض حداً العثمانى الذى حمل زملاءه على أن يكون هذا الخط من خطوط العرض هو الحد الفاصل بين خديوية مصر وبين حكومة الكونغو الجديدة

وزيادة على ماتقدم فان خريطة غوردون وخرائط ونجت وكل المستندات الرسمية الأخرى تؤيد المعلومات المتقدمة أعظم تأييد (٢)

احتجاج الباب العالى

ولما عقدت هذه الاتفاقية بادر الباب العالى بالاحتجاج عليها فردت وزارة الخارجية الانجليزية على هذا الاحتجاج بقولها انها لاتعارض مطلقا فى سيادة السلطان على مديريات خط الاستواء المصرية وانها لا ترمى الا لادخال التقدم والمدنية فى هذه المناطق !!

وقد دارت مناقشة فى هذه المسألة بمجلس العموم تناول فيها الاعضاء جواب الحكومة الانجليزية المتقدم كما تناولوا الملحق الذى ألحق بالاتفاقية ونص فيه على هذه العبارة « ان الموقعين على هذه الاتفاقية لايجهلون مزاعم مصر وتركيا فى حوض النيل الاعلى »

---

(١) نهيران من أفرع نهر الاوبانجى الذى يصب فى الكونغو وهذان النهيران ينبعان فى مديرية خط الاستواء غرب النيل

(٢) انظر كتاب مصر والسودان للمسيو جول كوشرى

ولا يخفى أن كلمة مزاعم لا تفيد انها حقوق والبون شاسع بين التعبيرين وقد وجه المستر تشمبرلان سؤالا الى السير جراى قائلا «هل هناك فرق بين حقوق مصر على دارفور وبين حقوقها على مديريات خط الاستواء»

فأجاب السير جراى قائلا «لا أريد التورط فى أى تعريف كائنا ما كان ولكن هذه الحقوق مهما كان أمرها قد صدر بشأنها تحفظات». (ضحك عام من الاعضاء) فلما ألح المستر لابوشير فى الحصول على جواب صريح رد عليه السير ادوارد جراى بقوله «اننا لم نبين ماهى حقوق مصر واكتفينا بأن نصصنا على تحفظات بوجه عام» (ضحك من الاعضاء أيضا)

الاستياء فى مجلس نواب فرنسا

وقد كان لهذه الجلسة صدى استياء فى مجلس نواب فرنسا عند ماطرحت المسألة على بساط البحث فى يوم ٧ يونيه سنة ١٨٩٤ والقى مسيو دولنكل خطابه المشهور الذى انتقد فيه هذه التصريحات وماسببته من ضحك الاعضاء فقال

«انهم يضحكون من حرمة المعاهدات ومن الرأى العام فى الشعوب ومن الشرف السياسى. يضحكون من الحقوق التى قدستها العقود الدولية الرسمية والتى تعتبر الى اليوم بمثابة قاعدة مقدسة لقانون اوروبا لا يمكن مساسها بأى حال. يضحكون من معاهدة برلين المؤيدة لمعاهدة باريس يضحكون من مؤتمر برلين المنعقد فى عام ١٨٨٠ يضحكون من بروتوكول الاستانة الموقع عليه من انجلترا نفسها فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢. فما معنى

كل هذه الاوراق وما قيمة تصريحات الاميرال سيمور واللورد ولسلى وساليسبورى ودوفرين وكرومر ودرومند وولف وكل عظيم كان على رأس انجلترا منذ اثنى عشر عاما . ان استقلال مصر وسلامتها تلك الانشودة القديمة التى راقت لبالمرستون أو دزرائيلى يجب ان يضحك منها الآن . انهم يضحكون من كل شيء فى البرلمان الانجليزى »

اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤

حملت فرنسا على اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ حملة شعواء فى مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى اليوم السابع من شهر يونيه سنة ١٨٩٤ وكان المسيو ايتيين رئيس الحزب الاستعمارى هو الذى أثار هذه الحملة بخطاب طويل طعن فيه على مافعلته انجلترا وحكومة الكنغو المستقلة من خرق حرمة القوانين والمعاهدات الدولية وشرح سياسة التوسع الاستعمارى البريطانى فى افريقيا وماتنويه انجلترا من اقامة مملكة واسعة النطاق بين الكاب والقاهرة ووصف السياسة الانجليزية فى مصر بأنها سياسة نفاق تتعارض مع التعهدات العديدة التى تعهدت بها فى سنى ١٨٥٦ و ١٨٧٨ و١٨٨٢ من المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية وختم خطابه بقوله ان فرنسا لها حقوق ثابتة بمقتضى المعاهدات فيجب عليها ان تعمل على احترامها

ثم وقف المسيو دى لونكل وتكلم عن بطلان اتفاقية ١٢ مايو من الوجهة القانونية وختم خطابه بالعبارة الآتية :

« من المحقق ان اوروبا تتحمل منذ سنة ١٨٧٠ نتائج الهزيمة التى تصيب الحق فى مناضلاته مع القوة وان حرمة المعاهدات لم يعد لها وجود

الآن — ثم خاطب وزير الخارجية قائلا — اما أنت أيها الوزير فسر الى الامام بلا خوف ولا وجل فان المجلس بأسره يؤيدك فى المعركة التى ستتولاها وفى تأدية الواجب الذى ستقوم به بهدوء وحزم فثق فى المستقبل وأنقذ شرف البلاد »

ووقف المسيو دى لافوس خطيبا بالنيابة عن حزب المعارضة فطعن على سياسة الضعف والتردد وقال «لو كنا اتبعنا سياسة العمل بدل اضاعة الوقت فى المناقشة لحافظنا على مركزنا فى مصر

فان الامة لا تحصل على احترام حقوقها الا اذا كان لها الجرأة التى تحملها على ارغام الغير على هذا الاحترام »

موقف هانوتو

وعلى اثر ذلك وقف المسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية والقى خطابا ضافيا أعلن فيه بطلان الاتفاقية المعقودة بين انجلترا والكونغو وصرح بأن فرنسا تنوى العمل للمحافظة على حقوقها وقد بدأ خطابه بقوله

« ان الاتفاقية المعقودة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين انجلترا وحكومة الكونغو تثير مسألة التوازن الافريقى فهل احترمت الكيان الحقيقى لشركة الكونغو الدولية التى أصبحت حكومة الكونغو المستقلة ؟ انى لاأتردد فى الجواب على هذا السؤال بالنفى ولا شك ان هذه الاتفاقية تتناقض مناقضة صريحة مع القانون الدولى الافريقى وفضلا عن ذلك فان الحقوق التى انكرتها هذه الاتفاقية لاتتناول فقط حوض الكونغو بل تتناول ايضا حوض النيل وعلى ذلك فان سلامة الامبراطورية العثمانية تصبح فى خطر أى ان الخطر أخذ يتهدد القانون الدولى الأوروبى فى

أكثر المسائل شرعية واحتراما فحقوق الخديوى على مديريات النيل الاعلى مقررة بالخط الشريف الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وبالفرامانات التى صدرت للخديويين حتى آخرها الذى تلقاه عباس باشا سنة ١٨٩٢ وقد اعترفت الدول رسمياً بالفرمانات المختلفة المتعلقة بمصر وتعهدت فى كثير من المواقف باحترام سلامة الامبراطورية العثمانية : فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ (معاهدة باريس) و١٣ مارس سنة ١٨٧١ (معاهدة لندرة) و٣١ يوليه سنة ١٨٧٨ (معاهدة برلين)

وقد دارت مفاوضات منذ عامين مع حكومة الكونغو المستقلة بقصد حملنا على قبول تقسيم جزء من حوض النيل على الورق تقسيما شبيها بالذى حاولوه أخيراً فرفضنا الموافقة على هذه الفكرة لانهم طلبوا منا التنازل عن حقوقنا المقررة فى اتفاقية ١٨٨٧ على أراضى الاوبانجى الاعلى . رفضنا هذه الفكرة لانها على الخصوص تعد انتهاكا لسلامة الامبراطورية العثمانية ولما كانت فرنسا لا تفتأ تحترم حقوق الغير فهى تريد أن يحترم الغير كل حقها »

وقد ختم خطابه بالعبارة الآتية

« ان فرنسا تعتبر هذه الاتفاقية منافية للقانون ، تعتبرها باطلة ولا مفعول لها فى نظرها (مرحى وتصفيق طويل) وقد احتج عليها احتجاجا صريحا سفير السلطان لدى حكومة الملكة كما أن زميلى وزير المستعمرات أصدر الاوامر اللازمة ليتسنى للضابط القائد الذى يتولى القيادة فى الاوبانجى الاعلى أن يلتحق بمركزه فى أقرب وقت وقد وصلت الفصائل الاولى الى المكان المرغوب وستصلها الامدادات اللازمة بغير تأخير كما

ان رئيس البعثة سيغادر فرنسا فى أول باخرة وليسمح لى المجلس أن لا أقول شيئاً أكثر من ذلك »

سفر القومندان مونتيى

وعلى أثر هذه التصريحات وافق المجلس باجماع ٥٢٧ صوتا على اقتراع يقضى باقرار تصريحات الحكومة والاقتناع بأنها ستعمل على احترام حقوق فرنسا معتمدة على التعهدات الدولية

وفى ٩ يونيه طلب المسيو دلكاسيه وزير المستعمرات من المجلس الموافقة على اعتمادات بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ر١ فرنك « لحماية مصالح الفرنسيين فى افريقيا »

وفى ١٣ يوليه صدر دكريتو بفصل مناطق الاوبانجى الاعلى عن مستعمرة الكونغو الفرنسية من الوجهة الادارية والسياسية وعهد بحكمها الى القومندان مونتيى

وفى ١٦ يوليه سافر هذا الضابط من مرسيليا قاصداً الى مركز عمله

المفاوضة مع حكومة الكونغو

وفى اليوم التالى لجلسة ٧ يونيه قصد اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس الى وزارة الخارجية الفرنسية وتكلم فى اول الامر باهجة شديدة زاعما انه يحمل فى جيبه بلاغا نهائيا من حكومته الى حكومة فرنسا ولكنه لم يبرزه وانتهت هذه المقابلة بغير نتيجة ثم عاد مرة اخرى وكان لينا فى حديثه وصرح بأن انجلترا لا تعارض فى نظرية الحكومة الفرنسية الخاصة باحترام المعاهدات الدولية

وتبين بعد ذلك ان الحكومه الانجليزية أوعزت الى ليوبولد الثانى ملك بلجيكا بالمفاوضة مع فرنسا لعقد اتفاقية معها وأفهمته انها لم تعد متمسكة بعقد الايجار الموجود فى اتفاقية ١٢ مايو

وعلى ذلك بدأت المفاوضات بين فرنسا وحكومة الكونغو وانتهت باتفاقية ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٤ التى وقعها فى ذلك اليوم المسيو هانوتو والمسيو هوسمان بالنيابة عن فرنسا والمسيو ديفولدر والبارون كونستان جوفينيه بالنيابة عن حكومة الكونغو

اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤

وأهم أحكام هذه الاتفاقية تحديد التخوم الشمالية لحكومة الكونغو وتنازل هذه الحكومة عن أكثر الحقوق التى خولتها لها اتفاقية ١٢ مايو على حوض النيل الأعلى

ولكن يلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تحترم حقوق مصر كالاتفاقية السابقة وان كان افتيات الاتفاقية الفرنسية أقل نطاقا من افتيات الاتفاقية الانجليزية وهذا بيان الاعتراض على أحكامها

أولا — فى تحديد التخوم الشمالية قضت اتفاقية ١٤ أغسطس بمد هذه التخوم لغاية الدرجة الثامنة من خطوط العرض الشماليه فى حين أن مؤتمر برلين قضى بأن تقف عند الدرجة الرابعة ففرنسا التى كانت تحتج على انتهاك حرمة معاهدة برلين قد اقدمت على انتهاكها بنفسها

ثانيا — الغت اتفاقية ١٤ أغسطس أهم الامتيازات التى ترتبت على الاجارة الواردة فى اتفاقية مايو ولكنها تركت لحكومة الكونغو جزءا من مديرية خط الاستواء مع مدينة لادو على النيل أى تركت لها

جزءاً من السودان المصرى وبذلك تكون اتفاقية ١٤ أغسطس باطلة بطلان الاتفاقية التى سبقتها

وقد احتج عليها المسيو فلورنس فى جلسة مجلس النواب التى عقدت يوم أول فبراير سنة ١٨٩٥ واعترض على المسيو هانوتو الذى سمح لحكومة الكونغو بوضع يدها على منطقة لادو التى هى جزء من الاراضى المصرية فكان جواب المسيو هانوتو قائماً على المغالطة واللعب بالالفاظ اذ قال

« لم يصدر من قبلنا أى تصريح صريح لحكومة الكونغو بالاقامة فى وادى النيل !! » مع أن الاتفاقية صريحة فى ذلك فان المادة الرابعة تنص على أن حكومة الكونغو لا يجوز لها أن تحتل المنطقة الكائنة غرب أو شمال الخط المبينة حدوده فيما يلى

وهذا الخط يمتد الى نقطة التقاء الدرجة ٣٠ من خطوط الطول بالدرجة ٣ و ٥٠ من خطوط العرض ثم يسير مع الخط الاخير نفسه لغاية النيل

فاباحة العمل داخل هذا الخط انما هى اباحة ضم جزء من اراضى مصر الى حكومة الكونغو

ولقد اعترض المسيو بانسا فى كتابه مصر والسودان المصرى على سياسة فرنسا فى هذه الاتفاقية وقال لو كان وزير الخارجية الفرنسية يريد أن يقضى على جميع الاغراض السياسية المترتبة على الاتفاقية الانجليزية البلجيكية لوجب عليه أن يمنع اباحة الاقامة فى الاراضى المصرية لدولة أجنبية ولكنه لم يفعل بل ان اتفاقية ١٤ اغسطس تضمنت هذه الاباحة

وبالجملة فان فرنسا ارتكبت خطأ سياسيا بهذه الاتفاقية وفتحت

لخصوم مصر الباب لتحقيق أطماعهم الاستعمارية ولم يكن عملها من هذه الوجهة متفقا مع موقفها الاول وقد ذهب كثير من السياسيين الفرنسيين الى انه كان يجب عليها ان تكتفى بطلب الغاء اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ الغاء تاما لما فيها من الاعتداء على حقوق فرنسا والانتهاك لحرمة المعاهدات الدولية

ويقول المسيو كوشرى فى هـذا الموضوع « أن بعض السياسيين زعموا ان هذه الاتفاقية تعتبر معاهدة سلام والحقيقة انها كانت تتضمن بذور الحرب فى نصوصها »

وسنأتى فى الفصل الآتى على ما ترتب على هـذه الاتفاقية من الحوادث السياسـية واستئناف المفاوضات بين فرنسا وانجلترا ورأى المسيو هانوتو فى المفاوض الانجليزى

المفاوضات بين انجلترا وفرنسا

على المسائل الافريقية

لما سوى الخلاف بين فرنسا وحكومة الـكونغو المستقلة باتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ أبرق المسيو دلكاسيه وزير المستعمرات الى الـكولونل مونتيى (الذى رقى الى هذه الرتبة فى ٩ اغسطس) يطلب منه وقف كل تقدم الى الامام والعودة الى منطقة شاطىء العاج للاشتراك فى قتال ضد ساموري

ولقد ظهر فيما بعد خطأ هـذه السياسة فان الـكولونيل مونتيى لم يكن مرسلا فى الحقيقة لاحتلال أراضى الاوبانجى الاعلى التى كانت فى

قبضة الباجيكيين وانما كان مرسلا لمهمة سرية خطيرة أخرى هى الوصول الى فاشودة .

على ان تسوية الخلاف مع حكومة الكونغو ما كانت تبرر استدعاء مونتيي الى منطقة اخرى حتى ولو غض الطرف عن المهمة السرية فقد كان الغرض الظاهرى لبعثته هو تحسين المواصلات بين الاوبانجى الاعلى وبين الشاطىء فاما ذا تناسى دلكاسيه هذه الحقائق وقتئذ ؟ ذلك مالا يزال مجهولا أمره الى اليوم

ومن الغريب ان المسيو هانوتو الذى كان زميلا لدلكاسيه فى الوزارة يومئذ لم يتردد فى انتقاد هذه الخطة فى كتابه عن فاشودة فبعد ان أورد شيئا من أقوال المسيو دى كيكس التى فحواها « ان مبلغ ١٫٨٠٠٫٠٠٠ فرنك الذى قرر المجلس صرفه لتحسين المواصلات مع الاوبانجى الاعلى صرف فى لوانجو وعلى شاطىء العاج » اردف ذلك بقوله

«وهذه ثانى مرة فشل فيها مشروع بعثة تقرر بواسطة الحكومة وبمساعدة البرلمان فى وقت كان لايزال ملائما للعمل

ولا شك ان الكولونل مونتيي لو كان موجودا فى المكان المرغوب — فاشودة — منذ ١٨٩٥ اى قبل مرشان بثلاث سنوات [1] لكانت الحوادث اتخذت اتجاها آخر »

بعثة اخرى

على ان المسيو دلكاسيه عاد الى التفكير فى الموضوع الاصلى وقرر

---

(١) وصل مرشان الى فاشودة فى خلال سنة ١٨٩٨ كما سنبينه فى موضعه

تعيين المسيو ليوتار حاكما لمنطقة الاوبانجى الاعلى وعهد اليه ان يتوغل فى بحر الغزال لغاية النيل وقد قال المسيو دلكاسيه بعد ذلك « انا الذى ارسلت المسيو ليوتار الى ماوراء الاوبانجى وعينت له النيل حدا لبعثته» ولكن المسيو هانوتو يقول تعليقا على هذا الحادث .

« ان المشروع الاصلى كان قد أنقص نقصاً كبيراً كما ان الوسائل التى عهد بها الى المسيو ليوتار كانت غير كافية لان تحقق بسرعة تلك النتيجه التى كان المجلس يرمى اليها والتى كانت متوقعة من مناقشاته »

هذا مايقوله المسيو هانوتو وعلى كل فان موقف المسيو دلكاسيه وتناقضه من الامور التى يحيط بها الابهام والغموض ولا سيما اذا اضفنا اليها مافعله بعد ذلك فى خلال الازمة السياسية التى ترتبت على وصول مرشان الى فاشودة مما سنشرحه فيما بعد

بدء المفاوضات

ورأى هانوتو فى المفاوض الانجليزى

على ان هذه الحوادث كان من شأنها حمل الحكومتين الانجليزية والفرنسية على السعى فى التفاهم بطريق المفاوضات للوصول الى حل للمشاكل الافريقية التى كانت تدعو من وقت لآخر الى المشادة بين الفريقين ولا سيما مشكلة النيل .

وقبل ان نأتى على حوادث هذه المفاوضات لانرى بدا من اثبات الفصل الذى كتبه المسيو هانوتو فى كتابه على فاشودة يشرح به صفات المفاوض الانجليزى وما يجب اتباعه معه فى خلال المفاوضات قال

« مضت على فرنسا وانجلترا أحقاب من الزمن وهما تعملان جنبا الى جنب لتقدم المدنية وكان الواجب اذن أن يتعارف الشعبان أحسن التعارف وأن يتفاهما أسهل التفاهم الا أن الواقع يخالف ذلك لأن البوغاز (بوغاز المانش) يفصل عقول الامتين فصله لشواطىء البلدين

وكان البحر عادة اداة للاتحاد والتقارب وكأنه بين فرنسا وانجلترا سبب التنافر والتباعد الا أن تشابه الاصول والافكار والمصالح استبقى بين النظيرين عادة نابتة الا وهى السعى المتواصل فى ايجاد روابط للالفة والاتفاق تتخللها فترات خاب فيها الرجاء وسالت الدماء

تمتاز المفاوضة بين الانجليز والفرنسيين بأنها أدق وأشق امتحان لخبرة المتفاوضين من رجال السياسة كما أنها أمتن ضمانة لسلم سعيد يعيش العالم فى بحبوحته

ويعتقد محترفو السياسة انه من الطبعى أى من المقدر المحتوم أن يختم داهية كتاليران حياته السياسية فى لوندرة لان الحادثات بين لوندره وباريس يجب دائما أن لا ينقطع خيطها وأن اشتد تجاذبها

والمفاوض الانجليزى قوى العارضة شديد الضبط لنفسه مملوء تعقلا عظيم الاناة كبير الحرص يبدو لمحدثه أن وزارة الخارجية أحكمت ربطه اليها بسلاسل لا يستطيع التخلص منها . أما المفاوض الفرنسى فلا أساس لخطته وهو يطلق العنان لفكره يغدو ويروح باحثا وراء النظريات العامة ومما يزيد فى ارتباكه ارتباكا قد لا يكون فى موضعه شعور غامض فى نفسه يدفعه لان يتلمس الغرض الاسمى

يريد المفاوض الفرنسى أن يقنع مناظره بينما يكتفى المفاوض الانجليزى

بأن يقهر خصمه وكثيرا ما تكون المباحثات الاولية سبباً فى سوء التفاهم اذ تكثر فيها أقوال لا طائل تحتها من جانب طرف بينما الطرف الآخر يظهر تكلفا وتلعثما وارتباكا

وتختلف الاساليب واختلاف اللغات أشد وأعظم ولا يستطيع أحد أن يدرك الى أى مدى تضطرب المناقشات بسبب ما بين اللغات من تنافر فى الاصل لأن « الفضيلة اللفظية » ليست واحدة . وان أعظم التراجم دقة لا تؤدى معانى الالفاظ على صحتها واذا كان المتفاوضان يجيدان التكلم بلغة واحدة فانهما لا يعبران دائما عن أفكارهما أضبط تعبير وليس وقع نبرات الكلمات واحداً فى جميع الآذان ومن الصعب استخدام الكلمات عثابة عملة غير زائفة للتبادل

واللغة الانجليزية ضخمة التعابير تنفذ الى الاسماع ، لا تنازل ولا تساهل فى اصطلاحاتها ، تقطع فى تأكيداتها ولا تتنزل فى تفسيراتها ، وهى لغة كلها أفعال تعبر عن الاشياء بطريقة عامة غير محددة يختلط فيها الفاعل بالفعل أى يختلط فيها السبب بالعمل الذى كان نتيجة ذلك السبب لا تمييز ولا تعبير خفى فيها وهى تصدم الفكر صدما وانى لشديد الاعجاب بالرسائل التى يبعث بها رجال الاعمال الانجليز لانها ممتلئة فائدة وليس فيها الا الضرورى ولا شىء غير الضرورى

وكثيرا ما تكون عباراتها الفنية غير المصقولة مدعاة لتفاسير مختلفة حتى بين الانجليز أنفسهم واذا تدخلت فيها المصالح فانها تسهل المدهش من التراجع وكأن اللغة الانجليزية شخص مستبد غليظ الطبع يتكلم متهوراً ويطالب الناس جميعا أن يفهموا عباراته الغامضة المبتورة

وللانجليزى اذا ما جلس الى مائدة المفاوضة تفوق كبير يستعين به على الخام خصمه مع شيء من الصلف والكبرياء ويرجع هذا التفوق الى متانة فى الرأى وتشدد فى الغرض منبعهما استتباب الامر طويلا لمن يتولون الحكم فى بلاده ويظهر أثر هذه الوحدة البديعة فى تاريخ انجلترا أثناء هذا العصر والذى سبقه واليها يرجع الفضل فيما يقوم بنفس أصغر صغير من أبناء انجلترا من ايمان بتفوق جنسه ويقين بنجاحه فاذا أحس بأن مناظره يبدى شيأ من التشدد والتمسك بحقه بدت عليه دهشة قد تكون مضحكة

ويمتاز الانجليزى بأدب رائع يدفعه دائما لان يخفى تفوقه ما استطاع يكتمه فى نفسه الا ان اثره يظهر فى نظراته وحركاته وابتساماته التى تنبه الخصم وتجعله على حذر ويستتر تحت هذه السخرية المتقنة التقنع نوع من الخداع (البلف) لاتفوته شاردة

وبجانب ذلك فان الانجليزى متفرد بأنه يقدر القدر كله حسن ادارة الامور ومتانة المواقع وقيمة الحقائق. وللشخص قيمة كبيرة وسط هؤلاء الرجال الاقوياء ولطالما تمت لى نتائج ما كنت لاتوقعها وذلك بأن فاجأت المفاوضين الانجليز اثناء المفاوضات بأن بعثت لهم بمن هو جدير بأن يلقب رجل الساعة فى الوقت النافع . ولم يكن ذلك الرجل في حاجة للكلام ففى مجرد وجوده اثناء المفاوضات ما يكفى لفوزه

ولا يدرك قيمة المسؤلية وقدرها الا هؤلاء الاساتذة الانجليز

لاأريد الاطالة فى هذه الملاحظات لما لها دائما من طابع خاص فيه بعض الابهام الا انى اختم قولى بأن الفت النظر الى وجوب تمشى العمل مع المفاوضة والى وجوب السرعة فى الاقتناص والسرعة فى التقييد أى

متى اتفق معهم من يفاوضهم على شىء وجب عليه أن يقيده عليهم. ويجب على كل حال استبقاء الاتصال والتفاهم مع الانجليز والالحاح عليهم واعادة الكرة للتأكد من انهم أحسنوا فهم مايريده مفاوضهم

ومن أهم شروط النجاح فى مفاوضتهم السير معهم فى طريق مستقيم بلا مواربة ولامخاتلة ويجب ان يكون من يفاوضهم دقيقا اذا اراد الامانة وان لايرجو الامانة الا من طريق الدقة »

سير المفاوضات

ابتدأت المفاوضات بين فرنسا وانجلترا فى خريف سنة ١٨٩٤ بوزارة الخارجية فى باريس وكان يتولاها من قبل الانجليز المستر فيبس سفير انجلترا فى باريس يساعده موظف فنى من وزارة المستعمرات ومن قبل الفرنسيين المسيو هانوتو وزير الخارجية يساعده المسيو هوسمان أحد مديرى أقسام الخارجية الفرنسية

وبعد عقد جلسات متعددة وضع المفاوضون فى أواخر سنة ١٨٩٤ مشروعا للاتفاق تناول المسائل الافريقية ولاسيما مسألة وادى النيل وكان من الضرورى عرض هذا المشروع على الحكومتين الفرنسية والانجليزية لاقراره ولكنهما قررتا رفضه فانقطعت المفاوضات

ولاتزال تفاصيل هذا المشروع غير معروفة ويقول المسيو هانوتو فى هذا الصدد مايلى

« ان الوقائع والمستندات الرسمية ستعرف يوما ما ويكفى القول فيما يتعلق بمسألة النيل على الاخص ان فرنسا كانت حصلت على تعريف وتحديد للمزاعم التى كانت انجلترا تدعيها على مناطق خط الاستواء وقد

اتفق على ان المديريات المتنازع عليها تكون خاضعة لنظام شبيه بنظام الحيدة تحت المراقبة العليا للدولتين »

استئناف المشادة بين الدولتين

ولما قطعت المفاوضات عادت المشادة بين فرنسا وانجلترا الى سيرتها الاولى وأخذ كثيرون من رجال السياسة الفرنسية يصرحون جهاراً بضرورة الوصول الى النيل لمعاكسة الاطماع الانجليزية وألقيت مثل هذه التصريحات فى جلسة مجلس النواب الفرنسى التى عقدت فى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٥

ونشرت الصحف وقتئذ حديثاً خطيراً للمسيو برازا حاكم الكونغو الفرنسى قال فيه « ان أهمية الاتفاق الذى عقد بين فرنسا وحكومة الكونغو المستقلة فى ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٤ تتوقف على الطريقة التى بها نستخدمه فى المستقبل ... ولاشك ان الوصول الى النيل من الجنوب هو الوسيلة الوحيدة التى تسمح بحل مسألة مصر وفاقا لمصالحنا »

فكانت هذه التصريحات سببا لتنبه انجلترا الى الخطر الذى يهددها فى النيل الاعلى فقررت ان تعمل على احباط هذه الحركة . وسنشرح فى الفصل الآتى أدوار النزاع بين الفريقين

تنازع فرنسا وانجلترا على النيل الاعلى

وبدء حملة السودان وحملة مارشان

فى ٦ مارس سنة ١٨٩٥ نشرت التيمس مقالا لكاتب لم يشأ ذكر اسمه دعا فيه الحكومة الانجليزية الى المبادرة بالعمل لدرء الخطر الذى يترتب على احتلال فرنسا لمناطق النيل الاعلى

وفى اليوم الحادى عشر من الشهر نفسه وجهت الاسئلة العديدة الى الحكومة فى مجلس العموم الانجليزى فقال السير اشمد بارتليت مخاطبا السير ادوارد جراى وكيل الخارجية « هل هناك أساس لمزاعم المسيو برازا الذى يدعى ان اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ تضمن لفرنسا الوصول الى النيل ووضع المسألة المصرية على قاعدة جديدة وهل صحيح مايفسر به النائب دى لونكل هذه الاتفاقية من أن الطريق بين مدينة الكاب والقاهرة أصبح الان مقطوعا ؟ »

وقد كانت أجوبة السير جراى مبهمة وغامضة وانفضت الجلسة على غير نتيجة حتى اذا عقدت فى اليوم الثامن والعشرين من الشهر نفسه احتدم الجدال فيها بشأن هذه المسألة وبعد توجيه عدة أسئلة الى الحكومة ألقى السير جراى خطاباً خطيراً مطولا أشار فى نهايته الى الاشاعات الخاصة بتسيير حملة فرنسية الى مناطق أعالى النيل قائلا « انى لاأظن ان هذه الاشاعات قائمة على أساس لان تقدم حملة فرنسية تحمل تعليمات سرية وتتوجه من افريقيا الغربية قاصدة الى أرض معروف ان لنا حقوقا (؟؟) عليها منذ ردح من الزمن لايعد فقط عملا غير معقول وغير

متوقع بل يجب على الحكومة الفرنسية ان تعلم جيدا انه عمل غير ودى وانه يعد كذلك فى نظر انجلترا » وقد قابل المجلس هذا التصريح بالارتياح ولكن المستر لابوشير الذى كان مشهورا بعطفه على المسألة المصرية وبمعارضته فى الافتيات على وادى النيل احتج على هذا التصريح قائلا « انكم بهذه الطريقة التى تهددون بها فرنسا تفترضون حقيقة ان النيل تابع لانجلترا تبعية نهر التاميز لها مع انى لا أفهم الحق الذى نستند عليه للمطالبة بوادى النيل ولانذار فرنسا بأن كل اغارة على هذه الاراضى تعد منافية للعلائق الودية بين البلدين »

احتجاج فرنسا

وفى اليوم التالى لهذه الجلسة ـ ٢٩ مارس ـ ذهب البارون دى كورسيل السفير الفرنسى فى لندن الى وزارة الخارجية الانجليزية لتبليغ احتجاج حكومته على هذه التصريحات وقابل اللورد كمبرلى وزير الخارجية وكان الحديث طويلا بينهما وقد حاول الاخير ان يخفف من وقع تصريحات السير جراى زاعما ان صدورها من وكيل الخارجيه لايجعل لها القيمة التى تكون لها لو صدرت من وزير الخارجية نفسه أو من رئيس الوزارء

ثم قال ان هذه التصريحات لاتعطى لانجلترا حق ملكية الاراضى التى اشار اليها السير جراى وانما هى شرح لنظرية انجلترا التى تعارضها فرنسا بنظرية اخرى

وعلى ذلك فان لفرنسا الحق فى قبول النظرية الانجليزية او رفضها والمسألة على كل حال تبقى مفتوحة للمناقشة

وفى خلال هـذه المقابلة صرح اللورد كمبرلى بعزم انجلترا على وضع حد للاحتلال ويعد هـذا التصريح من امهات الوعود الانجليزية بالجلاء عن مصر والسودان وهذا نصه

«اذا قلت لك ان مديريات السودان عند ارجاعها لمصر لابد ان تتبع مصير مصر فانى اقول ذلك بفكرة اننا لن نبقى دائما مسؤلين عن هـذه الحدود واؤكد لك انى اخاطبك بكل صدق واخلاص عند ما اتوقع نهاية احتلالنا وانى اريد ان ينتهى وان لاتـكون هذه المسألة سببا للشحناء بيننا فان حسن الاتفاق بين بلدينا يوازى اكثر من هذا»

وقد اعتبرت فرنسا ان هـذا التصريح يعد تصحيحا لاقوال السير جراى وفى اول ابريل سنة ١٨٩٥ ارسل اللورد كمبرى الى اللورد دفرين سفير انجلترا فى باريس تلغرافا يؤيد فيه تصريحاته لسفير فرنسا ونشر هذا التلغراف فى الـكتاب الازرق كما ان السير جراى نفسه أرسل تصحيحا الى الصحف بروح التصريحات التى فاه بها وزير خارجية انجلترا

وفى اليوم الخامس من شهر ابريل طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس الشيوخ الفرنسى والقى المسيو هانوتو وزير الخارجية خطابا اشار فيه الى تفاصيل هذه الامور

ولـكن هـذا التفاهم لم يكن الا ظاهريا ولذلك فان الدولتين أخذتا تعملان بعـد ذلك على مجابهة الحوادث بما يسمونه الامر الواقع فقررت انجلترا اعادة فتح السودان وقررت فرنسا ارسال حملة مارشان وكانت النتيجة ذلك التصادم الخطير الذى سنشرحه فيما يلى

حملة السودان

فكر الانجليز فى حملة السودان فى أواخر سنة ١٨٩٥ وقد أخذت الصحف الانجليزية وقتئذ تهيىء الاذهان لهذه الحملة واعادت التيمس نشر آراء السير صموئيل بيكر فى هذا الشأن وهى تتلخص فى أن واجب انجلترا يقضى عليها بأن تسعى لتجعل بربر ودنقله فى يدها لانهما مفتاحا السودان »

وبعد أن قررت الحكومة تسيير هذه الحملة أبلغ اللورد سالسبورى سفير فرنسا فى لندن بصفة سرية نبأ عزم الحكومة على محاربة المهدى والقضاء على سلطته وأن الاوامر على وشك أن ترسل الى مصر لاعداد حملة أولية على دنقله بالاشتراك مع انجلترا

ثم أردف هذا النبأ بعرض اتفاق مع فرنسا على القاعدة الآتية وهى « ان الحملة المزمع القيام بها فى الاراضى المصرية بمعونة الاسلحة والاموال الخديوية لاتتعدى مدينة دنقلة ولكن اذا قضت الاحوال فيما بعد بتوسيع نطاق هذه الحملة والتقدم الى الامام فان انجلترا لا تفعل شيئاً من ذلك قبل الاتفاق مع فرنسا مقدما »

وكانت الوزارة الفرنسية قد تغيرت فى خلال ذلك والقيت مقاليد الحكم الى المسيو ليون بورجوا يساعده المسيو برتلو فى وزارة الخارجية ويقال أن الوزير الاخير كان يميل الى الاتفاق مع انجلترا على القاعدة التى عرضتها وقد كتب عنه أحد المؤلفين يقول

« أن المسيو برتلو دخل فى مفاوضة مع اللورد سالسبورى الذى

اقترح عليه أن يبعث اليه بكتاب يجدد فيه التعهد بالجلاء عن مصر متى استتب الامن فيها ويتعهد أيضا بأن الجيش الانجليزى لا يتعدى الخرطوم — بعد أن كانت دنقلة — الا بعد المفاوضة فى ذلك مع فرنسا وقد أراد الوزير الفرنسي قبول هذا العرض ولكن رأيه لم يعمل به »

وعلى كل حال فان الوزارة الفرنسية قررت رفض ما عرضه اللورد سالسبورى فقررت الحكومة الانجليزية أن تعمل وحدها .

وفى يوم ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ صدرت الاوامر بالزحف على السودان وعهدت القيادة الى السير كتشنر . وقد قوبل نبأ هذه الحملة بالحماسة فى لندن وحاول بعض أعضاء مجلس العموم الاحتجاج عليها فلم يسمع لهم أحد اعتراض فرنسا على الحملة

ولما ذاع نبأ هذه الحملة بادرت فرنسا بارسال مذكرة الى انجلترا فى هذا الصدد ونشرت شركة هافاس فى ١٧ مارس بلاغا قالت فيه « ان المسيو برتلو وزير الخارجية الفرنسية لفت نظر اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس الى النتائج الخطرة التى يمكن ان تترتب على فتح السودان »

فظن الكثيرون وقتئذ ان فرنسا ستقوم بحركة فعلية للتدخل فى الامر ولكن ظهر فيما بعد ان المسيو برتلو تراجع تراجعاً مدهشاً

ففى ٢٠ مارس وجهت الاسئلة الى الحكومة الانجليزية فى مجلس العموم بشأن مذكرة فرنسا فأجابت بلسان المستر كيرزون وكيل خارجيتها وقتئذ بما يلى

«ان وزير خارجية فرنسا ابلغ سفير المملكة فى باريس انه لا يتحمل اية مسؤلية بخصوص المذكرة التى نحن فى صددها فانه لم يكتبها ولم يصرح

بكتنا بتها ولا بد ان تكون صدرت من بعض الموظفين غير الواقفين على المعلومات الصحيحة وقد احيطت الحكومة الفرنسية علما بنيتنا فى صعود وادى النيل ولكنها لم تبلغنا اية مذكرة فى هذا الشأن »

وفى يوم ٢١ مارس نشرت شركة هافاس مذكرة جديدة هذا نصها

« ان تصريحات المستر كيرزون فى مجلس العموم التى تشير الى محادثة بين اللورد دوفرين والمسيو برتلو بخصوص حملة دنقلة ليست الا نتيجة سوء تفاهم فان المسيو برتلو قال فقط ان المذكرة التى ارسلها لم تكن لها صفة رسمية وعلى كل حال فهو لا يراها خليقة باحداث اى تذمر »

ولقد كان لهذا الحادث اثر سىء فى فرنسا وفى الخارج لانه اثبت ضعف الحكومة الفرنسية وترددها وترتب عليه بطبيعة الحال استقالة المسيو برتلو فاسندت وزارة الخارجية الى المسيو بورجوا رئيس الوزارة وفى ٣١ مارس و٢ ابريل طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس النواب ووجهت الاسئلة الى الحكومة لمعرفة موقفها حيال حملة السودان فألقى المسيو بورجوا خطابا قال فيه

« اننا لانستطيع ان نقف مكتوفى الايدى أمام النتائج التى تترتب على حملة ترمى الى تأجيل تنفيذ التعهدات التى سبق اعطاؤها تأجيلا أبديا وعلى ذلك فان حكومة الجمهورية ترى من واجبها أن تحول دون ضياع الحقوق من طريق التقادم ولا جرم أن مجهوداتنا ومجهودات من سبقونا كانت ولا تزال موجهة الى الاحتفاظ دائما ببقاء المسألة المصرية مسألة أوروبية »

وقد تبين فيما بعد أن الوزير الفرنسي كان يشير بعبارة «المجهودات» الى حملة مرشان التى كانت فرنسا تعمل على أعدادها منذ أواخر عام ١٨٩٥

ارسال حملة مرشان

وفى ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٦ استقالت وزارة بورجوا وخلفتها وزارة المسيو ميلين يساعده المسيو هانوتو فى وزارة الخارجية

وكانت الاستعدادات قائمة لارسال حملة مارشان كما قدمنا فقد فكرت فرنسا فى ارسال هذه الحملة منذ قررت رفض ما عرضه عليها اللورد سالسبورى (فى شهر دسمبر سنة ١٨٩٥) واستغرق درس أعمال هذه الحملة وتنظيمها شهرين من الزمن وفى ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٦ وقع وزير المستعمرات التعليمات المعطاة الى مرشان وتقرر ارسال مهمات ورجال هذه الحملة على ثلاث دفعات الاولى فى ٢٥ ابريل والثانية فى ١٠ مايو والثالثة فى ٥٠ مايو

فلما جاءت وزارة ميلين كان كل شيء قد تم وكان جزء من الحملة قد سافر فلم يكن أمام الوزارة الا أحد أمرين فاما أن تستمر الحملة واما أن تصدر الاوامر بايقافها ولكن حالة الرأى العام فى فرنسا لم تكن تسمح وقتئذ بالتراجع فقررت الوزارة الاستمرار فى العمل وسافر مارشان فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٦ قاصدا الى فاشودة

مارشان في فاشودة

استمرت حملة السودان فى زحفها وفى خلال ذلك عرضت على صندوق

الدين مسألة أخذ مبلغ من الاحتياطي الموجود فيه يقدر بنصف مليون جنيه انجليزي للانفاق منه على الحملة وبعد أخذ ورد قرر صندوق الدين في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ الموافقة على هذا الطلب بأغلبية أربعة من أعضائه ضد اثنين والاربعة الموافقون هم الاعضاء النائبون عن المانيا والنمسا وانجلترا وايطاليا وقد احتج المندوب الفرنسي وزميله الروسي على هذا القرار وانسحبا من قاعة المداولة يومئذ ليجعلا لاحتجاجهما مظهراً فعالا

وما لبث فريق من حملة اوراق الدين المصري من الفرنسيين ان رفعوا دعوى امام المحكمة المختلطة ضد اعضاء صندوق الدين يطلبون فيها عدم دفع شيء من المال الاحتياطي للانفاق على حملة السودان ورد ما عساه ان يكون قد دفع من الاموال في هذا السبيل وفي ٨ يونيه صدر حكم المحكمة الابتدائية باجابة طلبات المدعين وبرد كامل المبالغ التي سحبت فرفعت الحكومة المصرية استئنافا ولكن محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية أيدت الحكم الابتدائي بحكمها الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦

وفي أول فبراير سنة ١٨٩٧ عرضت انجلترا على الحكومة المصرية ان تقرضها مبلغ ٢٥ مليون فرنك بسعر ٢ ١/٢ ٪ لسد العجز المالي الذي نقصها فاعترضت فرنسا وروسيا في اليوم الثاني من شهر فبراير بناء على ان الديكريتو الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وقانون التصفية يحرمان على مصر عقد أي قرض بدون موافقة صندوق الدين وارسلت هاتان الدولتان احتجاجهما الى الحكومة المصرية فأجابت الحكومة المصرية على هذا الاعتراض بتاريخ ٥ فبراير قائلة انها لاتنوي أخذ المبلغ المعروض من انجلترا

بصفة قرض وانما ستفتح لها الحكومة الانجليزية حسابا جاريا بهذا المبلغ وهذا أمر لا تحرمه القوانين ولا الدكريتات

وفى ٦ فبراير وافق مجلس العموم الانجليزى على اعتماد مبلغ ٧٩٨ر٨٠٢ ج لتحقيق هذه الغاية (١)

فتح ام درمان

وكانت الحملة فى هذه الاثناء تتقدم فى طريقها حتى وصلت الى دنقلة فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٦ وأثبت الجيش المصرى فى خلال هذه المعارك مقدرته الحربية وهمته ونشاطه وصبره على المتاعب واحتماله المكاره وعظيم المشاق وكان الانجليز أول المعترفين للجنود والضباط المصريين بهذه الصفات

وفى شهر يونيه سنة ١٨٩٧ استأنفت الحملة سيرها الى الامام واحتلت أبو حمد فى ٧ أغسطس وبربر فى ١٢ سبتمبر .

ووقعت واقعة العطبره المشهورة فى شهر ابريل سنة ١٨٩٨ وهى الواقعة التى أسر فيها الامير محمود

وفى شهر يوليه استعد الجيش للزحف على أم دزمان فدخلها فى ٢ سبتمبر وبذلك تم النصر على رجال الدراويش .

وقد حدثت وقتئذ حوادث مؤلمة كنبش قبر المهدى واخراج جثته ونثرها فى جوانب الصحراء بحجة الانتقام لغردون وغير ذلك مما لا محل لذكره فى هذا البحث .

وقد كان لهذه الحوادث صدى فى صحف أوربا وجرت بشأنها

---

(١) فى شهر يونيه ١٨٩٨ وافق مجلس العموم الانجليزى على التنازل عن هذا المبلغ بأغلبية ١٥٥ صوتا ضد ٨١

مكاتبات بين اللورد سالسبورى واللورد كرومر وتناقش فيها مجلس العموم واستهجنها بعض الاعضاء ولا سيما المستر جون مورلى فى جلسة ١٨ فبراير سنة ١٨٩٩ وأعيد فيها البحث بمناسبة طلب الحكومة من مجلس العموم الموافقة على منح اللورد كتشنر هبة قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه فقرر المجلس الموافقة على هذا الطلب واقرار خطة اللورد كتشنر بأغلبية ٣٩٣ ضد ٥١

وقد كتب المستر بنيت تفاصيل كثيرة عن هذه الحوادث تحت عنوان « بعد أم درمان » فى المجلة الحديثة (Contemporary review) فى شهر يناير سنة ١٨٩٩ فاثارت كتابته انفعالا شديداً فى اوربا

وصول مرشان الى فاشوده

وبينما كانت الحملة المصرية الانجليزية زاحفة على أم درمان كان مارشان قد وصل الى فاشودة فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨ بعد أن قضى نحو عامين فى مجاهل افريقيا يقطع الفيافى والصحراء ويلاقى المشاق والصعوبات لتحقيق ما كلف به وهو الوصول الى النيل واحتلال نقطة عليه لفتح باب المسألة المصرية ويقدر ماقطعه بنحو ٤٥٠٠ كيلو متر وكان معه مائتا جندى من السنغاليين وعند وصوله الى فاشوده رفع العلم الفرنسى عليها

وكان اللورد سالسبورى قد احتاط لهذا الامر فبعث الى اللورد كرومر فى ٢ أغسطس سنة ١٨٩٨ تلغرافا يقول فيه اذا وصل اللورد كتشنر الى الخرطوم وجب عليه ارسال اسطول صغير لصعود النيل الازرق لغاية شلال الروصيرص واسطول ثان لصعود النيل الابيض لغاية فاشودة تحت

امرته شخصيا فاذا تقابلوا مع احباش أو فرنسيين فعليهم أن يمنعوا عن الاعتراف باى حق للحبشة أو لفرنسا على وادى النيل

وفى يوم ٧ سبتمبر قابل السير ادموند مونسن سفير انجلترا فى باريس المسيو دلكاسيه وزير الخارجية الفرنسية فقال له الاخير انه يهنىء انجلترا بانتصارها فى أم درمان ولفت نظره الى امكان وجود مرشان فى فاشودة. « ولو انه يجهل المكان الذى يكون قد اضطر للوصول اليه ابتغاء حماية املاك فرنسا من اغارة الدراويش »

فأثارت هذه التصريحات غضب السياسة الانجليزية وأخذت الصحف تحمل حملة شعواء على فرنسا بسبب وجود مرشان فى فاشودة وقالت التيمس أن الحالة خطرة وأن الحكومة الانجليزية قررت العمل وفاقا لتصريحات السير جراى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥

مقابلة كتشنر ومرشان

وفى ١٩ سبتمبر قصد كتشنر الى فاشوده ومعه ١٨٠٠ جندى مصرى و١٠٠ جندى بريطانى وعدة مدافع من طراز مكسيم والمدفعيتان «سلطان» و « الشيخ » وطلب أن يلتقى بمرشان ولما جرت هذه المقابلة التاريخية دار بين الضابطين حديث بعث به كتشنر الى حكومته فى برقية هذا نصها

« أخبرت مسيو مارشان بلا اهمال ان وجود قوة فرنسية فى فاشودة ووادى النيل تعتبر انتهاكا مباشراً لحقوق مصر وبريطانيا العظمى وأن ما لدى من التعليمات يقضى على بالاحتجاج احتجاجا شديداً على احتلال فاشودة ورفع العلم الفرنسى على أملاك سمو الخديو. فأجابنى مسيو مارشان أنه كعسكرى لا يسعه الا الاذعان والطاعة وأن التعليمات التى أصدرتها

له حكومته باحتلال بحر الغزال ومديرية فاشودة واضحة جلية وبما أنه قد قام بتنفيذها فالواجب عليه أن ينتظر أوامر ليعمل وليدبر حركاته المقبلة فقلت له وصلني أمر من الحكومة المصرية باعادة سلطانها في مديرية فاشودة وسألته اذا كان على استعداد — بأمر الحكومة الفرنسية — لان يقاوم تنفيذ هذا الامر . وكان لا يجهل أن عدد الجنود الانجليزية المصرية متفوق كل التفوق على عدد جنوده. فأجابني بأني اذا كنت أظن ان واجبي يقضي علي بمباشرة مثل هذا القتال فليس في مقدوره الا التسليم بما لا مفر منه ومعنى ذلك انه ومن معه مستعدون للموت وهم في موقفهم وطلب الي أن أسمح بأن يعرض على حكومته أمر مغادرته فاشودة لانه لا يمكنه الانسحاب أو انزال العلم الفرنسي ما لم تصدر له أوامر بذلك . قلت له عندئذ : هل يجوز لي أن أفهم أن الحكومة الفرنسية أباحت لك المعارضة في رفع علم مصر واعادة سلطانها على أملاكها القديمة مثل مديرية فاشوده ؟ فتردد مسيو مارشان قليلا ثم أجابني أنه لا يستطيع أن يمنع رفع العلم المصري وفي الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم ٢٠ سبتمبر رفع العلم المصري في النقطة التي يتقابل فيها نهر السوباط والنيل الابيض ووكل بحراسته الى نصف طابور سلح بالمدافع وتركت معه مدفعية وتولى قيادته الماجور جاكسون ... ثم سرت في طريقي الى الشمال مستصحبا معي المدفعيات الاخرى »

اشتداد الخلاف بين فرنسا وانجلترا

وعلى أثر ذلك اشتد الخلاف بين فرنسا وانجلترا الى درجة أنه كاد يؤدي الى وقوع حرب بينهما ولكن فرنسا على ما يقول الخبيرون لم

تكن مستعدة لدخول مثل هذه الحرب وفضلا عن ذلك فان مظاهر التضامن كانت متوافرة فى انجلترا بينما كان الانقسام سائدا فى فرنسا

وقد حاولت فرنسا أن تحل هذا المشكل حلا لايمس كرامتها ولكنها لم تنجح لان الحزب الاستعمارى ضغط على الحكومة الانجليزية ضغطا شديداً ولم يسمح لها بأى تساهل ويقال أن اللورد سالسبورى كان ميالا للتوفيق ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئا حيال الحملة الشديدة التى كانت قائمة فى الصحف وفى البرلمان وخارج البرلمان ولا سيما الانذار الشديد الذى وجهه اللورد روزبرى فى خطاب القاه يوم ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ والذى قال فيه « أن وراء الحكومة جميع قوى البلاد ولكنها لو تساهلت لما استطاعت البقاء فى مركزها اسبوعاً واحداً (تصفيق حاد) وليس فى فرنسا الا مسألة شرف الراية ولكن الراية شىء يمكن نقله ولقد ذهبت انجلترا فى طريق التوفيق والتساهل الى مدى بعيد فيجب عليها أن تحتفظ بحقوقها »

ولقد أشار المسيو هانوتو فى كتابه عن فاشوده الى نفسية الرأى العام الانجليزى فى خلال هذه الحوادث وضغطه على الحكومة ضغطا يدفعها الى تغيير المحادثات الرسمية قال

« لا شىء أغرب فى هذا الباب من حادث يمر وسط الزوبعة ولا يلتفت اليه أحد . ظهر فى فرنسا حوالى منتصف اكتوبر كتاب أصفر نقلت فيه أحاديث التوفيق التى دارت بين لورد سلسبورى ومسيو ده كورسيل (سفير فرنسا فى لندن) وكان لذلك الكتاب من الوقع فى لوندره ما اضطر الحكومة الانجليزية للاسراع باصدار كتاب أزرق نشرت فيه تلك

الاحاديث بصفة أخرى وقد أشار مستر ريتش وزير التجارة البريطاني الى هـذا الحادث فى خطاب ألقاه فى ٢٦ اكتوبر وقال فيه « أظهرت الصحافة كما أظهر الجمهور بطريقة لا تدع محلا للشك أن الحكومة اتخذت الموقف اللائق ولا يصح لها أن تتقهقر منه وليس فى نية الحكومة أبداً أن تتخلى عن هذا المركز لانها ان تخلت عنه فانها لا تحصل طويلا على ثقة البلاد ولست أشك أن أشخاصا عديدين قرأوا الكتاب الاصفر وهم يخافون بعض الخوف أن تتنازل الحكومة الى حد ما وأن تترك الموقف الذى اتخذته ولكننا أتممنا الاحاديث فى الكتاب الازرق الذى غير تمام التغيير تلك « المفاوضة » المزعومة بين السفير الفرنسى ولورد سالسبورى »

انذار انجلترا وتسليم فرنسا

وقد جرى الحديث الحاسم فى هذا الخلاف يوم ١٢ اكتوبر بين اللورد سالسبورى والمسيو دى كورسل فقد قال الوزير الانجليزى للسفير الفرنسى فى خاتمة الحديث العبارة الآتية

« ان تحت تصرف السردار قوات تفوق قوات القومندان مرشان وهو يستطيع أن يرغمه على الانسحاب أمامه الى الجهة التى يرى من الملائم رده اليها » .

وكان معنى هذا التصريح أن انجلترا تهدد بقطع العلاقات السياسية وباعلان الحرب

فاجتمعت الوزارة الفرنسية التى كانت موجودة وقتئذ وهى وزارة

المسيو بريسون يساعده المسيو دلكاسيه فى وزارة الخارجية وقررت عدم الدخول فى الحرب مهما كانت الحالة

وفى ٤ نوفمبر نشرت شركة هافاس فى المساء المذكرة الرسمية الآتية «قررت الحكومة عدم ابقاء بعثة مرشان فى فاشوده وقد اصدر مجلس النظار هذا القرار بعد بحث المسألة بحثا عميقا وستشرح الحكومة امام المجلس اسباب هذا القرار عند الاجابة على الاسئلة التى ستوجه اليها فى هذا الصدد» .

وعلى اثر ذلك انسحب مرشان من فاشودة ولكنه ابى ان يعود من طريق النيل ومصر حتى لا يمر باعتباره مهزوما امام الجيش البريطانى واختار طريق الحبشة وانتهت تلك الحوادث الخطيرة بتسليم فرنسا تسليما ابديا فقد خفت صوتها بعد ذلك فى المسألة المصرية وأدى خذلانها فى هذه الحادثة الى عقد اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وكانت هذه الاتفاقية سلما للوصول الى الاتفاق الودى المعروف الذى تم فى سنة ١٩٠٤ كما سنشرحه فيما بقى من الفصول

لماذا فشلت فرنسا في حادثة فاشودة

كان كثير من السياسيين يعتقدون ان المسألة المصرية ستدخل فى دور حاسم بسبب حادثة فاشودة وان المفاوضات التى دارت بشأنها بين انجلترا وفرنسا كانت لا بد ان تؤدى الى حل فى مصلحة مصر ولكن ظهر فيما بعد عدم صحة هذه النظرية لان فرنسا خرجت منها مخذولة فاكتسبت انجلترا بهذا الخذلان قوة وعولت فرنسا على أن تنتهج منذ

ذلك العهد خطة جديدة تخالف سابق سياستها حيال المسألة المصرية

وقد ذهب الكتاب والمؤرخون مذاهب شتى فى الاسباب التى ادت الى خذلان فرنسا فارتأى بعضهم ان ضعف المسيو دلكاسيه فى خلال المفاوضات كان عاملا رئيسيا من عوامل الخذلان فانه ارتكب خطأ جسيما عند بدء المفاوضات اذ انكر مهمة مرشان وكان يقول انه لايعرف مرشان ولكنه يعرف المسيو ليوتار حاكم مقاطعة الاوبانجى.

وقد بعث السير ادمون مونسون الى اللورد سالسبورى تلغرافا فى اوائل أيام المفاوضات قال فيه مايلى

« ان مارشان يعلم حق العلم انه ليس الا رسولا لنشر المدنية وانه غير مكلف بأية مهمة سياسية وانه ليس هناك مايصح تسميته ببعثة مرشان ويمكنكم ان تلاحظوا ان مسيو دلكاسيه الح كثيرا فى هذه النقطة مؤكدا انه لايوجد شىء يسمى بعثة مرشان وقد كرر لى هذه العبارة عدة مرات (١) »

ولا يخفى ان مزاعم دلكاسيه كانت مخالفة للواقع والا اذا كان مرشان غير مكلف بمهمة سياسية فلماذا لم يقرروا احالته على مجلس عسكرى لمحاكمته تلقاء مافعله من مخالفة اوامر رؤسائه وانتحاله لنفسه تلك المهمة السياسية التى جعلت فرنسا قاب قوسين من الحرب؟ ولكن الحكومة الفرنسية لم تفعل ذلك مع مرشان لعلمها انه كان منفذاً أمينا لتعليماتها ولذلك فان المسيو دلكاسيه نفسه اعترف فى كتاب سياسى له ارسله عند وصول

---

(١) انظر الكتاب الازرق سنة ١٨٩٨ عن فاشودة رقم ١ و ٧ و ٩ و ١٠

مرشان الى فاشودة بالاعمال العظيمة التى قام بها ذلك الضابط الفرنسى قائلا ان الحكومة الفرنسية قررت تهنئته وشكره وتقدير أعماله وعدم نسيان خدماته (١)

استفادة انجلترا من خطأ دلكاسيه

وقد استفادت انجلترا من هذه الغلطة التى ارتكبها دلكاسيه وأخذ الخطباء والكتاب الانجليز يعلقون على هذا الاعتراف تعليقات شتى من شأنها اضعاف مركز فرنسا

وقد كتبت جريدة ستاندرد بايحاء من وزارة الخارجية الانجليزية قائلة وقتئذ « ان فرنسا ليس لديها من الاسباب ما يحملها على رفض الجلاء عن فاشودة ما دام مارشان لم يحتل هذه المدينة الا لحساب نفسه »

وفضلا عن ذلك فان انجلترا تبينت من تراجع دلكاسيه — بانكاره عمل مرشان — ان فرنسا مستعدة للتقهقر وانها لا تقوى على التشدد فى موقفها فلم تجد بداً من الضغط عليها بعد ان ظهرت لها هذه الحقيقة المرة وقد نجحت فى هذا الضغط لانها عند ما بدأت تستعمل التهديد فى مفاوضاتها اسرعت فرنسا بالنكوص على أعقابها وبالتسليم لخصمها

عدم استعداد فرنسا

ويقال من جهة أخرى أن فرنسا لم تكن مستعدة لخوض غمار الحرب وقتئذ وتلك غلطة كبرى لان الحكومة الفرنسية كانت تعلم حق العلم الى

---

(١) كتاب دلكاسيه للمسيو ليفيفر بونتاليس المنشور فى مجموعة المستندات السياسية عن سنة ١٨٩٨ فى ٣٠ سبتمبر من تلك السنة

اين تقودها حملة مرشان فكان محتما عليها ان تتخذ التدابير لكل الطوارئ مادامت قررت ارسال هذه الحملة ولكنها لم تفكر فى المستقبل ولم تستعد لمفاجاءات الحوادث فكانت النتيجة خروجها من ميدان النضال مغلوبة على أمرها

وقد كتب المسيو كوشرى فى كتابه عن المسألة المصرية العبارة الآتية فى الموضوع الذى نحن بصدده

« أردنا تسوية مسألة مصر وهى مسألة حيوية للسيادة الانجليزية وتعمدنا اشعار النار فى البارود واشعال الفتيلة فى فاشودة لنسف انجلترا وكنا نعرف النتائج الخطيرة التى تنجم عن الانفجار ولما ان دقت الساعة استيقظنا كمن طال نومه . استيقظنا مدهوشين مذعورين عاجزين !

وفى كل سنة يصادق برلمان فرنسا على أن يصرف فى سبيل الدفاع الوطنى مبلغ مليار من الفرنكات وهو مبلغ مريع

ولما ان لمحت الحكومة الهاوية التى انفتحت امامها استولى عليها الاستغراب لانه كان يلزمها أشهر لتكون على استعداد وما كانت انجلترا لتمهلها يوما واحدا . قال مسيو لوكروى وزير البحرية ان الاستعداد للحرب كان يستلزم مصاريف عظيمة وكان من المستحيل طلب اعتمادات من البرلمان لان هذا كان يجعل الحرب لامفر منها . فان الاستعداد للحرب فى فرنسا كان يدعو نظرا للحالة النفسية السائدة فى انجلترا الى بدء القتال فى الحال لان انجلترا بدأت الحرب تسع مرات من عشر قبل اعلانها وعلى ذلك فلم يكن من الممكن فتح مناقشة امام البرلمان »

لم تقم وزارة بريسون بأى عمل للدفاع الوطنى ولم تفكر وزارة مسيو ديبوى فى تسليح وتقوية النقط الضعيفة فى شواطئنا الا بعد ان سويت فاشودة وصدر الامر للقومندن مارشان بالانسحاب . فكان هذا القرار متأخرا بعض التأخير »

وقد كتبت جريدة الاكلير الفرنسية فى ٦ يوليه سنة ١٩٠١ مقالا تؤيد فيه هذه الحقائق قالت

« فى سنة ١٨٩٨ كانت مدفعياتنا بلا ذخائر ولا رجال يديرونها . وفى شربورج وبرست وغيرهما كان نصف مدفعياتنا لا يمكن الانتفاع به لنقص الرجال وكان الدفاع عن جزيرة كورسيكا أسوأ مايكون كما كانت بيزرت تحت رحمة من يهاجمها فيستولى عليها وكان عدد الجنود محدوداً جداً فى تونس . أما شواطىء الجزائر فكان لايوجد عليها فنار يبعث بأنواره ولم تكن مستعمرة من مستعمراتنا مسلحة أى تسليح . كانت جميعها ماعدا مستعمرة التونكين فى حالة يرثى لها »

موقف روسيا والمانيا

وقد حاولت فرنسا ان تستعين بروسيا فى ذلك الوقت ولكن حكومة القيصر نصحتها بالتساهل قائلة ان المسألة لاتستحق دخول الحرب من اجلها

غير ان المانيا كانت تسعى من زمن للانضمام الى فرنسا ضد انجلترا وقد عرض المسيو مونستر سفير المانيا فى باريس على الحكومة الفرنسية هذه الفكرة ودارت المفاوضات بينه وبين المسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية وكاد الاتفاق يتم بين الدولتين لولا أن الوزارة الفرنسية سقطت

فى ١٥ يونيه سنة ١٨٩٨ وحل المسيو دلكاسيه محل هانوتو فى وزارة الخارجية فلم يشأ الوزير الجديد ان يسير على خطة سلفه بل عارض فى الاتفاق مع المانيا بالرغم من الحاح معتمد المانيا المسيو مونستر فرأت المانيا ان تنتقم من هذا الرفض بالاتفاق مع انجلترا كما ان انجلترا عند ماعلمت بهذه المفاوضات سعت فى التقرب من المانياويقال ان اتفاقاسريا عقد بينهما (١) فقيدت فيه المانيا بعدم معارضة انجلترا فى سياستها بمصر والسودان والترنسفال والحبشة وبذلك أصبحت فرنسا فى عزلة فضلا عن عدم استعدادها على أن اخطاء دلكاسيه لم تقف عندالاشياءالتى أتينا عليها فقد ساقته سياسته بعد أشهر قلائل من خذلان فاشودة الى عقد اتفاقية ٢١ مارس ١٨٩٩التى اعترف فيها لانجلترا بحقوق على النيل الاعلى وسنشرح هذه المسألة فى الفصل الآتى

سياسة الانجليز حيال السودان

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

اذا تتبعنا تصريحات الانجليز حيال مركز السودان الدولى وجدناها متناقضة متنافرة وهذا التناقض راجع الى أن السياسة الانجليزية لاتحاول تقرير الحقيقة بتصريحاتهاوانما ترمى الى استخدام هذه التصريحات لتحقيق مصالحها فاذا انقضت هذه المصلحة تناسى الانجليز تصريحاتهم التى قالوها لغرض خاص وبحثوا عن نظرية جديدة تنتفع بها مصالحهم الاستعمارية

---

(١) أشارت جريدة ويستمنستر غازيت الى هذا الاتفاق بعدذلك فى مقال نشرته يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٠٢

فالنظرية الانجليزية التى كان الانجليز يدافعون عنها بعد اخلاء السودان كانت قائمة على أن أراضى السودان ليست ملكا لأحد وعلى ذلك فهى أراض مباحة يتملكها أول واضع يده عليها وعملا بهذه النظرية عقدت انجلترا مع المانيا وايطاليا وحكومة الكونغو المستقلة تلك الاتفاقات التى يقصد بها اقتسام السودان بين الانجليز وبين هذه الدول

ولكن انجلترا لم تتمسك بهذه النظرية طويلا بل سرعان ما عدلت عنها عند ما رأت مصلحتها تقضى بالبحث عن نظرية تناقضها وذلك عند احتلال فاشودة بالضابط مرشان لانه لو صح أن السودان أرض مباحة لما استطاعت انجلترا أن تعترض على احتلال فرنسا الجزء منه ولكن الانجليز أمهر من أن تكون لهم نظرية واحدة فى أى مسألة من المسائل ولذلك أخذ رجالهم الرسميون يتغنون فى مفاوضات فاشودة بأنشودة جديدة هى أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ وأن اخلاءه السابق لا يمس حقوق مصر بأى ضرر

وهذا نموذج من تصريحاتهم

قال اللورد سالسبورى فى رسالة الى السير أدمون مونسون سفير انجلترا فى باريس بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

« ومما لا شك فيه أن مستندات الحكومة المصريه فى ملكية شاطىء النيل قد أخفاها نجاح المهدى الا أنها ليست محلا لنزاع منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش »(١)

(١) الكتاب الازرق نمرة ٢ « فاشوده » رسالة لورد سلسبرى الى السير ادمون مونسون بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨ والمستندات الرسمية ١٨٩٨ رسالة مسيو ده كورسيل الى مسيو دلكاسيه ١٠ اكتوبر سنة ٨٩٨

وقال أيضاً فى رسالة أخرى « ألم تعلن انجلترا صراحة وجود حقوق الخديوى على هذه الاراضى فى الانفاق الانجليزى الخاص بالكونغو بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ ؟ » (١)

وصرح كذلك فى أثناء حديث له مع مسيودى كورسيل سفير فرنسا فى لندن قائلا « ان وادى النيل كان ملكا لمصر ولا يزال دائما ملكا لها وكل عائق اقامه انتصار المهدى فى وجه هذا المستند أو كل تنقيص له بسبب الاحتلال زال بانتصار الجنود الانجليزية المصرية فى أم درمان » (٢) وقد عرض اللورد سالسبورى أيضاً على المسيو دلكاسيه مشروع كتاب أزرق يشرح فيه هذه النظرية وهذا ما قاله دلكاسيه فى صدد ذلك

« استقبلت هذا الصباح السير ادمون مونسون وأطلعنى على كتاب أزرق فى نية اللورد سالسبورى اذاعته قريبا وهو طويل الافاضة فى شرح النظريه الانجليزية القائلة بأن فاشودة ملك لا نزاع فيه لمصر » (٣)

وقد كان من بين المستندات التى احتجت بها انجلترا لمنازعة فرنسا فى احتلال فاشودة ذلك الكتاب الذى أرسله بطرس باشا غالى فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨ رداً على مذكرة للورد كرومر وهذا نصه

« تعلمون فخامتكم أن الحكومة الخديوية لم يعزب عن نظرها

(١) الكتاب الازرق نمرة ٢ رسالة لورد سالسبرى الى السير ادمون مونسون ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) الكتاب نفسه

(٣) المستندات الرسمية صحيفة ١٤ نمرة ٢٤ رسالة مسيو دلكاسيه الى مسيو ده كورسيل ٤ اكتوبر سنة ١٨٩٨

مطلقا احتلال أقاليم السودان من جديد لانها منبع حياة مصر وما تركتها الا تحت تأثير ظروف قضت بها القوة القاهرة. وان الفتح الجديد للخرطوم يضيع الغرض المقصود منه اذا لم يرد وادى النيل الى مصر التى احتملت فى سبيله ضحايا عدة . والحكومة المصريه عالمة بأن مسألة فاشوده هى الآن موضع مفاوضة بين بريطانيا العظمى وفرنسا وعليه كلفتنى حكومتى رجاء فخامتكم بأن تتوسط لنا لدى لورد سالسبرى حتى يعترف لمصر بحقوقها التى لا نزاع فيها وحتى ترد لها الاقاليم التى كانت تحتلها الى ثورة محمد احمد المتمهدى »

*
* *

وقد علق المسيو كوشرى فى كتابه عن المسألة المصرية على هذه النظرية قائلا

« ان لها ميزة عدم استطاعة الحكومة الفرنسية القضاء عليها لانها كانت دائمة قائلة بها وقد فهمت الصحافة الانجليزية فائدة هذه النظرية فنشرت التيمس مستندات عديدة لاثبات ان السودان ارض مصرية ومنها خريطة وضعها غوردون بيده بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٩ وكان المراد منها القضاء على كل مطامع فرنسا فى فاشودة وأضافت التيمس « ان هناك نقطة لابد من لفت النظر اليها وهى ان فاشوده معينة على الخريطة كأنها جزء تابع اداريا لمديرية الخرطوم » وهذه الحقيقة صحيحة غير ان خريطة غوردون مفيدة من وجوه اخرى فهى تشير الى المنطقة الواقعة على الشاطىء الايسر لنيل سومرسيت والتى توصل بين بحيرة البرت وبحيرت فيكتوريا أى منطقة (أونيورو) التى يخفق عليها العلم البريطانى كأنها تابعة لاقليم

لادو. وتذكر الخريطة المذكورة بأن هرر وزيلع وبربره ممتلكات مصرية لان جنود الحامية فى بربره يبلغ عددهم ٣٤٠٠ جندى والمصاريف المخصصة لها ١٧٢٢٩ جنيهاً و٥٠٦١ جنيها لزيلع و٤٣٢٨١ جنيها لهرر وتذكر كذلك بأن مصوع تابعة لمديرية سواكن المصرية غير ان بريطانيا العظمى اعتبرت السودان أرضا بلا مالك وطبقا للنظرية القائلة بأن كل أرض لامالك لها تعد ملكا لانجلترا تصرفت فى تلك المناطق كأنها من ممتلكات التاج البريطانى واستمرت هذه السياسة الى سنة ١٨٩٥ ومن ذلك التاريخ انقطعت انجلترا عن اعتبار السودان أرضا بلا مالك اذ عاد فى نظرها أرضا مصرية وذلك لان مركزها تقوى فى مصر وأصبح مخيفا احتلال الحبشة أو فرنسا لبعض مناطق من السودان واذا اشتبك نزاع فانها كانت تستفيد من المطالبة لا بحقوقها ولكن بحقوق البلاد المصرية وكانت تبعد من ضايقها من الدول باسم مصر »[١]

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ظلت انجلترا متمسكة بنظرية ملكية وادى النيل لمصر وان السودان جزء لا يتجزأ من البلاد المصرية حتى انسحبت فرنسا من فاشوده ولم يعد هناك من يهددها فاسرعت بتناسى هذه النظرية وعادت الى نظريتها القديمة القائلة بأن السودان ارض مباحة وما دام ان انجلترا ومصر اشتركتا فى فتحه فقد أصبح شركة بينهما !! وتحت تأثير هذه النظرية طلبت من

---

(١) كتاب المركز الدولى لمصر والسودان للاستاذ كوشرى ص ٤٧٨

الوزارة المصرية عقد اتفاقية السودان المشؤومة ووقع بطرس باشا غالى واللورد كرومر هذه الاتفاقية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وهو يوم منحوس لاتنساه مصر مادامت هذه الشركة قائمة

وقد كتبنا كثيراً فى بطلان هذه الاتفاقية من الوجهة الدولية وفى الاضرار العظيمة التى جلبتها على البلاد لانها جعلت السودان شركة غنمها لانجلترا وغرمها على مصر [1] فلا حاجة لتكرار الخوض فى هذا الموضوع الآن ويكفى أن نقول بأن هذه الاتفاقية كانت مثالا سيئا من أمثلة استهزاء السياسة الانجليزية بتصريحاتها ودليلا — فوق الادلة العديدة الاخرى — على ان أكثر أقوال الساسة الانجليز وتصريحاتهم لايجوز أن يركن اليها لانها قابلة للتغيير والانكار فى أول فرصة سانحة مادامت المصالح الاستعمارية تتطلب هذا التقلب

اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

لم تكتف انجلترا باتفاقية ١٩ يناير بل كانت فى خلال ذلك تجرى وراء عقد اتفاقية أخرى مع فرنسا تعترف فيها الاخيرة بأن لانجلترا حقوقا على النيل الاعلى ! ووجدت من سياسة دلكاسيه خير معين على تحقيق اطماعها الاستعمارية فان هذا الوزير لم يقف عند الخذلان السياسى الذى أصاب فرنسا على يديه بل أبى الا أن يذهب فى هذا الخذلان الى النهاية وان يقضى بجرة قلم على مجهودات فرنسا القديمة فى سبيل فتح

---

(١) انظر الفصل الخاص بالسودان فى المذكرة السياسية التى قدمها المؤلف لمؤتمر الصلح وهى منشورة فى آخر الكتاب

المسألة المصرية ففى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ صرح المسيو دلكاسيه للمسيو كامبون سفير فرنسا فى لندن بتوقيع الاتفاقية الانجليزية الفرنسية مع اللورد سالسبورى وهى الاتفاقية التى تعترف فيها فرنسا بحقوق انجاترا على النيل الاعلى

وقد كانت أساسا لاتفاق سنة ١٩٠٤ بعد خمسة اعوام من عقدها لاننا اذا اعتبرنا أن مصرهى النيل فان كل تسوية لمسألة النيل الاعلى لابد أن تتحكم فى تسوية مسألة مصر السفلى

وقد سعى بعض السياسيين فى عرقلة هذه الاتفاقية بمنع مجلس النواب الفرنسى من التصديق عليها ولكن هذه المساعى لم تصادف أى نجاح فوافق عليها مجلس النواب فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٩ وفى اليوم الثلاثين من الشهر نفسه وافق عليها مجلس الشيوخ الفرنسى كذلك

ولا يخفى أن هذه الاتفاقية باطلة أيضاً من الوجهة الدولية وقد احتج عليها الباب العالى وقتئذ

وقال عنها المسيو كوشرى « انها كانت كارثة على فرنسا وانها من الوجهة القانونية لا تغير مركز مصر والسودان ولا تعد الا عقدا مقيداً للطرفين اللذين اشتركا فيه فنحن (يريد الفرنسيين) الذين أصابتنا هذه الاتفاقية بضررها وكانت النتيجة أن العمل الذى بدأه فريسينيه فى سنة ١٨٨٢ أتمه دلكاسيه فى سنة ١٨٩٩ وقد فقدنا كل شىء حتى الشرف »(١)

(١) كتاب كوشرى ص ٥٠١

مفاوضات واتفاق سنة ١٩٠٤

تغيرت السياسة الفرنسية بعد حادثة فاشودة تغيرا كليا حيال المسألة المصرية وانتقلت من النقيض الى النقيض فبعد ان كانت مصر سبب النفور والعداء بين فرنسا وانجلترا صارت سبب التقرب والصداقة وانحصرت مساعى السياسة الفرنسية فى عقد صلح سياسى مع انجلترا على حساب مصر المسكينة ولما كانت تعلم ان تخليها عن المسألة المصرية يعد خدمة كبرى لانجلترا فقد أخذت تبحث عن ثمن هذا التخلى وما لبثت ان قبضته فى مراكش

ولقد صرح المسيو هانوتو بهذه الحقيقة المرة فى كتابه عن فاشودة بعد وصف الفشل الذى أصاب بعثة مرشان فقال

« لما أرادت انجلترا تسوية المسألة المصرية بعد بضع سنوات اضطرت لان تدفع ثمنا لتتخلى فرنسا عنها وهذا الثمن هو ماقطعته من العهود بشأن مراكش . ولا يخفى ان مسألة مصر بقيت فى يد فرنسا اداة للمقاصة أو أو عملة للمبادلة الا إنها نقلت الى حسابات أخرى غير التى كانت مفتوحة أيام بعثة مرشان . ولا شك اننا ما كنا لنجد هذه العملة اذا لم نكن قد احتفظنا بها أشد الاحتفاظ فى سنى ١٨٩٤ و ١٨٩٨ » (١)

أصل الاتفاق الودى

كانت زيارة الملك ادوارد السابع للمسيو لوبيه رئيس الجمهورية الفرنسية

(١) كتاب فاشودة للمسيو هانوتو ص ١٥٦

فى باريس سنة ١٩٠٣ هى الحجر الاساسى للاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا ولما رد المسيو لوبيه هذه الزيارة للملك ادوارد فى شهر يوليه من تلك السنة وضع الفريقان قواعد الاتفاق الذى نحن بصدده وقد شرح ذلك المسيو دلكاسيه وزير خارجية فرنسا فى حديث له نشرته جريدة البتى باريزيان فى شهر ابريل سنة ١٩٠٤ أى على أثر عقد الاتفاق قال

« ان أول فكرة خطرت بشأن الاتفاق كانت من عشرة أشهر مضت فانى لما رافقت رئيس الجمهورية لانجلترا اضطررت للبحث مع اللورد لانسدون فى العلاقات العمومية بين البلدين وكان ذلك فى يوم ٧ يوليه سنة ١٩٠٣ـ وهو تاريخ يجب ان تحفظه الاذهان ـ وفى أثناء الحديث عددنا النقط المختلف عليها القائمة بين الحكومتين واعترفنا بأنه لا توجد بينها نقطة واحدة تدعو لوجود خلاف أبدى بين الدولتين وزيادة على ذلك فان من السهل حل المسائل القائمة بتنازل كل منا عن شىء ومنح الواحد للآخر مايكافىء ماتنازل عنه ووضعنا خطة جعلنا المبدأ العامل فيها هو الآتى : يجب على انجلترا التساهل فى كل مسألة تكون مصلحة فرنسا فيها غالبة ويجب على فرنسا ان تضحى أول تضحية متى كانت مصلحة انجلترا قطعية لانزاع فيها فكان لابد مع هذا المبدأ من ابداء الاخلاص من الجانبين والنظر فى المصالح نظراً صائباً »

توقيع الاتفاق فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

وفى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تم التوقيع فى لندن على الاتفاق المعروف بالاتفاق الودى كما وقع أيضا على اتفاق سرى بين فرنسا وانجلترا . وأهم بنود الاتفاق الودى العلنى هو البند الاول الذى ينص على مايلى :

« تصرح الحكومة البريطانية بأنه ليس فى نيتها تغيير الحالة السياسية فى مصر كما تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية من ناحيتها بأنها لا تعرقل عمل انجلترا فى ذلك البلد لا بطلب تعيين أجل للاحتلال البريطانى ولا بأية وسيلة أخرى. وانها تصادق على مشروع الدكريتو الخديوى المرفق بهذا الاتفاق والذى يشمل الضمانات التى اتضح انها ضرورية للمحافظة على صوالح حملة أوراق الدين المصرى ولكن بشرط الا يدخل عليه أى تعديل بعد تنفيذه بدون موافقة الدول الموقعة على اتفاق لندن سنة ١٨٨٥

ومن المتفق عليه ان الادارة العامة للاثار فى مصر يبقى امرها موكولا فى المستقبل كما كان فى الماضى الى عالم فرنسى

وتبقى المدارس الفرنسية فى مصر متمتعة بنفس الحرية التى كانت لها فى الماضى »

وتنص المادة الثالثة من هذا الاتفاق على ما يأتى

« ان حكومة جلالة الملك تحترم ما لفرنسا من الحقوق فى مصر بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادة » (يراد بهذا احترام الامتيازات)

وتنص المادة السادسة على ما يأتى

« ضمانا لبقاء المرور فى ترعة السويس حراً من كل قيد تعلن حكومة جلالة ملك انجلترا أنها تحافظ على ماورد فى المعاهدة المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وتوافق على العمل بها ولما كان ذلك يضمن حرية المرور فى ترعة السويس فالجملة الاخيرة من الفقرة الاولى ومن الفقرة الثانية من المادة الثامنة تبقى غير نافذة »

أما المادة الثامنة من معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فهذا نصها

« الدول الموقعة لهذه المعاهدة يكلف وكلاؤها فى مصر أن يسهروا على تنفيذها فاذا حدث ما يخشى منه على الترعة أو على حرية المرور فيها وجب على أولئك الوكلاء أن يجتمعوا بدعوة ثلاثة منهم وبرياسة أقدمهم عهداً فى المنصب ويبحثوا فى ما يلزم فعله وينذروا الحكومة الخديوية بالخطر الذى رأوه لكى تسعى فى حماية الترعة وحرية المسير فيها (وعلى كل حال يجب أن يجتمعوا مرة كل سنة ليتأكدوا أن تنفيذ المعاهدة جار على حقه)

(وتكون اجتماعاتهم الاخيرة هذه برياسة مندوب مخصوص تنتدبه الحكومة العثمانية لهذه الغاية ويجوز للحكومة المصرية أن تعين مندوبا يحضر الاجتماع من قبلها ويرأسه فى غياب المندوب العثمانى) ويجب أن يطلبوا خصوصا أبطال كل عمل وتفريق كل تجمهر على ضفتى الترعة من شأنه التعرض لحرية الملاحة وسلامتها » (١)

وتنص المادة التاسعة من اتفاق ١٩٠٤ على ما يلى :

« اتفقت الحكومتان على أن تتبادلا تأييد سياستهما لتنفيذ شروط هذا الاتفاق الخاصة بمصر ومراكش »

أما الاتفاق السرى فأهم بنوده الخاصة بمصر هو البند الثانى الذى ينص على ما يأتى :

« لاتنوى الحكومة البريطانية أن تعرض الآن على الدول تعديلا فى نظام الامتيازات والترتيب القضائى فى مصر

---

(١) الاجزاء التى تقرر فى اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عدم تنفيذها هى الموضوعة بين قوسين

وفى حالة ماتقضى الظروف فى مصر بادخال تعديلات بهذا الخصوص ترمى الى جعل التشريع المصرى مماثلا للتشريع فى البلاد المتمدينة فان حكومة الجمهورية الفرنسية لاترفض النظر فى هذه الاقتراحات بشرط أن تقبل الحكومة البريطانية فحص الاقتراحات التى قد تعرضها عليها حكومة الجمهورية الفرنسية لادخال تعديلات مماثلة على التشريع فى مراكش »

الملحق المالى للاتفاق الفرنسى الأنجليزى

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ نشر الامر العالى المنظم لمالية مصر وألحق بالاتفاق الفرنسى الانجليزى وبدأ العمل به فى أول يناير سنة ١٩٠٥ وكان نشره بموافقة الدول التى وقعت اتفاقية لندن

وقد أدخل هذا الأمر العالى تغييراً محسوسا فى نظامات مصر المالية وأطلق يد الحكومة المصرية فى أموالها وضيق سلطة صندوق الدين بأن أعادها تقريباً الى ما كانت عليه عند انشائه وهذه أهم أحكامه

أولا — خصصت ضرائب الاطيان لخدمة الدين بدلا من ايرادات السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية والجمارك وأربع مديريات وبذلك أصبحت هذه المصالح مصرية بحتة بعد ان كانت شبه مختلطة

ثانياً — كان قانون التصفية يحدد مصروفات الحكومة بمبلغ معين لاتتعداه فألغى النظام الجديد هذا التحديد وأطلق يد الحكومة فى رفع المصروفات الى الحد الذى تراه

ثالثاً — جميع قرارات صندوق الدين تكون بالاكثرية المطلقة لأعضائه أى أربعة أصوات لان الاعضاء ستة وقد كان دكريتو ١٨٧٦

ينص على ان القرارات تؤخذ بالاكثرية فقط دون أن يصفها بالمطلقة فكان هذا سببا لكثير من الخلافات الى أن صدر فى عام ١٨٩٩ دكريتو يقضى بأن القرارات الخاصة بأخذ اعتمادات غير عادية من الاحتياطى العام يجب أن تكون بالاجماع ولكن القانون الحالى سوى بين جميع المسائل وفصل فى النقط الخلافية فصلا حاسما

رابعا — حظر على الحكومة المصرية أن تفعل مامن شأنه تخفيض ايرادات الضرائب المخصصة للدين الى أقل من أربعة ملايين من الجنيهات فى السنة بلا مصادقة الدول وقضى بأن أموال الاطيان تدفع لصندوق الدين لغاية استيفاء المبلغ اللازم لخدمة الدين وما زاد عن ذلك يدفع الى خزينة الحكومة لا الى صندوق الدين كما كان واقعاً قبل ١٩٠٤

خامساً — أعاد للحكومة المصرية أموال الاحتياطى العمومى والخصوصى ووفورات تحويل الدين التى كان صندوق الدين يديرها ويتخذها وسيلة للتدخل فى شؤون مصر المالية كلما أرادت الحكومة أخذ شىء منها للصرف على المنافع العمومية فانه هو الذى كان يسمح أو يرفض اعطاء المال المطلوب من الاحتياطى ومتى قرر اعطاءه أصبح له الحق في مراقبة طريقة صرفه ومن هذه الاموال التى أخذتها الحكومة بمقتضى دكريتو ١٩٠٤ نحو ٦ ملايين من الجنيهات نتيجة الوفورات الناجمة عن تحويل الدين سنة ١٨٩٠ والتى كانت تتكدس فى الصندوق من أربعة عشر عاما وكان لايجوز مساسها الا بتصديق الدول (كما أشرنا الى ذلك فى مفاوضات سبوللر)

سادسا — انشاء مال احتياطى لصندوق الدين قدره ٠٠٠ر٨٠٠ر١ج

وجعله تحت يد أعضاء صندوق الدين ليستعملوه اذا قلت الايرادات المخصصة عما يحق لاصحاب الدين ووضع مال نقدى قدره نصف مليون جنيه تحت أمر صندوق الدين(١)

سابعا — كان قانون التصفية يحرم على الحكومة عقد قرض بدون موافقة صندوق الدين ولكن الامر العالى الصادر فى سنة ١٩٠٤ الغى هذا الحكم وأعفى الحكومة من الحصول على موافقة صندوق الدين اذا أرادت الاقتراض

حديث المسيو دلكاسيه

كان المسيو دلكاسيه هو الواضع الحقيقى لهذه الاتفاقية فقصد اليه مندوبو الصحف ليتعرفوا رأيه فيه فأبدى لهم تصريحات غامضة ولم يشأ أن يشير بكلمة الى معنى امتناع فرنسا عن المطالبة بجلاء الانجليز عن مصر وهذا بعض ما صرح به وقتئذ :

« اننا لم نغير شيئا من حقوق مصر وامتيازات الحكومة الخديوية محترمة تمام الاحترام ولا تزال النظامات الدولية كصندوق الدين والمحاكم المختلطة قائمة والذى سمحنا به هو اللين والتساهل للمالية المصرية التى نالت منذ ٢٢ عاما درجة من اليسار عظيمة

ولقد طلب الخديو فى عام ١٩٠٠ من الحكومة الفرنسية فى عهد وزارة والدكروسو أن تقبل تخفيض الضريبة العقارية فهل كان من الواجب

(١) اتفقت الحكومة المصرية مع صندوق الدين على أن يبدأ الصندوق أعماله بمبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ر١ ج بدلا من ٥٠٠٫٠٠٠ ج كما فى الامر العالى

وضع قرار يجعلها كمضطهدة للفلاح ؟ لم تر الحكومة الفرنسية ذلك بل وافقت على الاقتراح ونالت مقابل ذلك مدأجل دين الدومين الذى للفرنسيين فيه النصيب الاكبر الى عام ١٩١٥ بعد أن كان من الممكن تحويله فى عام ١٩٠٤

وهذه الطريقة هى بعينها التى اتبعت الى الآن

فتركنا جانبا من الايرادات المخصصه لضمانة الديون المصرية ولكننا أطلنا أجل تحويل الدين الممتاز خمس سنوات وابعدنا اجل تحويل الموحد البالغ ١٢٠٠ مليون من الفرنكات من ١٥٠٠ مليون الذى هو مجموع قيمة الاسهم الفرنسية فى الديون المختلفة »

تلغراف لانسدون عن الاتفاق الودى

ولقد أرسل اللورد لانسدون يوم توقيع الاتفاق الودى تلغرافا الى السير ادمون مونسون سفير انجلترا فى باريس قال فيه عن مصر ماياتى

« ان اعتراف فرنسا بالمركز الممتاز الذى صار لانجلترا فى مصر من الاهمية بمكان وان الديكريتو الخديوى الملحق بالاتفاق يمنح مصر اذا قبلته الدول اسوة بفرنسا حق التصرف فى اموالها وقد اصبحت وظيفة صندوق الدين تحصيل الايرادات المخصصة له ودفع (الكوبون) ليس الا ولم يعد له حق التدخل فى ادارة البلاد وسيسلم المال الاحتياطى البالغ الآن ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى للحكومة المصرية والامل وطيد فى أنه لا يعطل اصدار الدكريتو الخديوى بصعوبات ذات شأن تقوم من قبل الدول الاخرى التى لا تملك الا جزءا لاأهمية له من أوراق الدين المصرى

واذا قامت صعوبات غير منتظرة فانه يمكن لانجلترا أن تعتمد على مساعدة السياسة الفرنسية للتغلب عليها وأن اللورد كرومر يرى أن الوقت لم يحن لتغيير النظام التشريعى والقضائى فى مصر ولكن متى جاء الوقت لاحداث تغييرات فان لدى انجلترا ما يمكنها من الاعتماد على اشتراك فرنسا معها لاجراء التغييرات الضرورية »

الرأى العام الفرنسى

حيال الاتفاق الودى

لم يرتفع فى فرنسا كثير من الاصوات ضد هذا الاتفاق بل سارت أغلبية الرأى العام وراء الحكومة فى تحبيذ السياسة الجديدة وكان من بين الاصوات المعترضة على خطة التقرب من انجلترا صوت المسيو « دى ماهى » أحد وزراء البحرية السابقين فقد صرح وقتئذ فى حديث له بالعبارات الآتية

« ان من الخداع الظاهر تقييدنا بعدم اقامة حصون على شواطىء مراكش مع بقاء الحصون الانجليزية فى جبل طارق . فالحذر الحذر . لقد كان نابليون الثالث أوفى صديق لانجلترا ولما قامت حرب السبعين تركته وشأنه وانى لا أرى ضررا فى التقرب من ايطاليا أو النمسا ولكنى أنادى بأعلى صوتى فيما يتعلق بانجلترا : الحذر الحذر »

وكانت جريدة الفيجارو المعروفة فى مقدمة الصحف التى اعترضت على الاتفاق وصرحت بأن فرنسا خدعت فيه ولكن هذه الاصوات القليلة ما لبثت أن التزمت الصمت بعد قليل من الزمن

مصر والاتفاق الودى

وقد قوبل نبأ الاتفاق الودى فى مصر بالاستياء والالم لانه أثبت ان دول أوروبا تكاد تكون سواء فى نسيان عهودها ووعودها فى مقابل تحقيق بعض أطماعها الاستعمارية ولكن شعور الاستيلاء والالم كان مقرونا باحساس آخر هو ضرورة اعتماد المصريين على أنفسهم فى استرداد حقوقهم وعدم تعويلهم على أحد وضرورة مضاعفة جهودهم الوطنية لتحقيق الامانى القومية

ولقد كان المرحوم مصطفى كامل هو المعبر صادق العبارة عن احساس الشعب المصرى عندما وقف خطيبا فى الاسكندرية فى مساء الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٠٤ ليفهم العالم أن الصدمات التى تعترض القضية المصرية ليس من شأنها أن تدخل اليأس على النفوس بل انها تزيد نار الوطنية اشتعالا فى قلب كل مصرى

قال رحمه الله بعد ان اثبت ان اتفاق فرنسا وانجلترا لا يدعو مصر الى القنوط ولا الى التنازل عن حقوقها

« سخر اعداؤنا من الوطنية التى ننادى بها وندعو الامة اليها وقالوا ماشاء الحقد والعداء. ومن تخلى فؤاده عنها وجهل حقيقتها جاز له ان يقول فيها ماقال مالك فى الخمر ولكننا نرى ان محبة الاوطان ليست مما تميل النفس اليه ساعة ثم تنفر عنه ساعة أخرى ولا وسيلة للكسب تنقضى بانقضائه. انما الوطنية شعور ينمو فى النفس ويزداد لهيبه فى القلب ويرسخ فى الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه واشتدت كربته. فاذا

كنا افتخرنا بهـذا الاحساس العالى وتباهينا به ورمينا كل من جهله أو تجاهله او خالفه بالخيانة ايام كنا نؤمل الخلاص القريب والجلاء العاجل فخليق بنا ان نتعلق به اليوم اضعاف تعلقنا به بالامس ونقول لهذا الوطن الاسيف «كلما تمكن العدو منك تمكن حبك من القلوب وتعددت واجباتنا نحوك واشتد تمسكنا بحقوقك»

فرنسا ومصر

قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤

اسدل الستار على اتفاق سنة ١٩٠٤ وعلى العوامل التى دفعت فرنسا الى تغيير سياستها نحو مصر ولكن المسيو اندريه تارديو السياسى الفرنسى المعروف (١) حاول ان يكشف الغطاء عن سر هذا التغيير فألقى محاضرة سياسية على مصر فى ٧ مايو سنة ١٩١٣ تناول فيها أسباب هذا الاتفاق وعلة ذلك التغيير وها نحن أولاء نقتطف منها بعض الآراء التى أتى عليها ليتعرف القراء حقيقة موقف الفرنسيين حيال قضيتنا العامة . قال

«تعلمون ماتبع مقابلة مرشان للجيش المصرى الانجليزى من مناقشات شاقة متعبة مؤلمة كما تعلمون ان الحكومة رأت من غير الممكن استبقاء مزاعمنا التى استلزم العدول عنها ترك المواقع التى اكتسبناها والجلاء عن فاشودة . تعلمون كذلك ان هذه الحوادث كان لها فى نفس الجمهور

---

(١) هو أحد مندوبى فرنسا فى مؤتمر الصلح وقد كان قبل ذلك محرر القسم الخارجى فى جريدة الطان وأستاذا فى مدرسة العلوم السياسية بباريس

أكبر وقع لان رجال الاحزاب المختلفة جميعاً – بما فيهم الوطنيون المتطرفون أمثال مسيو جول لميتر – ذهبوا الى الدعوة لعقد محالفة مع المانيا ضد انجلترا

والذى شجع على استمرار هذا الخلاف الذى اشتدت وطأته على انجلترا وغذاه تغذية مشبعة كل الاشباع هو ماقام فى ذلك الوقت من التفاف حول رجل له فى تاريخ مصر الحديثة شأن لامثيل له وما قام من نهضة فى الشعور الوطنى المصرى وقت ان بدأ مصطفى كامل باشا يبث دعوة (بروباجندا) كان لها فى سنوات قليلة نتائج عظيمة ولولا ان وافاه الاجل المحتوم وهو فى ريعان الشباب لما ضاعت ثمرات تلك النتائج الا انها على كل حال قد افلحت اذ خلقت فى مصر شعوراً ونظاما لم يظهرا أبداً فى أى عصر من عصور مصر بالقوة التى ظهرا بها اذ ذاك فقدقلقت لهما انجلترا كل القلق

والذى يلوح ان المسألة كان لا بد من تسويتها بأيةوسيلة بعدفاشودة لانه لم يبق بعد تيقظ الشعور الوطنى المصرى وبعد الخلاف الفرنسى الانجليزى محل للنظام المضطرب المتزعزع الذى ساد منذ سنة ١٨٨١ ولا مندوحة عن ان تتحسن الحال كل التحسن أو أن تذهب الى آخر مافيها من شر . وكان لامفر من وقوع حرب فرنسية انجليزية فى مصر وبسبب مصر أو من وضع اتفاق فرنسى انجليزى فى مصر وبسبب مصر

ولقدتم الحل النهائى وظهرت بوادره فى معاهدة مارس سنة ١٨٩٩ وهى وان كانت فى الظاهر تسوية للخلاف على مصر العليا الا انها حلت فى الوقت نفسه المسألة المصرية حلا فعلياً . والواقع اننا مادمنا قد اعترفنا

بسيادة انجلترا على منطقة بحر الغزال ودارفور بالرغم مما كان لنا فيهما من مركز مكتسب وبالرغم من ان أى انجليزى لم يصل اليهما أبداً من قبل فالنتيجة الطبعية وان لم ينص على ذلك اننا سوينا كذلك مسألة مصر السفلى .

مرت خمس سنوات أطلق بعدها مفعول المعاهدة الخاصة بمصر العليا على مصر السفلى ففى سنة ١٩٠٤ أبرمت الحكومة الفرنسية مع انجلترا معاهدة تنازلت فيها فرنسا عن معارضة السياسة الانجليزية بأية وسيلة وانى أكرر القول وألح فيه بأن هذه المعاهدة الثانية ان هى الا اعتراف صريح بالمعاهدة الأولى وتوسع فيها وقد حتمت علينا تنازلا سياسيا صيغ بعبارات مبهمة كما ضمنت لانجلترا تسهيلات مالية . نعم انها ضمنت لنا بقاء مركزها الادبى فى الآثار والمدارس والوظائف التى يشغلها فى مصر موظفون فرنسيون الا ان ربحنا منها كان ذلك العوض الذى نلناه فى مراكش (١) »

وقال فى موضع آخر عندما تكلم على رقى مصر المادى ما يلى :

« بفضل هذه الحكومة الماهرة العاقلة وصلت مصر الى هذا الرقى الباهر الذى اقمت عليه الدليل . الا انها فقدت الأمل فى تحقيق الغرض الاسمى الذى قربه منها مصطفى كامل باشا تقريبا يدخل فى باب المعجزات أضاعت مصر شيئاً فشيئاً — ان لم يكن الى الأبد فعلى الاقل الى زمن

---

(١) كتاب افريقيا الشمالية وهو مجموعة محاضرات لكبار السياسيين الفرنسيين ص ٢٠١

بعيد - الأمل فى أن تكون صاحبة الأمر فى مصيرها وامكان تحقيق ذلك الأمل

نعم انها استفادت من رقى مادى باهر الا انى لا اجرؤ على القول بأن الرقى الادبى كان مماثلا للرقى المادى

وانى لا أدعى بقولى هذا اصدار حكم قد ينزعج له أصدقاؤنا المصريون . انى اقل ادعاء لهذا لان المصريين كثيرا ما اكدوا — وان كان هذا التأكيد يصدر عنهم بتلطف زائد — ان على فرنسا مسؤلية ثقيلة فى هذا النوع من الافول الذى أصاب الغرض الاسمى المصرى

كم من مرة سمعتهم يشكون من تخلينا عنهم سنة ١٩٠٤ وهم يذكرون سنتى ١٨٩٨ و١٨٩٩ أيام فاشودة التى كانت فى فرنسا أيام جزع وقلق وفى مصر أيام أمل ورجاء. أقاموا السنين الطويلة وهم يظنون ان فرنسا ستجيب على تكوين شبيبتهم وتنظيم أحزابهم بالمساعدة الادبية وحتى المساعدة المادية اللتين يستعينون بهما لتكوين مصر جديدة . مصر محمد على ترفل فى استقلالها وتباهى بقوتها

وفى سنة ١٩٠٤ صدمهم بعنف خبر تلغرافى عرفوا منه اننا انسحبنا من مرابطنا وأن لا اعتماد لهم علينا بعد

وعلى ذلك فان نستطيع ان نتكلم عما قدمت مصر من ضحايا أدبية الا بحذر واحترام وعطف

هل كان فى استطاعتنا ان نوفر عليها تلك الضحايا ؟ اسمحوا لى ان لا أجيب على هذا السؤال لان اجابتى هذه ستكون بمثابة «تنبؤ بالماضى» . من المؤكد اننا لم نكن موفقين كل التوفيق فى تفاصيل سياستنا المصرية .

من المؤكد اننا فى الكثير من الظروف تركنا تلك اللحظة التى قال عنها بسمرك انها لاتتكرر فى كل مسألة وان الواجب اقتناصها وقت ظهورها — تركنا تلك اللحظة تفلت من يدنا . من المؤكد ان النقد التفصيلى لسياسة فرنسا نحو مصر سينتج عنه من اللوم مايربو بكثير على المديح

نعم ان فى مقدورنا ان نبرر اغلاطنا ونقدم عنها المعاذير وأهمها العذر الذى ينطبق على مجموع سياستنا وهو ان الاجيال التى تتابعت منذ الحرب (حرب السبعين) اثقلت اكتافها تلك الحرب واننا فى كل اعمالنا وكل مشروعاتنا كنا نرى شبح الهزيمة يزعجنا . قد فات ما فات ولا محل للكلام فيه » (١)

---

(١) كتاب أفريقيا الشمالية ص ٢٠٥

حادثة طابة والمفاوضة بشأنها

ومحاولة تركيا فتح المسألة المصرية

خفت صوت فرنسا بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ كما خفتت أصوات الدول الاخرى وظلت المسألة المصرية نسيا منسيا نحو عامين ولكنها عادت الى التحرك من جديد فى سنة ١٩٠٦ بمناسبة حادثة طابة المشهورة

ففى أوائل ذلك العام احتلت الجنود العثمانية هـذه النقطة فقامت السياسة الانجليزية لذلك الامر وقعدت . ويذهب كثير من السياسيين الى ان الدولة العلية كانت ترمى بهـذا التصرف الى فتح المسألة المصرية من جديد

والدليل على وجود هذه النية لدى تركيا تصريح الغازى مختـار باشا المنشور فى جريدة اللواء الصادرة فى أول مايو سنة ١٩٠٦ فقد قال وقتئذ « انى أظن أنه لو دعت الضرورة لعقد مؤتمر لتفسير النقط المختلف عليها لقبلت تركيا ذلك بارتياح لان مقاصدها سامية وليس من نواياها مطلقا احداث اضطراب أو حرب عامة »

ولا شك ان فكرة عقد مؤتمر لفحص ذلك الخلاف كان يراد بها طرح المسألة المصرية على بساط البحث

وقد فطنت لهذه النية السياسة الانجليزية وأعلنت رفض العمل بها على لسان السير ادوارد جراى الذى صرح فى مجلس العموم يوم ٩

مايو بقوله « ان مطالب تركيا أثارت مسائل ذات أهمية غير مسألة طابة ونحن لا نقبل عرض سلامة قناة السويس على التحكيم ونرى أن خير وسيلة لتحديد التخوم هي أن يعهد بذلك الى قومسيون مشترك كما اقترحت بريطانيا العظمى »

فانجلترا كانت تخشى من اشتراك الدول فى فض هذا الخلاف خوفا من أن يتناول البحث المسألة المصرية بحذافيرها وقد نجحت فى سياستها لان تركيا لم تجد من الدول الاوروبية أية مساعدة لتحقيق نيتها كما سنبينه فيما يلى

المفاوضات بشأن هذه الحادثة

وقد دارت المفاوضات الاولى بشأن هذه الحادثة فى مصر بين الغازى مختار باشا والخديوى عباس الثانى واشترك فيها اللورد كرومر ثم انتقلت بعد ذلك الى الاستانة بين سفير انجلترا والباب العالى مباشرة

وقد أشار الى هذه المفاوضات السير ادوار جراى فى مجلس العموم قائلا « ان مختار باشا طلب فى خلال مقابلة له مع الخديوى اقامة الحدود من رفح الى السويس ومن السويس الى العقبة فأجاب الخديوى مقترحا أن يكون التحديد حسب تلغراف الصدر الاعظم المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ أعنى يبتدىء الخط من رفح وينتهى الى نقطة كائنة على مسافة ثلاثة أميال من غرب العقبة . وقد أجابت تركيا على ذلك بأن التلغراف لا يتعلق الا بالجهة الغربية لشبه جزيرة سينا وأن تفسيره يرجع الى تركيا دون سواها وقد أيدت مذكرة ٣ مايو البريطانية اقتراح الخديوى »

اشتداد الازمة وحلها

وكانت أشد أيام هذه الحادثة حرجا هى الايام الواقعة بين ٣ و ١٥
بو سنة ١٩٠٦ ففى اليوم الثالث من ذلك الشهر قصد السير نيكولا
كونور سفير انجلترا فى الاستانة الى الباب العالى وقدم له مذكرة أو
غا نهائيا بسحب الجنود العثمانية من شبه جزيرة سينا فى خلال عشرة
م وأخذت الاساطيل الانجليزية تتحرك قاصدة الى المياه العثمانية وسافرت
مدادات من الجنود البريطانية الى مصر كما ذاعت الانباء عن استعداد
كيا للحرب وأن الجنود التركية تحتشد على حدود مصر وأن هناك جيشاً
لفاً من ثمانين ألفا يتجمع فى دمشق ومعان وأن المدافع أنزلت فى بيروت
رسالها الى العقبة

ولكن هذه الاستعدادات من الجانبين لم تؤد الى حرب بل سويت
سألة بطريقة سلمية فان السلطان عبد الحميد أصدر أوامره بسحب الجنود
ن طابه ومن النقط المحتلة فى شبه جزيرة سينا . ووافق على تاليف لجنة
صرية تركية لتسوية مسألة الحدود على قاعدة معاهدة لندن سنة ١٨٤٠
لغراف ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ المرسل الى الخديوى عباس الثانى بخصوص
دود مصر وشبه جزيرة سينا المخولة ادارتها لمصر وقد بدأت هذه اللجنة
مالها فى ٢٨ مايو وانتهت في أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ وهو اليوم الذى
فع فيه مندوبو مصر وتركيا اتفاقا خاصا بالحدود الشرقية

وقد علقت الحكومة التركية قبول انسحاب جنودها ببلاغ رسمى
رد على الغازى مختار باشا فى ١٣ مايو هذا نصه

« حيث انه لم يكن القصد من احتلال الجنود العثمانية لطابه سوى

حفظ الحالة فى طورسينا على ما كانت عليه *Statuquo* وذلك بمنع بناء الاستحكامات العسكرية فيها وحيث انه قد اتخذت التأمينات أخيراً على ذلك فاعتماداً على هذا أصدرت الدولة اوامرها برجوع عساكرها من طابه الى محالها الاصلى وستنقلها الباخرة ديانه والمخابرات جارية الآن لتأمين الحالة نهائيا فى طور سيناء »

وفى ١٤ مايو صرح السير ادوار جراى فى مجلس العموم « بأن جواب الباب العالى مرض وان لجنة مشتركة ستعين لتحديد الحدود وللمحافظة على الحالة الراهنة (Statu quo) وستمتد الحدود من رفح وتذهب فى اتجاه الجنوب الشرقى الى نقطة كائنة على بعد ثلاثة أميال من العقبة على الاقل وهناك من الاسباب مايحمل على الظن بأن التفصيلات ستسوى بطريقة مرضية للغاية »

موقف الدول فى هذه الحادثة

كانت تركيا تظن ان بعض الدول تقف فى صفها ضد انجلترا ولكن هذا الظن لم يتحقق فان فرنسا مقيدة باتفاق سنة ١٩٠٤ وقد أشرنا فى البحث الماضى الى أن المادة التاسعة من هذا الاتفاق تحتم على فرنسا تقديم المساعدة اللازمة لانجلترا فيما يتعلق بتنفيذ احكام ذلك الاتفاق وعملا بهذه المادة قام سفير فرنسا فى الاستانة بمساع رسمية ليحمل الباب العالى على الاذعان لمطالب انجلترا

وفى الوقت نفسه كان السفير الروسى المسيو زينوفييف يبذل مثل هذه المساعى بدون دعوة من انجلترا لحكومة روسيا فقد أفهم هذا

السفير حكومة الباب العالى ان روسيا غير مستعدة لتأييد تركيا بل هى تلح على تركيا فى عدم الاستمرار على المقاومة

وقد كان موقف روسيا غريبا فى هذه المسألة لانها لم تكن مقيدة بأى سياسة ودية نحو انجلترا ويقول السياسيون ان هذا التطوع من جانب روسيا يعد اول خطوة فى سياسة التقرب بين الدولتين بل هو الحجر الاساسى للاتفاق الذى عقد بين روسيا وانجلترا بعد أقل من عامين من حادثة طابة

وقد قيل وقتئذ ان المانيا مستعدة لتأييد تركيا ولكن ظهر فيما بعد عدم صحة هذه الاقوال فقد تخلت المانيا عن تركيا واعلنت انها غير مسئولة عن هذا الخلاف واظهر ساستها انهم لا يوافقون على خطة تركيا بل يعتبرون مقاومتها أمرا خطراً وكتبت الصحف الالمانية الشبيهة بالرسمية مقالات صرحت فيها بأن الباب العالى لا يجوز له الاعتماد على تأييد المانيا وقالت بأن النظرية الانجليزية فى هذا المسأله صحيحة بينما نظرية الاتراك لا يمكن الدفاع عنها

وبالجملة فان حكومة تركيا لم تجد الافراغا خولها فاضطرت الى التسليم ولم تستطع فتح باب المسألة المصرية من طريق تدخل اوروبا ضد انجلترا

ولقد كتب المسيو (رينيه بينون) فى كتابه «اوروبا والامبراطورية العثمانية » فصلا ضافيا عن حادثة طابة وموقف الدول فيها نقتطف منه العبارة الآتية

« ان عدول فرنسا عن المطالبة بجلاء الانجليز عن مصر عملا باتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم يغير الحالة الدولية وهذا ماقاله المسيو فرسينيه فى خاتمة كتابه وهو «ان وجود الجنود الانجليزية ليس اليوم اكثر مشروعية

مما كان امره منذ عشرين عاما لان مركز بريطانيا العظمى ذلك المركز الذى عبر عنه لورد سالسبورى بأنه « مركز استثنائى ومؤقت » لم يتغير مطلقاً من الوجهة القانونية اذ ان اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم يبدل فيه وكل الذى وقع ان فرنسا حرمت على نفسها البدء بالعمل غير ان انجلترا لم تصبح اليوم اكثر مما كانت بالامس صاحبة السيادة على مصر ولا حاميتها ولا عاملة فيها بتوكيل من السلطان لان معاهدتى ١٨٥٦ و ١٨٧٨ لا يزال مفعولهما نافذا وفى مقدور اوربا ان تفتح المسألة وان تطالب بحل ينطبق على الحق » هـذا مايقوله فريسينيه فهل ذلك الموضوع هو الذى أراد السلطان فتحه بالتعيين؟ هل أراد ان يذكر العالم بذلك الموقف القانونى؟ هل اراد بعمله ان يمنع نوعا من مضى المدة وان يؤيد حقوق سيادته؟من الجائز القول بذلك كما ان من المؤكد ان انجلترا تخيلته لأنها رأت فى حادثة طابة تهديدا بفتح المسألة المصرية باجمعها وقد ادهشتها جرأة عبدالحميد فى عمله فظنت انها تلمح وراء ظهره يد دولة اوربية كان المعروف انه يتبع عن طيب خاطر وحيها وهى تدفع به . وقد قربت انجلترا بين حادثة طابه وما جرى فى مراكش ومؤتمر الجزيرة ودهشت لهذا التوافق الثلاثى ولم تظن أبداً انه جاء عفواً بل اعتقدت ان المانيا تجرى فى طرفى البحر الأبيض على طريقة واحدة اذ انها بعد ان اظهرت بوضوح فى طنجه والجزيرة ان الاتفاق الفرنسى الانجليزى لم يغير مركز مراكش الدولى أرادت بدفعها جنود الاتراك فى طابه ان تظهر ان هذا الاتفاق لم يغير كذلك مركز مصر الدولى . من هذا يسهل فهم السر الذى دفع الوزارة البريطانية الى قطع المفاوضة فى مصر لوصلها فى لندرة والاستانة كما يفهم السر الذى دفع تلك الوزارة للتذرع بحادث تافه فى الحدود

لتعبئة جنود وارسال أسطول وانذار السلطان بمذكرة قاطعة بأن يخلى طابه وسينا فى خلال عشرة أيام» (١)

الخاتمة

مصر تفتح مسألتها بنفسها

ظنت انجلترا بعد كل هذه الحوادث ان الجو خلا لها فى مصر وانه مادامت أوروبا وتركيا قد تراجعتا الى الوراء فقد أصبح الطريق خالياً أمامها ولكن هذا الظن لم يتحقق بل خاب فأل السياسة الانجليزية عند مارأت ان مصر لاترضى بحكم الاجنبي وان صوت أبناء النيل لايخفت ولن يخفت ولو تمكنت انجلترا من اسكات العالم بأسره

وقد عولت مصر على أن تفتح مسألتها بنفسها وبقوتها وكانت ثورتها فى عام ١٩١٩ هى التى فتحت باب المسألة المصرية على مصراعيه فأبت انجلترا الا أن تتجاهل الامر الواقع ودار فى خلدها أن تسوية هذه المسألة فى مؤتمر الصلح يغلق الباب الذى فتحه المصريون فخاب فألها للمرة الثانية وارتفع من مصر صوت اجماعى يصرخ فى وجه انجلترا وفى وجه العالم القديم والجديد « ان مصير وادى النيل بيد أبنائه لا بيد غيرهم وان المسألة المصرية لاتحل الا برد حقوق مصر الى أهلها وبالاعتراف بالاستقلال التام لمصر والسودان »

هنالك عرفت السياسة الانجليزية أن تجاهل الشعور الوطنى المصرى لايجدى ولا يفيد وتأكدت ان المؤتمرات لو انعقدت يوميا وأصدرت

---

(١) أوروبا والامبراطورية العثمانية للمسيو رينيه بينون ص ٣٧٥

مئات القرارات بالموافقة على الحماية لمـا تقدمت المسألة المصرية خطوة واحدة الى الامام فاضطرت الى أن تغير خططها وان تحاول حل المسألة بالاتفاق مع المصريين أنفسهم . وبدأ دور المفاوضات مع الوفد المصري أولا وثانياً

ثم جاء دور المفاوضات الرسمية مع الحكومة المصرية أخيراً وقد أثبتت المفاوضات التي دارت مع الوفد المصري ان السياسة الانجليزية لاتريد النزول للمصريين عن كامل حقوقهم وانما تريد استدراجهم للاتفاق معها على تسويغ مركزها في مصر فكانت هـذه المحاولة سببا في تنبيه المصريين الى ضرورة التمسك بسياسة الحيطة والحـذر ومن أجل ذلك رفعنا صوتنا ضد كل مفاوضة تجرى قبل أن يوضع لهـا أساس صريح يتقيد به الانجليز وهو أساس الاستقلال التام لمصر والسودان وقد زادنا تشبثاً بهذا المبدأ سوابق انجلترا في مفاوضاتها وماهو معروف من ألاعيبها ومناوراتها وطرق استدراجها ووسائل خداعها

وها نحن أولاء لانزال متمسكين بموقفنا القديم الذي وقفناه من أول يوم دعت فيـه الحـكومة الانجليزية الى المفاوضات الرسمية واذا كانت الحوادث التي وقعت للآن لاتعد كافية في نظر البعض لاثبات صحة هـذه النظرية فاننا نـكل للمستقبل اصدار حكمه الحاسم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

ولمـا كانت المفاوضة التي دارت مع الوفد المصري والتي تجرى الآن مع الوفد الرسمي جـديرة بالتدوين والنقد فاننا نرجىء الـكلام عليها الى فرصة أخرى سائلين الله أن يحق الحق ويزهق الباطل

والحمد لله أولا وآخراً

أمين الرافعي

ملحق

مذكرة سياسية

عن المسألة المصرية ومطالب المصريين الوطنية

هذا هو نص المذكرة السياسية التى وضعها المؤلف فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ وقدمها بعد نقلها الى اللغة الفرنسية لقناصل الدول فى مصر لابلاغها للرئيس ولسن وابقية رؤساء الحكومات الاخرى الذين اشتركوا فى مؤتمر الصلح كما أرسلت لبعض الهيئات الرسمية فى الخارج

رزح العالم تحت آصار القوة عصورا طوالا وأجيالا متعاقبة . وما كانت الحروب الا وسائل لارضاء طمع القوى واذلال الضعيف . وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ للضعيف حقه من القوى ولتضمن احترام قواعد القانون الدولى وتنفيذها فيسود العدل بين الامم وتعلو كلمة الحق فى كل مكان

ولقد تألمت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذى ساد العالم فتعكر صفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية

مبادىء الرئيس ولسن

غير ان صوتا من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادى بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادىء جديدة فى حكم الشعوب وتقرير العدل، وتاقت النفوس الى تنفيذها لان الاراء اتفقت على انها

الوسيلة الوحيدة لتآخى الشعوب وبقاء لواء السلام خافقا فوق ربوع هذا العالم الذى ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف

قرر الرئيس ولسن ان عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى فأصبح من الممكن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تصرح الآن أو فى أى وقت من الاوقات بالاغراض التى تصبو اليها وقرر أن العدل اذا لم يمنح لكل الامم فلا يمكن أمريكا ان تحصل عليه هى أيضا . وقرر ان دعائم العدل الدولى يجب ان ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة لجميع الشعوب ولكل الجنسيات لافرق بين قويها وضعيفها والا فان هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشىء منها ؟ وقرر ان الشعوب لايجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولي أو باتفاق بين متنافسين واعداء وان الآمال الجنسية والوطنية يجب أن تحترم . ولا يجوز اليوم ان تساد الشعوب أو تحكم الا بمحض ارادتها ورغبتها .

قرر كل هذه المبادىء العادلة وانكر على الدول القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها فى مصلحتها الذاتية كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة (١)

فنحن باسم هذه المبادىء نرفع صوتنا طالبين تقرير العدل الدولى بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذى ينادى باستقلال مصر وهو الاستقلال الذى يشمل (الاراضى المصرية والسودانية وملحقاتها)

المسألة المصرية

ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست هذه أول مرة سينظر فيها مؤتمر دولى وما هى بالمسألة الصغيرة التى تعنى سكان هذه البلاد وحدهم فان مركز مصر الجغرافى (وهى قائمة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طريق تجارى فى

---

(١) أنظر خطابات ولسن فى ٨ يناير و ١١ فبراير و٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨

العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن لان تسلط دولة عليها يؤثر فى التوازن الدولى فى البحر الابيض تأثيرا كبيرا ولذلك كانت الشغل الشاغل لساسة أوربا حتى استقر قرارهم فى سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دوليا ويضمنوا استقلالها بمعاهدة دولية خشية ان تطمح أنظار احدى الدول اليهـا فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سببا فى اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة

ومن أجل هذا ما كادت انجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ولقواعد القانون الدولى وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب وكثيرا مارفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادهم ورد الاستقلال الى مصر . رفعوا هذه الاصوات هنا وفى اوربا بل وفى كل مكان ولم يثن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيقة للحرية وما كان يتبع معهم من الاجراءات غير الشرعية فصحفهم ومؤتمراتهم واحزابهم وألسنتهم وأقلامهم كانت موجهة فى هذا السبيل القومى ولا جرم أن يكون المصريون اول المرحبين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه لان فى تحقيقها ادراك غاياتهم التى لم يصمتوا يوماً واحدا عن المطالبة بها وما هذا الصوت المرفوع الان الا بمثابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم

لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الانجليز فى بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغراضنا الوطنية

ان مصر الحديثة ترجع الى سنة ١٨٤٠ وقانونها الاساسى هو معاهدة لندرة الموقع عليها فى ١٥ يوليه من تلك السنة وكذلك الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمؤيد والمتمم بفرمان أول يونية سنة ١٨٤١

فهذه العقود الثلاثة هى أساس استقلال مصر وحريتها وهى التى وضعت حدا للازمة التركية المصرية التى اقلقت أوربا من سنة ١٨٣١ الى سنة ١٨٤١

ويلاحظ أن هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تسو مسألة مصر وحدها بل سوت ايضا مسألة السودان فهو باعتباره أرضا مصرية يسرى عليه

ما يسرى على بقية الاراضى المصرية ولا سيما نحن نعلم ان محمد على يرجع اليه الفضل فى رد تلك البقاع الى مصر وهو بعمله لم يفعل شيئا سوى انه أعاد لمصر الاراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغابرة فان آثار طيبة تثبت ان الملك تحوتمس الثالث من الاسرة الرابعة توغل لغاية منطقة البحيرات واحتل النقط الحربية التى كانت على النيل (١)

وتأييداً لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتخويل محمد على ادارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وبعد ذلك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الاراضى السودانية وماحقاتها جزءاً من مصر فى الحكم وأهمها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ وفرمان أول يوليه سنة ١٨٧٥ وفرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ وفرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢

ومما هو جدير بالاعتبار ان هذه الامتيازات لم تعط لعائلة محمد على وحدها وانما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانة أوربا ومن واجبهم أن يتمسكوا بها ففى فرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه الى توفيق باشا نص على ذلك صراحة اذ جاء فيه « ان زيادة رفاهية مصر وتوفر الامن والسكينة لاهلها يعدان من الامور التى نعنى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقا لهذا الغرض فرمانا يؤيد أيضا الامتيازات القديمة لهذه الارض» وجاء فيه أيضا « أن الخديوى لا يستطيع بأى حجة من الحجج ولا سبب من الاسباب ان يتنازل لاشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها » وقد ورد هذا النص نفسه فى فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢

فيتبين من كل ما تقدم أن اوربا وضعت استقلال مصر تحت ضمانتها وهذا

---

(١) انظر كتاب الدكتور ايزمبير عن الشرق وكتاب ماسبيرو عن التاريخ القديم للشعوب الشرقية

ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحا فى كل وقت تنفيذا لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال أجنبى لها مطبوعاً بطابع عدم الشرعية لانه مادام غير مرتكز على عقد قانونى فهو غير موجود شرعا وغير طبعى فعلا .

كيف وقع الاحتلال الانجليزي

ولننتقل الان الى البحث فى الاحتلال الانجليزى وكيف وقع وما قيمته دولياً وعدلا .

فى أوائل عام ١٨٨٢ حدثت فى مصر بعض قلائل سياسية لم تكن ذات شأن فى أول أمرها لان الاهالى كانو هادئين ولم تتعد الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عددا فبراير و٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم اخذت تكبر شيئا فشيئا وكان لعرابى اليد الطولى فيها ولا يخفى ان موقف هذا الرجل لا يزال محوطا بأسرار كثيرة فأن التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل ولم يبين لنا المؤثرات التى كان خاضعا لها .

وقد كان من جراء هذه الحركة ان المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندره ارسال ست سفن حربية الى الاسكندرية فوصل الاسطولان فى يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ ثم عاد فاقترح على الدول فى ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولى فى الشئون المصرية وقد اجتمع هذا المؤتمر فى طرابيا يوم ٢٣ يونيه وفى ٢٥ يونيه وقع اعضاؤه على البروتوكول المشهور الذى نص على ما يأتى :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شيء من أراضى مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الاخرى نيله »

ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد و بالرغم من استمرار المؤتمر منعقدا فان انجلترا أخذت تضرب مدينة الاسكندرية بأساطيلها فى صبيحة يوم ١١ يوليه

وذلك بحجة ان المصريين كانوا يضعون بعض مدافع فى الحصون تهدد الاسطول مع ان هذه الحجة لم يكن لها محل فان الاسطول الفرنسى كان واقفا بجانب الاسطول الانجليزى ولم يدع ان طوابى الاسكندرية تهدده بل على النقيض من ذلك فانه لما طلبت الحكومة الانجليزية من الحكومة الفرنسية ان تشترك معها فى ارسال انذار لحكومة مصر فى صدد هذه المدافع رفضت هذا الاشتراك واعتبرت ان ارسال انذار لمصر يكون غير شرعى وليس له مسوغ ولاسيما ان مؤتمر الاستانة قرر عدم الانفراد بالعمل وخوفا من ان تكون الحكومة الفرنسية مسئولة أصدرت أوامرها للاسطول الفرنسى بالانسحاب اذا ارسل انذار انجلترا الى مصر وفعلا انسحب الاسطول. أضف الى ذلك أن الاسطول النمسوى والاسطول الايطالى كانا موجودين فى الاسكندرية ولم يدعيا تلك الدعوى التى اتخذتها انجلترا ذريعة لما فعلت

ولقد احتجت الحكومة المصرية على انذار الاميرال سيمور وارسلت اليه الجواب الآتى :

« ان مصر لم تفعل شيئا يبرر ارسال الاساطيل الى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ماطلبه الاميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاسطول ولم يصنع بها شيء سوى ترميمات ضرورية تقيها من التهدم . وزيادة على ذلك فنحن هنا فى بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام

ولا يمكن مصر مادامت متمتعة بحقوقها ومحافظة على شرفها أن تسلم حصنا واحدا من حصونها ولا مدفعا من مدافعها الا اذا ارغمت عليه بالقوة . وهى تحتج على تصريحاتك التى أعلنتها اليوم وتلقى تبعة كل النتائج التى تحدث من اطلاق القنابل أو هجوم الاسطول على الأمة التى تطلق اول قذيفة فى اوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية»

ضرب الانجليز الاسكندرية وانزلوا جنودهم الى البر وكان المؤتمر منعقدا كما قدمنا فقرر فى ١٥ يوليه تكليف الباب العالى بارسال جنود لقمع الفتنة ثم

انفض على ان يجتمع عند الحاجة فانفردت انجلترا بالامر وأخذت تشترط على تركيا لارسال جنودها شروطا كثيرة لم يضعها المؤتمر وفى هذه الاثناء كان الجيش الانجليزى يزحف على القاهرة حتى اذا دخلها ارسلت الحكومة الانجليزية الى الباب العالى تنبئه بان لا حاجة الى ارسال جنود لان جيش عرابى قد تشتت وان جزءا من الجيش الانجليزى استدعى فأجاب الباب العالى مستفهما عن رحيل بقية الجنود الانجليزية فلم يتلق جوابا وها نحن اولاء نرى الاحتلال باقيا للآن

احتلال انجلترا لمصر غير شرعى

اولا — هل احتلها الانجليز باعتبارها من الاراضى المباحة ؟

كان الاحتلال حتى فى العصور الغابرة طريقة من طرق تملك الاراضى. وقد عظم شأن هذه الطريقة فى عصر الاكتشافات أى منذ القرن الخامس عشر. وهو يعرف فى المذهب الدولى الحديث بأنه (حيازة أرض لا مالك لها — من الوجهة القانونية الدولية — فى وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها)

فيتبين من هذا التعريف ان الشرط الاساسى لاحتلال ارض ما هو أن تكون هذه الارض داخلة فى دائرة الاراضى الممكن احتلالها . أى ان الاحتلال لا يصح الا بالنسبة للاراضى غير الخاضعة لاى سيادة من السيادات (١)

وقال علماء القانون الدولى أيضا (لاجل ان يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الاراضى غير مملوكة لاحد وأن لا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير أو بعبارة أخرى يجب ان لا تكون لاى دولة سيادة على هذه الاراضى أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنوزل عنها) (٢)

ولا جرم ان مصر ليست بالبلد المباح فضلا عن أن احتلالها يلحق الضرر

---

(١) القانون الدولى العام للاستاذ دسبانيه نمرة ٣٩٢ — ٣٦٦

(٢) القانون الدولى العام للاستاذ برى ص ٢٣٨ و٢٣٩

بحقوق الدول كلها التى تشتبك مصالحها فيها ومن اجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الاستانة أن لاتختص دولة فى مصر بميزة أيا كان نوعها

ثانيا — هل احتلت انجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها ؟

قد يقال بأن انجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب كما تحتل الدول المتحاربة جزءا من أراضى بعضها وهو قول مردود طبعاً فان انجلترا عند ماحاربت عرابى وأنزلت جنودها الى مصر كان ذلك بحجة اعادة السلطة الى الخديوى وهذا نص النشرة التى وزعها الجنرال ولسلى لما وصل الى ثغر الاسكندرية

«يعلن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية ان الدولة البريطانية لم تقصد بارسالها التجريدة العسكرية الى القطر المصرى الا تأييد سلطة الجناب الخديوى فجنودنا لاتقاتل الا من كان شاكى السلاح خالعا لطاعة الخديوى .....

ثم ان الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرا وينشرح صدرا من زيارة مشايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة فى قمع العصيان والقاء القبض على العصاة الذين عصوا الجناب العالى الخديوى أمير البلاد وواليها الشرعى المعين من الحضرة السلطانية »

فلم تكن هناك اذن حرب بين انجلترا ومصر تخول الاولى احتلال الثانية ولو حدثت هذه الحرب لوجب على انجلترا اعلانها وهو مالم يحصل ولا يمكن حصوله لان اعلان مصر وقتئذ بالحرب باطل دوليا اذ باعتبارها فى ذلك العهد جزءا من الدولة العثمانية لاتستطيع ان تكسب نفسها صفة دولة محاربة واقد قال هلبورن فى كتابه (انجلترا والترنسفال) « ان مصر التى يحمل خديويها علم السلطان والتى يعتبر جيشها تحت قيادة جلالته لاتستطيع ان تكتسب حقوق المتحاربين ومن أجل هذا لما عقدت معاهدة الصلح سنة ١٨٧٩ لم يذكر فيها اسم مصر (مع انها كانت بجانب تركيا ضد روسيا) وانما اقتصر على ذكر تركيا وروسيا»

ثالثا — هل تنازل لها احد عن مصر

كلا فان الامة المصرية مافتئت تحتج بكل شدة على الاحتلال كما ان الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلاء

رابعا — هل وكلتها الدول فى احتلال مصر

كلا — فان هذه الدول قررت عدم انفراد أية دولة فيما يتعلق بشؤن مصر ولم تبح لانجلترا القيام بأى عمل فى هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين انجلترا والباب العالى تلك المخابرات المعروفة بمخابرات درومند وولف لاجل الجلاء عن مصر وتم التوقيع على اتفاقية الاستانة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ رأت الدول ان هذه الاتفاقية تبيح لانجلترا اعادة احتلال مصر اذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقرها لما فى اقرارها من تخويل انجلترا حق النيابة عن أوربا فى شئون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه الاتفاقية وكان من وراء احتجاجهما ان السلطان لم يصدق عليها فصارت كأن لم تكن

وعلى ذلك فان مركز مصر الذى أوجدته الدول فى سنة ١٨٤٠ لم يطرأ عليه أى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لاحد أن يصبغ هذا الاحتلال بصبغة شرعية ما

قال الاستاذ دسبانيه فى كتابه القانون الدولى العام :

« ان قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لاتزال مستمرة الوجود دائما كما ان الاحتلال الانجليزى لا يمكن ان تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » (١)

وقال العالم الكبير (دى مارتنس) أستاذ القانون الدولى (ان مركز

(١) القانون الدولى العام للاستاذ دسبانيه نمرة ١٢٨

للحكومة المصرية وجد باتفاق أوربا اتفاقا شرعيا وهذا الاتفاق نفسه ضرورى لتغيير هذا المركز) (١)

وقال الاستاذ (كوشرى) فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان « ان التدخل فى شئون الامم الاخرى ليس قانونيا لان القوانين تقضى بان تكون الامم مستقلة بعضها عن بعض فبأى حق تدخلت انجلترا فى شئون مصر . انها كانت دائما ضد مبدأ التدخل ولا سيما عند تدخل النمسا فى ايطاليا سنة ١٨٢١ وفرنسا فى أسبانيا سنة ١٨٢٣ فعلام غيرت أذن مبدأها ؟

هل لها ان تتذرع بدعوة السلطان؟ كلا فانه لم يوجد شخص رفع صوته اكثر منه محتجا على التدخل الانجليزى فى وادى النيل كما انه لم يوجد شخص ألح اكثر منه فى أن يعيد بنفسه السكينة الى مصر

ان التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن ان يكون شرعياً الا اذا قام به مجموع الدول وهو مالا ينطبق على عمل انجلترا

وقصارى القول انه بالرغم من اطلاق القنابل على الاسكندرية ومن التل الكبير ومن أم درمان ومن فاشودة فأن المسألة المصرية لاتزال مفتوحة ومامثل انجلترا الا كمثل الكاتب فوق الرمل » (٢)

وقال المسيو فريسينيه فى كتابه على المسألة المصرية « ان الاتفاق الاوربى هو الذى أوجد الحكومة المصرية وهذا الاتفاق وحده هو الذى يملك نقض مافعل »

خامسا — تصريحات رجال الحكومة الانجليزية

على اننا لو رجعنا الى تصريحات رجال الحكومة الانجليزية انفسهم قبل الاحتلال وبعده نجد أنهم يوافقوننا على هذه الآراء ويقروننا على ان الاحتلال غير شرعى ويعدوننا بالجلاء العاجل مصرحين بأن وقت الجلاء حان منذ زمن بعيد . وسنأتى فيما يلى على نموذج من تصريحاتهم

---

(١) مارتنس ص ٣٣٦

(٢) كتاب المركز الدولى لمصر والسودان للاستاذ كوشرى ص ٥٤٣ و٥٤٤ و٥٦٠

تصريحات الانجليز باحترام استقلال مصر

ووعودهم المتكررة بالجلاء

لساسة الانجليز تصريحات عديدة باحترام استقلال مصر ووعود متكررة بالجلاء عن وادى النيل نأتى هنا على أكثرها لانها حجة بالغة على عدالة مطالبنا وبرهان ساطع على فساد مركز الانجليز فى مصر وعدم استطاعتهم صبغه بأية صبغة شرعية : وهى منشورة بترتيب تواريخ القائها

(١) تصريح السير ادوار مالت قنصل انجلترا الجنرال فى القاهرة للسلطان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق فى ٩ سبتمبر — ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١)

« ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديوى وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها »

(٢) تلغراف اللورد جرنفيل وزير الخارجية للسير مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق السابق والجريدة المصرية الرسمية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١)

« ان غرضنا مقصور على ان تكون مصر متمتعة بالاستقلال الادارى الذى ضمنه السلطان لها ولا جرم ان حكومة جلالة الملكة تكون قد ناقضت أثمن تقاليد تاريخها الوطنى اذا هى رغبت فى انقاص هذه الحرية — وان العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبى فاذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر اطماع المتنافسين »

(٣) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية الى موزوروس باشا فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الأزرق فى سنة ١٨٨١)

« بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة فى ان نعمل لاحتلال مصر اوضمها وانما نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان »

(٤) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لسفير روسيا فى لوندره فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١) (انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١)

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصى وانما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة »

(٥) تصريح اللورد دفرين سفير انجلترا بالاستانة للسلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١)

« لقد صرحت للسلطان ان انجلترا بعيدة عن ان يكون لها مطامع فى مصر فان غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة والرأى العام فى انجلترا مجمع على هذه السياسة وقد اضفت الى ذلك انى لا أجهل ان السلطان يرتاب فى نياتنا وان من الاسف العظيم ان يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى »

(٦) تصريح جلالة الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (انظر التيمس)

« سأبذل كل مالدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل ادارة البلاد ادارة حسنة مع ترقية نظاماتها »

(٧) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية للسميو تيسو فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ « انظر الكتاب الازرق والكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٢ »

« ان الحكومة الانجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى فى مصر أو احتلالها حربيا »

(٨) منشور اللورد جرنفيل وزير الخارجية للدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ « انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ان عمل الاميرال سيمور سيقتصر على الدفاع الشرعى دون ان يكون للحكومة الانجليزية غرض مستتر »

(٩) تلغراف اللورد جرنفيل وزير الخارجية للورد دوفرين فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ « الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ان انجلترا لا تسعى فى مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح اوروبا ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى »

(١٠) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية للمسيو تيسو فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ « الكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٢ »

أن الجنود التى نزلت الى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالامن فى الاسكندرية »

(١١) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ « الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر وهى لم ترسل الجنود اليها الا لاعادة الامن فيها ولكي ترجع للخديو سلطته التى فقدها وهى تنوى بكل تحقيق ان تعرض على الاتفاق الاوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية »

(١٢) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ (انظر التيمس)

« ليس فى نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر واذا كان هناك شيء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال لان فيه مناقضة تامة للمبادىء التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة وللوعود التى وعدتها لاوروبا ولسياسة أوروبا نفسها »

(١٣) منشور اللورد جرنفيل وزير الخارجية للسفراء فى اغسطس سنة ١٨٨٢

« يجب على سفراء الملكة فى الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانجلترا وان الحكومة الانجليزية مصممة على ان لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول »

(١٤) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية للجنرال مينابرى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢

« ان انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر أو ارغام أحد على الخضوع لارادتها »

(١٥) تصريح المستر دودسون فى خطابه بسكربروج يوم ١١ اكتوبر سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« ليس لانجلترا نية البقاء فى مصر يوما واحدا اكثر مما تقتضيه الضرورة وهى تؤمل ان تعود الحكومة الاهلية بعد قريب ولا حاجة لانجلترا فى بسط سيادتها على مصر ولا فى ضمها وانما هى ترغب فى ان تعيد مصر للمصريين »

(١٦) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« انقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال الا وقتيا و ستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »

(١٧) خطابة تشمبرلان فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« انى لا أضيع وقتى فى تكذيب ماينسبونه للحكومة من انها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لان مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد لخلفنا اذ به نكون قد اوجدنا ارلندا جديدة فى الشرق ولا ريب فى اننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها اننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال »

(١٨) تصريح جلالة الملكة فكتوريا فى خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ « انظر التيمس »

« سنحترم كل الالتزامات الدولية فى مصر »

(١٩) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ « انظر التيمس »

« اننا لا نطيل أجل احتلال مصر الى مابعد الوقت الذى تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود بها ولا ريب ان هناك أمماً أخرى لهـا من الحقوق والمصالح مالانجلترا فى مصر والحكومة الانجليزية لاتعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن المصالح العامة التى للامم المتحضرة »

(٢٠) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ (انظر التيمس)

« ان الحكومة الانجليزية لم تفكر فى ضم مصر لان هذا العمل يمس شرف انجلترا »

(٢١) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ (انظر التيمس)

« ان حكومة جلالة الملكة معارضة فى ضم مصر وفى كل مايشبه هذا الضم احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح انجلترا »

(٢٢) تصريح السير وليم هركور فى ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ (انظر التيمس)

« ان انجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق فى هذا العمل الذى يعد وسيلة غير سياسية لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له فلا ضم ولا حماية بل اننا سنجلو عن مصر متى استتب الامن والهدوء فيها »

(٢٣) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لوادنجتون فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ « انظر الكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٤ »

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط

أن الدول ترى وقتئذ ان الجلاء يمكن ان يتم بدون تعكير السلام والامن فى مصر »

(٢٤) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنه ١٨٨٤ ـ انظر التيمس

« نتعهد ان لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى مابعد أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول يومئذ تصرح ان حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الامن فى مصر ولا جرم اننا اذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بعقا ومتنا عند مايحين وقت تنفيذ ماتعهدنا به فان يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد »

(٢٥) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية فى مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ « أنظر التيمس »

« مثل التصريح السابق »

(٢٦) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ « انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٥ »

« تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة ان تنسحب من مصر لاسباب سياسية ومالية »

(٢٧) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ « انظر التيمس »

« الحكومة مصممة على ان لاتبقى فى السودان يوما واحدا اكثر مما تقضى به الضرورة »

(٢٨) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ « انظر التيمس »

« يجب على انجلترا ان تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ونحن لا نقبل ضما ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال كما اننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه فى مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم .

ان السياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن مايعمل فى مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل »

(٢٩) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتن فى ٢ نوفمبر سنه ١٨٨٦ « انظر الكتاب الاصفر »

« اذا ظننتم اننا نريد البقاء فى مصر تكونون مخدوعين لاننا لا نبحث الا على الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء »

(٣٠) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة فى خطاب القاه فى الوليمة التى اقامها محافظ لوندره فى نوفمبر سنة ١٨٨٦ « انظر التيمس »

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى وأن أقوال أوروبا فى هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة »

(٣١) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ « انظر التيمس »

« لاتستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراماً لقواعد القانون الدولى وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا وهى تقضى بأن الاحتلال الانجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات »

(٣٢) تصريح السير هنرى درومندوولف الى الصدر الاعظم فى سنة ١٨٨٧ « الكتاب الازرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧ »

« كذبت الحكومة الانجليزية كل نية فى ضم مصر أو بسط الحماية عليها ولقد نسبوا لانجلترا فكرة انها تريد احتلال مصر احتلالا أبدياً . ولكن هذا

يعد خرقاً لتقاليد انجلترا السياسية و نقضاً لتعهداتها نحو السلطان وانتهاكا لحرمة القانون الدولى »

(٣٣) تصريح و . ه . سميث وزير الخزانة فى مجلس العموم فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ « انظر التيمس »

« يمكننا أن نتوقع فى مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادى النيل كله »

(٣٤) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ « انظر التيمس »

« لا نستطيع اعلان حمايتنا على مصر ولا اعلان نيتنا بأننا نريد ان نحتلها احتلالا فعليا ابدياً لان هذا يعد نقضاً لتعهدات انجلترا الدولية »

(٣٥) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة فى وليمة محافظ لندره يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ « انظر التيمس »

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية وانما نحن نرغب فى ان نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات واننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم افئدتنا ان ندرك ذلك الغرض قريبا »

(٣٦) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية سابقا فى خطابه بمدينة سدنى فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ « انظر التيمس »

« تعهدت انجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة . ولقد حل اليوم وقت الجلاء وليس هذا لاننا وعدنا به فقط بل لان مصلحتنا ايضا تتطلب القيام به فان احتلال مصر هو الذى جر الحكومة الى التنازل عن هلجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيف »

(٣٧) تصريح اللورد دوفرين السفير فى باريس للمسيو دوفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق سنة ١٨٩٣)

« ان زيادة الحامية الانجليزية فى مصر لاتدعو الى اى تعديل فى التأكيدات التى قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر كما انها لاتدعو لأى تغيير سياسى »

(٣٨) تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق)

« مثل التصريح السابق »

(٣٩) تصريح اللورد كامبرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ (انظر التيمس)

« ان ارسال المدد الى مصر لايغير بأى حال مركز انجلترا حيال هذا البلد »

(٤٠) تصريح السير هنرى كمبل بانرمان وزير الحربية لجريدة نيوزونر فى ٩ كتوبر سنة ١٨٩٤

« ليس احتلال مصر الا وقتياً واننا لايمكننا البقاء الى الابد فى مصر الا اذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا انفسنا محتقرين فى نظر اوروبا »

(٤١) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية السابق فى محاضرته التى القاها يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ (انظر التيمس)

« الاحتلال الانجليزى مصدر ضعف لانجلترا وحيث اننا لانرى اية مصلحة فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد »

(٤٢) تصريح جلادستون فى خطابه الذى ارسله الى المرحوم مصطفى كامل باشا فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتاب المصريين والانجليز)

« ان زمن الجلاء على ما اعرف قد حل منذ بضع سنوات »

(٤٣) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة للمسيو كورسيل فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ (انظر الكتاب الاصفر)

« كان وادى النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر »

*
* *

السودان المصري وملحقاته

قلنا ان المعاهـدات والفرمانات سوت مسألة مصر والسودان معا فمركزهما الدولى واحد ولا يمكن فصل أحـدهما عن الآخر ومن أجـل ذلك نحن نطلب استقلال مصر والسودان أو بعبارة أخرى استقلال البـلاد المصرية التى تدخل فيها أراضى السودان وملحقاته

ولنتـكلم الآن عن حوادث السودان : —

لـما احتل الانجليز مصر ذلك الاحتـلال غير الشرعى طلبوا من الحـكومة المصرية اخـلاء السودان وكان شريف باشا وقتئذ رئيسا للوزارة فلما عرضت المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هـذا العمل واستقال شريف باشا بجوابه المشهور الذى قال فيه

« اقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخلى السودان على أننا لا نملك هذا الحق وقد طلبت أيضا أن نعمل بنصائحها دون مناقشة فيها ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديوى يحكم البلاد باشتراكه مع النظار . فبناء على ذلك نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقبـلوا استعفاءنا لانه لا يمكننا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية »

ولقد استدعى نوبار باشا فتولى رياسة النظار ووافق على الاخلاء فى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ وتم الاخلاء فى السنة التالية

ولاجرم ان هـذا العمل لاقيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه ان يفصل السودان عن مصر او ان يجعله ارضا مباحة وقد احتج الباب العالى لدى الدول وقتئذ على هذا العمل

وعدم شرعية هـذا الاخلاء ترجع الى نصوص الفرمانات (ولاسيما فرمان

سنة ١٨٧٩) التى تصرح بأن الخديوى لايملك ترك قطعة ارض من الاراضى المصرية مطلقا

اخلى السودان بضغط الانجليز و بعد ذلك أخذت انجلترا تحتل بعض بقاعه وتعقد اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعا أخرى ثم عا ت فأشارت على الحكومة المصرية باعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين انجلترا ومصر

فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجعل للسودان وملحقاته مركزا غير المركز الذى حددته المعاهدات والفرمانات ؟ اللهم كلا . فان احكام هذه المعاهدات والفرمانات صريحة كما أن قواعد القانون الدولى تنطق ببطلان هذه التصرفات . ولقد تكلمنا عن بطلان الاخلاء الذى وقع فى سنة ١٨٨٥ ومما يؤيد هذا البطلان أيضا ماصرح به رجال الحكومة الانجليزية انفسهم من ان السودان لم ينفصل فى وقت من الاوقات عن مصر ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من اخلائه

قال السير جيمس فورجيسون فى ٥ مارس سنة ١٨٩١ « ان حقوق السيادة على السودان ملك للسلطان وسلطان تركيا لم يترك حقوقه على السودان وقد أبلغنا سفيره فى ٣٠ يوليه سنة ١٨٨٥ بلاغا صريحا فى هذا الصدد فضلا عن انه لم يفعل شيء ينافى سلطة الخديوى الذى يمثله فى السودان » (١)

وقال اللورد سالسبورى فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ « لقد اكدت بطريقة عامة فكرة ان وادى النيل كان ولا يزال مملوكا لمصر وان كل عقبة وقفت امام هذه الملكية وكل نقص اصابها بسبب فتوحات المهدى قد تلاشيا بانتصار الجيش الانجليزى المصرى فى أم درمان » (٢)

---

(١) مصر والسودان للمسيو كوشيرى ص ٣٧٧

(٢) الكتاب الازرق من اللورد سالسبورى الى السير ادمون مونسون فى ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٩

ولايجوز ان ننسى موقف انجلترا فى حادثة فاشوده فانها حاجت فرنسا وقتئذ بان السودان ملك لمصر وليس ارضا مباحة وبناء على هذه الحجة غادرت حملة مارشان فاشوده

اتفاقية سنة ١٨٩٩

هذا من جهة مركز السودان بعد اخلائه وقبل اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ اما من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالادلة على ذلك متعددة

١ ـ لما كان التنازل الاول عن السودان باطلا فكل مايبنى عليه فى المستقبل يعتبر باطلا ايضا لانه مادام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعد ارضا مباحة وعلى ذلك لايمكن احتلاله بالفتح وهذا رأى انجلترا فى حادثة فاشوده كما قدمنا

٢ ـ اذا كانت الفرمانات تحرم على الخديو التنازل عن السودان فى سنة ١٨٨٤ فهى كذلك تحرم عليه اشراك دولة اجنبية معه فيه لان هذا الاشراك يعد تنازلا عن جزء مشاع فيه وليس له ان يفعل ذلك

٣ ـ ان الفرمانات تحرم على الخديو فوق ذلك ابرام معاهدات سياسية كاتفاقية السودان (انظر فرمانى ١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) ولقد صدقت انجلترا على هذه الفرمانات

٤ ـ ان عمل انجلترا يعد اعتداء على ممتلكات الغير وهو يناقض ماتعهدت به فى عدة مواقف نذكر منها معاهدة لندره فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ ومعاهدة باريس فى ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين فى ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨ ومؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢

وهل يجوز لانجلترا ان تلغى الامتيازات الاجنبية من السودان بمقتضى هذه الاتفاقية مع انها من الحقوق التى اكتسبتها الدول من الباب العالى ولا يمكن مسها بشىء الا اذا اقر الجميع هذا الالغاء ولقد قال المسيو فريسينيه فى كتابه عن

المسألة المصرية عند الاشارة الى هذه الاتفاقية (انها من الوجهة الدولية باطلة بطلانا تاما) (١)

وقال أيضاً (لم يوافق السلطان ولا أية دولة على هذه الاتفاقية وعلى ذلك فمركز انجلترا فى السودان غير شرعى)

ماذا جنته مصر

من هذه الشركة

هذه قيمة الشركة المصرية الانجليزية من الوجهة الدولية القانونية فلننظر الآن فيما جنته مصر منها وهل عادت عليها بشيء من الفائدة أم أنها لم تجن منها الا الخسارة

يقولون ان السودان شركة ولكن هذا القول لا يسمع فى كل وقت بل ينادى به عند ما تتطلب ذلك مصلحة الانجليز أى عند ما يراد دفع المال اللازم لهذه البقاع أما فى غير ذلك فليس للمصرى شيء فى السودان والانجليزى وحده هو صاحب الكلمة والنفوذ يشاركنا مشاركة القوى للضعيف

لقد تكلف علينا السودان من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩١٢ نحو ثمانيه عشر مليونا من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لمجلة الغرفة التجارية الدولية بعددها الثانى السنة الحادية عشرة الصادر فى فبراير سنة ١٩١٣) وليس هذا المبلغ هو الخسارة الوحيدة التى أصابتنا بل الخسارة الحقيقية هى أن هذا المبلغ الجسيم بالنسبة لميزانية مصر أخذ منها فى وقت كانت محتاجة اليه أشد الاحتياج فتعطلت بسبب ذلك بعض المشاريع الضرورية للرى والصرف مما الحق بالزراعة ضرراً كبيراً وقد كتب أحد كبار الماليين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة فى مجلة (الحياة المالية) الفرنسية وفى النشرة التجارية الدولية التى سبق الاشارة اليها شرح فيها هذه النظرية قائلا (ان متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ فى المئة على

---

(١) المسألة المصرية للمسيو فريسنيه ص ٤١٩

الاقل فى خلال ١٢ عاما من ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مايونامن الجنيهات مبلغ الخسارة التى أصابت مصرمن جراء ذلك وأثبت ان السبب الرئيسى لهـذه الخسارة يرجع الى أعمال الرى التى درست درسا رديئا و نفذت بطريقة ناقصة نظراً لقلة المال فان الاموال كانت تتسرب الى السودان ويظهر أنهم ضحوا الاعتبارات الفنية الزراعية فى مسألة الرى فى سبيل الاعتبارات المالية وكان الرأى السائد فى فكرة تغيير طريقة الرى يرمى الى الحصول على أكبر كمية من الماء فى أقصى وقت لأخذ أقصى ضريبة عقارية وبذلك أكثروا من توزيع المياه دون أن يعنوا بطريقة صرفها على انهم قرروا الآن ان ينتهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة او اربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التى كان يجب ان تسير جنبا لجنب مع اعمال الرى التى اجلوها لانهم ارادوا ان يخدموا السودان قبل مصر) (١)

هذا شىء مما سببته الشركة لمصر اضف الى ذلك ان السياسة المتبعة الآن فى تعمير السودان ترمى الى تحويل التجارة عن المرافىء المصرية الى ميناء بورسودان فقـد انفقت اموال مصر على مد خطوط طويلة من السكك الحديدية فى تلك البقاع ولم يفكر احد فى ايصال وادى حلفا بأصوان مع ان المسافة بينهما لا تتجاوز ٣٥٠ كيلو مترا وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين . ولقد تحققت هـذه الغاية وتحولت التجارة الى بور سودان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتى:

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبورسودان بالجنيه المصرى	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ فى الالف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	٤٠٢ «
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	٥٣٦ «
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	٥٧٠ «

(١) مجلة الغرفة التجارية الدولية فى فبراير سنة ٩١٣

وبذلك تقدمت تجارة بور سودان هذا التقدم العظيم بينما تجارة وادى حلفا سائرة الى الوراء

ولو اقتصر الامر على ذلك لهان ولكن مسألة المسائل هي توزيع مياه النيل بين مصر والسودان فأن زيادة المساحة المنزرعة فى تلك البقاع ومشاريع الخزانات التى يريدون تنفيذها مما يهدد الرى فى مصر بالخطر مادام الانجليز هم أصحاب السلطة فى السودان . وليس الخطر الذى نشير اليه بخيالى فقد أثبته كثير من كبار المهندسين وفى مقدمتهم المسيو برمبت المفتش العام للقناطر والجسور الذى كانت الحكومة الفرنسية أوفدته لمصر (فى رسالته السودان النيلى التى تلاها فى المجمع العلمى المصرى فى جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣)

فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر فى أعالى النيل يهدد مصر بالخطر ان لم يكن بالموت

وذهب السير سكوت منكريف وكيل الاشغال سابقا فى القاهرة الى الاخذ بهذا الرأى فى خطابه الذى ألقاه يوم اول اكتوبر سنة ١٨٩٥

وكتبت النشرة الشهرية للغرفة التجارية الدولية فى مصر فصلا مستفيضا فى هذا الموضوع أيضا فى عددها الصادر فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٢

ولقد حاول المستر تو تنهام مفتش رى السودان العام ان يطمئن المصريين فيما يتعلق برى أراضيهم بالرغم من المشروعات التى تقضى بزيادة الاراضى المنزرعة فى السودان ولكنه قال فى تقريره العبارة الآتية

« حرصا على سلامة ماء الرى اللازم للقطر المصرى يحسن انشاء مقياس دقيق فى وادى حلفا ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتعهد حكومة السودان بهذا الاتفاق أن تعطى القطر المصرى كميات معينة من الماء لا تنقص عن أقلية مفروضة فى كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر

المصرى وأقلية الماء الذى يكون فى النيل بالاصل والباقى يعطى للسودان » (١)

ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة اذا امتنعت حكومة السودان وهى فى يد أجنبى عن مصر عن اعطائنا الكميات المعينة من المياه

اللهم أن حياة مصر تتطلب أن يكون السودان متحداً معها وجزءاً منها لافى يد أجنبية عنها أما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا الا بالضرر

ولقد القى المستر هاتون رئيس البعثة البريطانية فى السودان خطبة فى لاجتماع الذى أقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة منشستر جاء فيها مايلى

« لامنا الكثيرون صراحة لان الحكومة البريطانية لاتدفع شيئا من المال فى السودان مطلقا حتى انه عند ما احتاجت الرايات البريطانية التى تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح لم تدفع مايلزم لذلك من زهيد المال ثم هل من المعقول أو مما يجمل ان نطالب من الحكومة المصرية أن توجد الاموال التى يتمكن بها السودان من منافسة مصر فى زراعة القطن » (٢)

ولا يذهبن أحد الى الظن بأننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمه لنسوده وانما نحن نعده جزءا منها فما يسرى على الاراضى المصرية لا بدان يتمشى عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من أن يشاركها فيها فهما توأمان حقوقهما متساوية وواجباتهما واحدة ومامثلهما الا كمثل مقاطعتين فى مملكة واحدة لاتفاضل بينهما .

وغير خفى ان سكان السودان يتكلمون لغتنا وأغلبيتهم تدين بدين الاغلبية فى مصر وهذا الاتفاق فى الاعتقادات الدينية يدعو الى الاتفاق فى العادات والتقاليد والاخلاق والطبائع

وقصارى القول ان بينهما روابط عديدة تجعل اتحادهما أمرا محتما فكل منهما

---

(١) انظر تقرير السير جورست عن عام ٩١٠

(٢) انظر جريدة المنشستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩١٢

فى حاجة الى الاخر اذ مصر متممة للسودان والسودان متمم لمصر وهما يكونان كتلة واحدة لا سبيل لانفصال احدهما عن الثانى فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو الى المطالبة بعدم انفصال السودان عن مصر وببطلان الشركة الانجليزية المصرية التى لا توجد الان الا فعلا لا قانونا

اتفاقية سنة ١٩٠٤

فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين انجلترا وفرنسا تعهدت فيها الاولى بأنها لا تنوى تغيير الحالة السياسة فى مصر وتعهدت الثانية بأنها لا تعرقل عمل انجلترا فى البلاد لا بطلب تحديد أجل للاحتلال الانجليزى ولا بأى أمر آخر

فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه أو صبغت الاحتلال بصبغة شرعية أو أكسبت الانجليز حقا فى مصر؟ اللهم كلا فقد قدمنا أن مركز مصر أوجدته وضمنته الدول الاوروبية فاتحاد فرنسا وانجلترا دون غيرهما ليس له أى تأثير وهما وحدهما غير مختصتين بادخال تغيير على مركز مصر ولا تملكان هذا الحق كما قال المسيو فريسينيه (١)

على أن علماء القانون الدولى يقررون من جهة أخرى أن هذه الاتفاقية فى ذاتها وبفرض أن لها تأثيراً دوليا فهى لا تكسب الاحتلال صفة شرعية لان تعهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة أعمال انجلترا فى مصر ولم يتناول الاعتراف بشرعية بقائها فى هذه البلاد

قال الاستاذ دسبانيه « ان فرنسا باتفاقها مع انجلترا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعى الذى أوجدته انجلترا لنفسها فى مصر لان هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن أن يكونا الا باتفاق جديد بين جميع

---

(١) المسألة المصرية للمسيو فريسينيه ص ٤٢٩

الدول التى اشتركت فى حوادث ١٨٤ — ١٨٤١ أن فرنسا وافقت فقط على شيء واحد وهو أن لا تضع العراقيل فى سبيل ادارة مصر بواسطة انجلترا تلك الادارة التى ليست لها الا صبغة وقتية والتى لم تتحول الى مركز شرعى صحيح مقبول » (١)

وفضلا عن ذلك كله فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا أتينا عليه فى أول هذا البحث وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ فى مكاتباتهم التى ضمنوها إقرارهم لمبادىء الرئيس كلها ونحن نشير هنا الى قول الرئيس ولسن :—

« ان الشعوب لا تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء »

وقصارى القول ان اتفاق فرنسا وانجلترا بعيد عن ان يؤثر اقل تأثير فى عدم شرعية الاحتلال . والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل ومركز مصر لم يطرأ عليه اى تغيير

قناة السويس وحرية البحار

تقررت حيدة قناة السويس بمعاهدة دولية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وجعل الرئيس ولسن فى مقدمة مبادئه حرية الملاحة فى البحار فى وقت السلم والحرب ولا ريب ان بقاء دولة قوية كالدولة الانجليزية على ضفاف القناة مما يجعل هذه الحيدة مهددة كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة ولقد سبق لانجلترا أن منعت الملاحة فى قناة السويس فى أثناء الفتنة العرابية يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ فاحتج المسيو دلسبس اذ ذاك على هذا العمل ومما يؤيد رأينا قول المسيو فريسنيه (مادمت الجنود الانجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة فى القناة مدة الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية) (٢)

---

(١) القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٦٦

(٢) المسألة المصرية لفريسينيه ص ٤١٣

وقال المسيو نوتوفتش فى الفصل الذى كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوربا ومصر) عند ما تكلم على معاهدة ١٨٨٨ (ماذا يكون تأثير قطعة الورق التى كتبت فيها هذه المعاهدة اذا شعرت انجلترا المتسلطة على أرض مصر ومرافىء الاسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية بحاجتها الى اغلاق القناة فى وجه جميع السفن او اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدائها وهى تشق المياه المصرية)

وقال أيضا ان الانجليز يحتلون القناة احتلالا حربيا ومن أجل ذلك فهم ينظرون الى معاهدة ١٨٨٨ بكل سكينة واطمئنان وبعد أن وقع مندوبو الدول عليها اعترف السياسيون أنهم فعلوا أمراً لا فائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة ابرمت بقصد أن تخرق احكامها وتنتهك حرمتها فلا بد أن تكون هذه ولا سيما فى وقت الحرب) (١)

فهذه الأقوال والآراء تعزز قضيتنا لانها تكسبنا دعامة أخرى نرتكز عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الانجليز عنها احتراما لحيدة القناة وتحقيقا لمبدأ حرية الملاحة فى البحار

***

عدالة المطالب المصرية

وجملة القول ان قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبحثها المنصف حتى يحكم لنا بطلباتنا اذ ليس استقلال مصر فى مصلحتنا وحدنا بل هو فى مصلحة جميع الامم هو ضمانة من ضمانات التوازن الدولى . هو قاعدة من قواعد السلام فى العالم واننا نردد مع المسيو فريسينية رئيس الوزارة الفرنسية قوله (ان هناك مبدأ من مبادىء السياسة الاوروبية لا يطرأ عليه تغيير وهو ان مصر لا يجوز أن تملكها دولة من الدول العظمى لان احتلالها يخول امتيازات من شأنها اختلال

(١) اوروبا ومصر ص ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤٠

التوازن بين الممالك واذا كانت مصر فى يد دولة أجنبية فأنها تهدد مصالح الجميع والحل الذى يترتب على هـذا المبدأ انما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالأتحاد الاوربى) [١]

على أنه يمكننا أن نبدل هـذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الامم)

هذا وان من يراجع المكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وانجلترا فى صدد المسألة المصرية يجد ان الانجليز كانوا قـد اقترحوا نفس الاقتراح الذى ارتاآه المسيو فريسينيه ففى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرنفيل مذكرة الى المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندره وقتئذ خصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالى جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادىء المطبقة فى بلجيكا وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح وصرحت بقبولها فى رد المسيو وادنجتن بمذكرته التى أرسلها للورد جرنفيل يوم ١٧ يونيه سنة ١٨٨٤

ففكرة استقلال مصر وجلاء الانجليز عنها كانت مختمرة فى رؤوس رجال الحكومة الانجليزية فلماذا لاينفذونها الان ولا سيما ان فى تنفيذها احتراما لمواثيقهم وعهودهم وتأييداً لمبدأ حرية الشعوب ذلك المبدأ الذى اخذت جميع الدول تنادى به الان

النتيجة

حيث أن الاحتلال الانجليزى لمصر غير شرعى لمنافاته للمعاهدات الدولية والفرمانات التى صدقت عليها الدول وقد صرح رجال الحكومة الانجليزية فى كثير من المواقف الرسمية وغيرها بأنهم لا ينوون البقاء فى مصر وان زمن الجلاء حان من عهد بعيد . وحيث ان الدول احتجت على هذا الاحتلال مرات عديدة

---

(١) المسألة المصرية ص ٤٣٣

وحيث ان الامة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال بل رفعت صوتها فى كل وقت وفى كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال

وحيث اننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلى المضمون من الدول بمعاهدة لندره الموقع عليها فى سنة ١٨٤٠ والتى لم يطرأ عليها اى تغيير من الوجهة الدولية

وحيث ان هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافيا لنا ولا محققا لآمالنا الوطنية اذ نحن امة يزيد عدد سكانها عن ستة عشر مليونا من عنصر واحد لهم قومية معلومة ولغة واحدة وثروة كبيرة فنحن جديرون بالاستقلال التام ويجب ان نتمتع بما تتمتع به بقية الشعوب الاخرى

وحيث ان السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والفرمانات فضلا عن ان بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتهما متوقفة على اتحادهما كما أن كل حيلولة بينهما تهددهما بخطر جسيم

وحيث أن السودان لم يكن أرضا مباحة فى أى وقت من الاوقات وان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانونا

وحيث ان مبادىء الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تساد الا بمحض ارادتها وان الامم الضعيفة لها حق فى البقاء حرة كالامم القوية وقد صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادىء واصبح من الواجب علينا اعلان ما نرتئيه فى مصير بلادنا ليكون هذا المصير موافقا لرغبات الامة

وحيث ان للاجانب فى مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها فنحن نتعهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال الذى ننشده(١)

---

(١) اقترحنا وقتئذ للمحافظة على مصالح الاجانب بقاء صندوق الدين بسلطته المخولة اليه بمقتضى دكريتو ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وبقاء المحاكم المختلطة مع توسيع اختصاصها بالنظر فى الجنح والجنايات التى تقع من الاجانب والعمل بقانون رقم ١٧ سنة ١٩١١ فيما يتعلق بسريان القوانين على الاجانب

وحيث ان قناة السويس يجب ان تكون حرة دائما ومفتوحة فى اوقات الحرب كما فى زمن السلم لمرور جميع السفن لحرية الملاحة فيها تعنى الدول كلها وهى من المسائل التى ستكون فى مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز صناعية كانت او طبيعية وللمؤتمر ان يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى امر المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس مع تكليف وكلاء الدول بمراقبة تنفيذ ذلك كما ان له ان يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة والذى يعنينا فى هـذه المسألة ان لا يترك امر المراقبة لدولة أو دولتين فقد قدمنا ان تسلط دولة اجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر .

وأخيراً حيث ان قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقا لمبدأ الرئيس ولسن الذى يقرر ان لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تنادى بالأغراض التى تصبو اليها

فلذلك

نرفع اصواتنا مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادنا واستقلال مصر والسودان استقلالا تاما مع احترام حيدة قناة السويس والمحافظة على ما للاجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال .

وهذا الصوت المرفوع للمطالبة بالاستقلال التام يعبر عن رأى الامة المصرية بأسرها وينطق بآمالها ومطالبها الوطنية وان فى استطاعة أعضاء مؤتمر الصلح العام أن يتبينوا هـذه الحقيقة لو قرروا اخذ رأى الأمة بطريقة حرة بعد ان ترفع الأحكام العرفية وتطلق حرية الصحافة وحرية الاجتماع من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها فهناك يتحقق العالم بالادلة المحسوسة والبراهين الدامغة ان الامة المصرية بلا فارق بين الاديان والمعتقدات والمذاهب مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام

(الامضاء)

امين الرافعى

القاهرة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨

فهرست الكتاب

ملحق

مذكرة سياسية عن المسالة المصرية

(ومطالب المصريين الوطنية)



اصلاح الاخطاء المطبعية

الصحيفه	السطر	الخطأ	الصواب
١٨	١٨	يذهبون الى	يذهبون الى ان
٢٣	٩	لايرمى الا	لايرمى الى
٢٩	٢	تدعى	يدعون
٣٢	٩	سبيل	سبل
٣٦	١٣	اذاً لايخفى	اذ لايخفى
٣٩	٥	انتصرت	اقتصرت
٤٠	٨	تأييد	تأييد
٥٠	٨	٣٠ أغسطس	٣٠ يناير
٧٣	٩	قد يظهر بها	قد يضربها
٧٤	١٨	اليه	اليهـا
٩٥	٦	قام بها	قامت بها
١٢٣	١٢	لا ارى أن مزية	لا ارى اية مزية
١٤١	٦	لمنشورات انجلترا	لمشورات انجلترا
١٦٣	٩	لهـذا	لهذا الاخلاء
١٦٣	١٦	سنة ١٨٧٨	سنة ١٨٨٨
١٦٧	٧و١٣	بحيرت وبحيرت	بحيرة
١٦٨	٣	ان تكون لحكومة الكونغو	ان تكون حدا لحكومة الكونغو (وعلى ذلك تحذف كلمة « حدا » الموجودة فى آخر السطر الرابع)

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩٤	١٨	تعتبر	يعتبر
٢٠١	٨	اشعار النار	اشعال النار
٢٠٦	١٩	بحيرت	بحيرة
٢١٩	٤	الاستيلاء	الاستياء
٢٢٢	١١	مركزها	مركزنا
٢٤٥	٥	١١ يونيه	١١ يوليه
٢٥٦	٧	أقصى وقت	أقصر وقت

وقد سقطت نقط من احرف بعض كلمات قليلة ولكنها لاتحتاج لتنبيه لان القارىء يتداركها لاول وهلة















